طلعةُ الكوكب الأُجوج
من شرح متن إيساغوجي

للشيخ العلامة أثير الدين الأبهري
تأليف د. النعمان الشاوي

طلعةُ الكوكب الأُجُوج

من شرح متن إيساغوجي

طلعةُ الكوكب الأعوج

د. النعمان الشاوي

الطبعة الأولى: 2014 م

جميع الحقوق محفوظة باتفاق وعقد©

دار النور المبين للنشر والتوزيع

عمان ـــ الأردن تلفاكس: 0096264615859

darannor@gmail.com

www.darannoor.com

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة وإصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي سابق من الناشر.

all rights reserved.no part of this book may be reproduced.
in a retrieval .or copid in any from or by any means
without prior written permission from the publishar

طلعةُ الكوكب الأجُوج
من شرح متن إيساغوجي

للشيخ العلامة أثير الدين الأبهري
تأليف د . النعمان الشاوي

2014

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشارح

الحمد لله الذي أفاض على رياض عقولنا سحائب التَّصورات والتصديقات، وأطلعَ في سماوات بصائرنا شموس معرفة الكليات والجزئيات، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له المنعم على أجناس المخلوقات بأنواع الهبات، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله المبعوث بالبرهان الواضح، والقول الشارح، والآيات البيِّنات، صلى الله عليه، وعلى آله، وأصحابه ما ترنحت أشكال الغصون بأنفاس النسمات، وأفصح ذو منطق عما في خزائن ضميره من المكنونات(١)، أما بعدُ..

أولًا - الموضوع:

فهذا شرح متوسط ممزوج لمتن إيساغوجي في علم المنطق للشيخ أثير الدين الأَبْهَرِيِّ(٢)، جمعته من بعض الشروح المعتبرة، والحواشي المعتمدة لمتن إيساغوجي ولغيره من متون علم المنطق، وأسميته: «**طلعة الكوكبِ الأجُوجِ(٣) من شرح متن إيساغوجي**»؛ عسى أن يكون له من اسمه نصيب!

ثانيًا - أسباب اختيار الموضوع:

اخترت شرح هذا المتن المفيد حين شرعت(٤) بتدريسه(٥) لبعض الطلاب الأفاضل

---

(١) مقتبس من مقدمة حاشية العلامة الصبان على شرح العلامة الملوي على متن السلم مع تصرف قليل.

(٢) وقع اختلاف في ضبط اسمه: فذهب المنلا تالج إلى أنه الأَبَهْري بفتح الباء وسكون الهاء، وذهب الإمام حسن العطار إلى أنه الأَبْهَري بسكون الباء وفتح الهاء، وهو الراجح.

(٣) أي المـُضيئ النَّير.

(٤) بدأت بتدريسه في مسجد البيان الأربعاء ٢٦ محرم ١٤٣٣هـ، الموافق ٢١ ديسمبر ٢٠١١م، وانتهيت من تدريسه الأربعاء ٢٨ شعبان ١٤٣٣هـ، الموافق ١٨ يوليو ٢٠١٢م.

(٥) إذعانًا لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] وتصديقًا به، واقتداءً بسلفنا الصالح رحمهم الله تعالى؛ إذ كانوا يذكرون في تراجمهم العلومَ والكتبَ التي درَسوها ودرَّسوها أو صنفوها، فهذا مسرد بالعلوم والكتب التي تشرفت بتدريسها أو إقرائها أو قراءتها في حِلق العلم الشرعي: في جوامع مملكة البحرين المحروسة ومساجدها وفي غيرها، غير شاملٍ لما درَّسته في الجامعات والمعاهد الشرعية والوعظ العام في الجوامع والمساجد إلا مابيَّنته، وقد تم ذلك كله بموافقة رسمية من إدارة الشؤون الدينية بوزارة

العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بمملكة البحرين ابتداءً من ٢٩ ربيع الآخر ١٤٢٩هـ الموافق ٥ مايو ٢٠٠٨ م، ولغاية كتابة هذه السطور يوم الخميس الأول من صفر ١٤٣٤هـ الموافق ١٥ ديسمبر ٢٠١٢م. وقد مرَّ التدريس بمرحلتين:

المرحلة الأولى: وتبدأ من ٥ مايو ٢٠٠٨ م ولغاية ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠م، إذ كانت الدراسة لثلاثة أيام في الأسبوع، وبمعدل ساعة ونصف للدرس الواحد، وقد توزع التدريس على عدة أماكن هي: مسجد البيان، مسجد خالد بن الوليد، جامع فاطمة المعاودة، جامع الغتم، وكلها في الرفاع الشرقي.

المرحلة الثانية: وتبدأ من ٥ يناير ٢٠١١م ولغاية الآن، إذ أصبحت الدراسة يومًا واحدًا في الأسبوع، وبمعدل ساعة ونصف للدرس الواحد، وقد اقتصر التدريس على مسجد البيان بالرفاع الشرقي.

وفيما يأتي اسماء الكتب مدرجة ضمن أنواع العلوم:

أولًا – علم الصرف:

(١) متن المقصود المنسوب للإمام أبي حنيفة، وقد أثمر هذا التدريس عن شرح لنصف المتن تقريبًا أسميته: «تيسير الغفور الودود بشرح متن المقصود»، يسر الله إتمامه ونشره. (٢) متن البناء للشيخ التدفوزي.

ثانيًا – علم النحو:

(١) شرح عوامل الجُرجانيِّ. (٢) شرح متن قطر الندى للإمام ابن هشام الأنصاري، مع ملاحظة بعض حواشي السجاعي، من أوله إلى قول المصنف: «وتكسر إن في الابتداء..». (٣) شرح متن الآجرومية للشيخ خالد الأزهري، مع ملاحظةِ بعض حواشي الشيخ أبي النجا عليه. (٤) متن الأنموذج للزمخشري، وقد شرعت بتدريسه للطلاب الأربعاء ٣ ذو القعدة ١٤٣٣هـ الموافق ١٩ سبتمبر ٢٠١٢م، في مسجد البيان من خلال شرح وضعته عليه وأسميته: «بغية العبقري من أنموذج الزمخشري»، يسر الله إتمامه ونشره (٥) التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية في النحو، وقد شرعت بتدريسه لمجموعة من الإخوة يوم الخميس ٢٢ محرم ١٤٣٤هـ، الموافق ٦ ديسبمر ٢٠١٢م.

ثالثًا – علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع):

(١) قطعةٌ من كتاب جواهر البلاغة للشيخ أحمد الهاشمي. (٢) كتاب دروس البلاغة لمجموعة من الأساتذة. (٣) كتاب البلاغة للشيخ عمر بن علوي الكاف.

رابعًا – علم المنطق:

(١) شرح متن السلم المسمى «إيضاح المبهم من معاني السلم» للعلامة الدمنهوري. (٢) متن إيساغوجي للشيخ أثير الدين الأبهري، وقد أثمر هذا التدريس عن شرح للمتن أسميته: «طلعة الكوكب الأَجُوجِ من شرح متن إيساغوجي»، **وهو كتابنا هذا.**

خامسًا – علم آداب البحث والمناظرة:

(١) رسالة الآداب للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد.

سادسًا – علم التجويد:

(١) فتح الأقفال شرح منظومة تحفة الأطفال للشيخ الجمزوري. (٢) البدء بإقراء ختمة للقرآن الكريم.

سابعًا – علم أصول الفقه:

(١) قطعةٌ من كتاب غاية الوصول شرح لب الأصول لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري. (٢) شرح متن الورقات للإمام المحلي، مع ملاحظة بعض حواشي العلامة الدمياطي. (٣) نصف متن اللمعِ للإمام أبي إسحاق الشيرازي الشافعي، مع مراجعة شرح العلامةِ الفاداني عليه والمسمى «بُغية المشتاق» لطالب دكتوراه في بغداد عبر الإنترنيت. (٤) لطائف الإشارات شرح تسهيل الطرقات لنظم الورقات للشيخِ عبد الحميد قدس (مرتان)، وقد أثمر هذا التدريس عن حاشية وضعتها على هذا الشرح وأسميتها: «رهائف التعليقات على لطائف الإشارات»، وقد طُبع الكتاب في دار النور المبين في عمّان الأردن بحمد الله تعالى.

ثامنًا – علم الفقه (الفقه الشافعي):

(١) قطعةٌ من كتاب فيض الإله المالك شرح متن عمدة السالك للعلامة عمر البقاعي. (٢) شرح العلامة ابن القاسم الغزي على متن الغاية والتقريب للشيخ أبي شجاع، مع ملاحظة بعض حواشي الإمام الباجوري عليه. (٣) متن سفينة النجاة للشيخ سالم بن سمير الحضرمي ضمن مجالس الوعظ لعامة الناس في جامع ابن حويل بمعدل ٢٠ دقيقة للمجلس الواحد (٤) المقدمة الحضرمية لبافضل، وقد شرعت بتدريسها لمجموعة من الإخوة يوم الخميس ٢٢ محرم ١٤٣٤هـ الموافق ٦ ديسمبر ٢٠١٢م.

تاسعًا – علم دراية الحديث الشريف:

(١) نُزهةُ النظر شرح نُخبة الفِكَر لأمير المؤمنين في الحديث ابن حجر العسقلاني.

عاشرًا – علم رواية الحديث الشريف:

(١) قطعة صالحة من كتاب الأذكار للإمام النووي. (٢) قطعة صالحة من كتاب الفتح المبين بشرح الأربعين للإمام ابن حجر الهيتمي. (٣) شرح الأربعين النووية للشيخ الشرنوبي المالكي. (٤) قطعة من كتاب وسائل الوصولِ إلى شمائلِ الرسولِ للشيخ يوسف النبهاني (٥) قطعة صالحة من كتاب مختصر صحيح البخاري للإمام الزبيدي (٦) متن الأربعين النووية. وقد بدأت بتدريسه ضمن مجالس الوعظ لعامة الناس في جامع السلام يوم الثلاثاء ٢٣ ذو القعدة ١٤٣٣هـ الموافق ٩ أكتوبر

في مملكة البحرين المحروسة؛ ليكون لهم عونًا على فهم ألفاظه، وتفريعًا على بعض مسائله، وتتميمًا لجُلِّ فوائده، وتوضيحًا لكل غوامضه.

وقد اخترت تدريسه لعدة أسباب، هي:

١. نزولًا عند رغبة بعض الطلاب الأعزاء، بعد أن أحسنوا الظنَّ بالعبد الفقير وطلبوا مني تدريسهم هذا العلم الجليل ضمن هذا المتن المبارك.

٢. كونه من المتون الصغيرة التي تتناسب مع حال الطالب المبتدئ في دراسة علم المنطق كما هو شأن الطلبة الذين رغبوا بدَرْسه.

٣. تنبيه طلاب العلوم الشرعية على أهمية دراسة العلوم العقلية عامة، وعلم المنطق خاصة، لما فيه من فوائد جمَّة يقف على رأسها عصمته لذهن الطالب عن الخطأ في التفكير، فضلًا عن دخول كثير من مسائله في تكوين عدد من العلوم الشرعية الأصيلة: كعلم أصول الدين، وعلم أصول الفقه، وعلم الفقه، وغيرها.

٤. الرغبة في نشر الكتب والمتون العلمية التي تُدَرَّس في حِلَقِ العلم الشرعي ومدارسه على طريقة مشايخنا الأكراد في العراق وغيره، والتي تخرَّج بها العلماء الأفذاذ على مرِّ السنين، وتعريف طلاب العلم في مملكة البحرين بها، توسيعًا لآفاقهم، وتنويعًا في مناهجهم.

٢٠١٢م، وفي مسجد البيان يوم الأربعاء ٢٤ ذو القعدة ١٤٣٣هـ الموافق ١٠ أكتوبر ٢٠١٢م، وبمعدل ٢٠ دقيقة للمجلس الواحد.

حادي عشر – علم التزكية (التصوف):

(١) متن بداية الهداية للإمام الغزالي، مع مواضع من شرح الشيخ نووي جاوي عليه المسمى «شرح مراقي العبودية». (٢) رسالة المسترشدين للإمام الحارث المحاسِبي.

ثاني عشر – علم التفسير:

(١) قطعة من تفسير الجلالين.

ثالث عشر – كتبٌ أخرى:

(١) إقراء كتاب الفوائد البديعة لطلاب علوم الشريعة لراقم هذه السطور.

وأرى من المناسب أن أسرد ههنا المنهج التعليمي لطلب العلوم الشرعية النقلية والعقلية المعتمد عند المشايخ الكرد ومن سار على طريقتهم، وقد أخذته مشافهة[(١)] عن أحدِ شيوخي الأجلاء وهو الأستاذ العلامة النَّظار المتكلم الشيخ الدكتور محمد رمضان[(٢)]

(١) هذا المنهج أملاه علي فضيلة الشيخ الدكتور العلامة محمد رمضان قُرب بيته في بغداد في ١٢ صفر ١٤٢٣هـ، الموافق ٢٤ ابريل ٢٠٠٢م.

(٢) هو محمد رمضان عبد الله داود رسول الشواني. ولد في كركوك - العراق عام ١٩٣٧م. درس العلوم الشرعية النقلية والعقلية وأجيز من أكابر علماء المنطقة، ومن أشهرهم العلامة المعمر الشيخ الملا رضا أفندي بن ويسي الواعظ المتوفى في حدود عام ١٣٨٣هـ عن قرابة المئة عام، والذي أجازه في العلوم الإثني عشرية عام ١٩٥٤م، والعلامة رضا الواعظ مجاز من مفتي الديار العراقية العلامة الشيخ محمد فيضي أفندي الزهاوي (ت: ١٣٠٨هـ)، وهو جد الشيخ أمجد الزهاوي (ت: ١٣٨٧هـ).

يمم المـتُرْجَم شطر الأزهر الشريف فحصل على البكالوريوس في الشريعة عام ١٩٦٠م، والماجستير في العقيدة والفلسفة عام ١٩٦٨م، والدكتوراه في العقيدة والفلسفة - تخصص علم الكلام عام ١٩٧٨م.

عمل في التدريس الجامعي حتى ترقى إلى درجة الأستاذية عام ١٩٩٥م، وحصل على لقب الأستاذ المتمرس من وزارة التعليم العالي في العراق عام ٢٠٠٩م. شغل عدة مناصب إدارية منها: عميد كلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد لمدة خمسة أعوام، وعميد كلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية لمدة سبعة أعوام. أشرف وناقش مئات من رسائل الماجستير والدكتوراه في تخصصه.

له سبعة وعشرون مؤلفًا ما بين كتاب وبحث محكم، منها المنشور ومنها المخطوط، ومن أهم مؤلفاته: الباقلاني وآراؤه الكلامية (ط)، المقولات العشر بين الفلاسفة والمتكلمين (ط)، شرح كتاب الفناري في المنطق (تحت الطبع)، شرح كتاب آداب البحث والمناظرة للكلنبوي (تحت الطبع)، المكامن الخفية في شرح العقائد النسفية (تحت الطبع)، وغيرها كثير.

وقد مَنَّ الله تعالى عليَّ فحضرت عنده دروسًا في كتب شتى، هي:

كثير من كتاب «شرح المختصر للتفتزاني» في علم البلاغة، قرابة نصف كتاب «شرح الفناري على متن إيساغوجي» في علم المنطق، بعضٌ من تفسير سورة الفاتحة للإمام البيضاوي، قطعة من كتاب «تقريب المرام شرح تهذيب الكلام» للسنندجي في علم الكلام، قطعة صالحة من كتاب «البهجة المرضية شرح الألفية» للإمام السيوطي، قطعة صالحة من كتاب «تصريف الملا علي الأشنوي» في علم الصرف، قطعة صالحة من كتاب «البدر الطالع شرح جمع الجوامع» للإمام المحلي في علم أصول الفقه، قطعة صالحة من كتاب «حاشية الملا عبد الله على تهذيب المنطق للتفتزاني»، قطعة من كتاب «شرح الدواني على متن

حفظه الله تعالى:

١. تلاوة القرآن الكريم وختمه.

٢. المولد النبوي (مولود نامه).

٣. الأحمدية للشيخ النوده هي (باللغة الكردية).

٤. متن العوامل للجرجاني (في علم النحو) + متن البناء (في علم الصرف).

٥. متن الآجرومية (في علم النحو) + متن المقصود (في علم الصرف) + متن الغاية والتقريب لأبي شجاع (في الفقه الشافعي).

٦. متن أنموذج للزمخشري مع شرحه للأردبيلي (في علم النحو) + متن عزي (في علم الصرف).

٧. متن الإظهار للبركوي (في علم النحو) + متن مراح الأرواح (في علم الصرف).

٨. تصريف الأشنوي مع حاشيتي قزلجي وقره داغي (في علم الصرف) + استعارة لأبي بكر (في علم البلاغة).

٩. وضع لأبي بكر (في علم الوضع).

١٠. شرح الملا جامي على متن الكافية لابن الحاجب (في علم النحو) + متن فتح

العضدية» في علم الكلام.

وقد شَرُفت باختياره خبيرًا علميًا لتحكيم أطروحتي في دكتوراه القانون الخاص الموسومة «تقنين الفقه الإسلامي»، والتي وصفها في تقريره بأنها: «.. متكاملة في موضوعها.. نافعة للقراء المعنيين بهذا الموضوع، وأنها صالحة للمناقشة، فجزاه الله وجزى أساتذته المشرفين خيرًا..».

كما شَرُفت برئاسته لجنة المناقشة العلمية لرسالتي في ماجستير أصول الفقه الموسومة «الاستدلالات الأصولية للخطيب الشربيني في كتابه مغني المحتاج»، والتي نالت درجة الامتياز.

وقد كتب لي تزكيتين علميتين: أولاهما في عام ٢٠٠٢ ، والثانية في ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٦، يؤيد فيها أهليتي لتدريس علوم الشريعة الإسلامية كافة.

المعين (في الفقه الشافعي).

١١. مبحث الفعل لسعد الله (في علم النحو).

١٢. مبحث الحرف في شرح المغني للجاربُردي (في علم النحو).

١٣. البهجة المرضية شرح الألفية للسيوطي (في علم النحو) + شرح سيد عبد الله على متن الشافية (في علم الصرف).

١٤. مغني الطلاب شرح متن إيساغوجي (في علم المنطق).

١٥. شرح الفناري على إيساغوجي (في علم المنطق).

١٦. آداب كلنبوي (في علم البحث والمناظرة).

١٧. متن تهذيب المنطق للتفتزاني بحاشية عبد الله يزدي (في علم المنطق).

١٨. شرح الرسالة الشمسية (في علم المنطق).

١٩. شرح العقائد النسفية للتفتزاني (في علم الكلام).

٢٠. شرح الدواني على العقائد العضدية بحاشية الكلنبوي (في علم الكلام).

٢١. إما المختصر أو المطول شرح التلخيص كلاهما للتفتزاني (في علم البلاغة) + البرهان للكلنبوي (في علم المنطق).

٢٢. متن جمع الجوامع بشرح المحلي أو مختصر المنتهى لابن الحاجب (في علم أصول الفقه).

٢٣. شرح المقاصد للتفتزاني أو تقريب المرام شرح تهذيب الكلام للسنندجي (في علم الكلام).

٢٤. حاشية لاري على الهداية للقاضي مير (في علم الحكمة).

٢٥. الجغميني على الهداية للقاضي مير (في علم الحكمة).

٢٦. تشريح الأفلاك (في علم الفلك) + اسطرلاب ورسالة الحساب كلاهما للعاملي الشيعي.

٢٧. متن المنهاج (في الفقه الشافعي)، ويبدأ درسه من بعد الإنتهاء من متن فتح المعين ولغاية انتهاء المنهج الدراسي.

هذا هو المنهج المطلوب لمنح الإجازة العلمية، وهناك من يستمر في الدراسة بعد الحصول عليها، فيدرس الكتب الآتية:

١. تفسير البيضاوي.

٢. تجريد صحيح البخاري للزبيدي.

ثالثًا – المراجع المعتمدة:

المراجع التي اعتمدت عليها في هذا الشرح على ثلاثة أنواع:

أ.شروح لمتن إيساغوجي وحواشٍ عليها، وهاكها مرتبة حسب الأهمية:

١. شرح الشيخ محمود بن حسن المغنيسي الحنفي (ت: ١٢٢٢هـ) والمسمى: «مغني الطلاب»، بل إن شرحي هذا هو كالاختصار له، مع تسهيل لبعض الألفاظ، وتحرير لبعض المسائل، واستبدال الـمُعتمدِ والراجح بغيرهما.

٢. شرح مفتي أدرنة الشيخ محمد فوزي بن عبد الله الرومي الأدرنوي (ت: ١٣١٨هـ) على مغني الطلاب والمسمى: «سيف الغلاب».

٣. شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ) على متن إيساغوجي والمسمى: «المطلع».

٤. حاشية شيخ الإسلام حسن العطار (ت:١٢٥٠هـ) على المطلع.

٥. حاشية الشيخ يوسف الحفني (ت: ١١٧٦هـ) على المطلع.

٦. حاشية الشيخ محمد عليش المالكي (ت: ١٢٩٩هـ) على المطلع.

٧. شرح العلامة إسماعيل الكلنبوي (ت: ١٢٠٥هـ) على إيساغوجي.

ب. شروح لبعض المتون المعتمدة في علم المنطق وحواشٍ وتقريراتٍ عليها، كشرح شيخ الإسلام الباجوري (ت: ١٢٧٧هـ) على متن السلم، وتقريرات شيخ الإسلام

الأنبابي[1] (ت: ١٣١٣هـ) عليه، وشرح العلامة الملوي على السلم (ت: ١١٨١هـ) وحاشية العلامة الصبان عليه (ت: ١٢٠٦هـ)، وكشرح شيخ الإسلام الباجوري على مختصر العلامة السنوسي (ت: ٨٩٥ هـ)، وغيرها.

ت. بعض الكتب المعاصرة، كشرح السلم وتدعيم المنطق كلاهما للأستاذ المتكلم سعيد فودة، وكتاب ضوابط المعرفة للشيخ عبد الرحمن حبنكة، والإيضاح لمتن إيساغوجي في المنطق للشيخ محمد شاكر، وغيرها.

رابعًا – منهجي في الشرح:

١. قمت بصفِّ المتن (تنضيده) على الحاسوب معتمداً على نسخة مغني الطلاب[2] التي حققها وعلَّق عليها عصام بن مهذب السبوعي؛ لأنني وجدته قد بذل جهدًا مشكورًا في إخراجها، كما أني استفدت كثيرًا من تعليقاته أيضًا.

٢. قمتُ بشكلِ المتن شَكْلاً تاماً – ولم ألتزم ذلك في الشَّرح فضلًا عن الحواشي – وميَّزتُهُ من الشرحِ بثلاثة أمورٍ: (أ) خطٍ غامقٍ، (ب) تكبير حجم الحَرْف، (ت) حصرهِ بين أقواسٍ دائريةٍ كهذه (   )، فكلُّ كلامٍ فقد واحدًا من الصفات الثلاث الـمُتَقَدِّمَة فهو مني.

٣. عزوتُ الآيات الكريمة الواردة في الشرح إلى مواضعها في المصحف الشريف.

٤. خرَّجتُ الأحاديث الشريفة تخريجاً مختصرًا.

٥. صنعت عناوين رئيسية وفرعية، وأكثرت من التّرقيم؛ لتسهيل تناول المتن والشرح.

خامسًا – روايتي للمتن:

أروي متن إيساغوجي قراءةً لجميعه على [١] الشيخ الدكتور المقرئ يحيى الغُوثاني،

---

(١) بفتح الهمزة كما نبه عليه الشيخ أحمد رافع الطهطاوي في كتابه الماتع المفيد: القول الإيجابي في ترجمة العلامة شمس الدين الأنبابي، ص ٣، المطبعة العامرة الشرفية، ١٣١٤هـ.

(٢) المطبوع في دار البيروتي، دمشق، ط١، ٢٠٠٩م.

وهو يرويه قراءةً على [٢] مسند العصر الشيخ محمد بن ياسين الفاداني عن [٣] الشيخ أبي بكر بن محمد عارف خوقير المكي (ت: ١٣٤٩هـ) عن [٤] الشيخ محمد نذير حسين الدهلوي عن [٥] الشيخ محمد إسحاق الدهلوي عن [٦] الشيخ عبد العزيز الدهلوي عن [٧] الإمام ولي الله الدهلوي عن [٨] الشيخ تاج الدين محمد القلعي المكي (ت: ١١٤٧هـ) عن [٩] الشيخ علاء الدين البابلي عن [١٠] الشيخ سالم بن محمد السنهوري عن [١١] الشيخ محمد بن عبد الرحمن العَلْقَمِي عن [١٢] الإمام جلال الدين السيوطي عن [١٣] محيي الدين محمد سليمان الكافيجي عن [١٤] محمد بن شهاب الخافي عن [١٥] السيد الشريف علي الجرجاني عن [١٦] قطب الدين محمد بن شمس الدين الرازي التحتاني عن [١٧] قطب الدين محمد بن مسعود الشيرازي عن [١٨] نجم الدين علي بن عمر الكاتبي القزويني عن [١٩] مؤلفه أثير الدين الأبهري.

سادسًا - الخطة:

هذا الكتاب يتألف من مقدمة للشارح وقسمين وخاتمة:

مقدمة الشارح.

القسم الأول: ترجمة صاحب المتن، والمبادئ العشرة لعلم المنطق.

القسم الثاني: شرح متن إيساغوجي.

فصل تمهيدي.

المبحث الأول: شرح ديباجة الماتن.

المبحث الثاني: بيان معنى كلمة «إيساغوجي».

الباب الأول: دلالات الألفاظ.

الباب الثاني: مبادئ التصورات (الكليات الخمس).

الباب الثالث: مقاصد التصورات (القول الشارح أو المـُعَرِّف).

الفصل الأول: أقسام المـُعَرِّف.

الفصل الثاني: شروط المـُعَرِّف.

الباب الرابع: مبادئ التصديقات (القضايا وأحكامها).

الفصل الأول: أقسام القضايا.

المبحث الأول: القضية الحملية.

المبحث الثاني: القضية الشرطية.

الفصل الثاني: أحكام القضايا.

المبحث الأول: التناقض.

المبحث الثاني: العكس.

الباب الخامس: مقاصد التصديقات (القياس).

الفصل الأول: تعريف القياس.

الفصل الثاني: أقسام القياس بحسب الصورة.

الفصل الثالث: أقسام القياس بحسب المادة (الصناعات الخمس).

الخاتمة: متن إيساغوجي.

واللهَ العظيمَ أسأل، وبحبي لنبيه ﷺ أتوسل، أن يتقبل هذا العمل المتواضع خالصًا لوجهه الكريم، وأن يغفر لي ووالديَّ وشيوخي والمسلمين، والمأمول ممن اطلع على غلط في هذا الكتاب أو زلل، أن يحسن الظن بصاحبه ويصلح – بعد التأمل – ما فيه من خلل.

اللهم استعملنا في الدِّين، واحشرنا تحت لواء سيد المرسلين، واجعلنا من عبادك الفائزين، وارْضَ عنا ورضِّنا يارب العالمين، واجمعنا وأحبابنا في عليِّين، على سُرُرٍ متقابلين، وصلى الله وسلم وبارك على رسوله الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الغر العدول الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

قاله بفمه وخطَّه بقلمه:

أبو منذر النعمان بن منذر الشاوي

العُبيدي نسبًا، البغدادي ثم البحريني بلدًا، الشافعي مذهبًا

في الرفاع الشرقي من البحرين المحروسة حامدًا ومصليًا ومسلمًا

الثاني من صفر الخير ١٤٣٤هـ، الموافق ١٥ ديسمبر ٢٠١٢م

القسم الأول

يتضمن هذا القسم ترجمة لصاحب المتن، والمبادئ العشرة لعلم المنطق.

أولًا - ترجمة صاحب المتن[1]:

١. اسمه ونسبه:

هو الإمام المحقق أثير الدين الأبهري المفضَّل بن عمر بن المفضَّل السمرقندي، المتكلم الحكيم المنطقي الفلكي الشافعي الأشعري رحمه الله تعالى.

ونسبته إلى «أَبْهَر»، وهي مدينة فارسية قديمة تقع بين قزوين وزنجان. وقد تكون النسبة إلى قبيلة عربية سكنت هنالك هي «أَبْهَر» بفتح الباء.

٢. شيوخه:

أ. الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت: ٦٠٦ هـ).

ب. الإمام قطب الدين إبراهيم بن علي بن محمد السُّلمي المصري المغربي (ت: ٦١٨ هـ) تلميذ الإمام فخر الدين الرازي.

ت. الإمام كمال الدين أبو الفتح موسى ابن يونس (ت: ٦٣٩ هـ). وقد حكى ابن خَلِّكان أن المـُترجم - على جلالة قدره - كان يأخذ الكتاب ويجلس بين يديه يقرأ عليه، والناس يوم ذاك يشتغلون في تصانيف الأبهري.

٣. تلاميذه:

أ. الإمام نجم الدين أبو الحسن علي بن عمر بن علي الكاتبي القزويني الشافعي (ت:

---

(١) مصادر ترجمته: الأعلام (٧: ٢٧٩) ، وفيات الأعيان (٥: ٣١٣)، حاشية العطار على المطلع، ص ١٠، رسالة في علم الكلام، أثير الدين الأبهري، تحقيق: محمد أكرم أبو غوش، دار النور المبين، عمّان - الأردن، ط١، ٢٠١٢م، ص ١٩ - ٣١.

٦٧٥هـ)، ويشتهر باسم (دبيران) وتعني كاتب السرِّ.

ب. الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمود الأصفهاني الشافعي (ت: ٦٨٨ هـ) شارح المحصول. أخذ عن الأبهري الجدل والحكمة.

ت. القاضي أبو عبد الله زكريا بن محمد بن محمود القزويني (ت:٦٨٢هـ)، صاحب «عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات»، و«آثار البلاد وأخبار العباد»، وغيرهما.

ث. قاضي القضاة شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خَلِّكان الإربلي الشافعي (ت: ٦٨١ هـ) صاحب «وفيات الأعيان».

ج. القاضي ناصر الدين بن يعقوب، محمد بن يعقوب بن عبد الكريم بن أبي المعالي الحلبي ثم الدمشقي.

ح. نصير الدين، محمد بن محمد الطوسي (ت: ٦٧٢ هـ)، الفيلسوف الفلكي، وزير هولاكو. قرأ على الإمام الأبهري «الإشارات والتنبيهات» لابن سينا.

٤ . مؤلفاته:

من أهم مؤلفاته مايأتي:

أ. هداية الحكمة، في العلم الإلهي والطبيعي والمنطق، وعليه عدة شروح وحواشٍ وتقريرات[١].

ب. إيساغوجي، متن في المنطق، وعليه عدة شروح وحواشٍ وتقريرات[٢].

ت. تنزيل الأفكار في تعديل الأسرار، قصد فيه تحرير ما أدى إليه فكره واستقر عليه رأيه من القوانين المنطقية والحكمية ذاكرًا ما سنح له من الرد والقبول. ونقدها الطوسي برسالة سماها: تعديل المعيار في نقد الأفكار.

ث. غاية الإدراك في دراية الأفلاك، وفي بعض المراجع: «درايات الأفلاك»، ولعله

---

(١) انظرها مفصلة في: جامع الشروح والحواشي، عبد الله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٤م، ج٣، ص ٢٠٨٥ – ٢٠٩٣.

(٢) انظرها مفصلة في: جامع الشروح والحواشي، مصدر سابق، ج١، ص ٣٤٦ – ٣٦٢.

غيره.

ج. جامع الدقائق في كشف الحقائق، وفي بعض المراجع: «كشف الحقائق في تحرير الدقائق»، ولعله غيره.

ح. جواب أسئلة من الطوسي؛ في الإلهي عن صدور الكثرة من الواحد، في الطبيعي عن الارتباط بين الحركة والزمان، في الرياضي عن خواص مركز دائرة التي يكون حاملًا لمركز دائرة أخرى.

خ. تحرير الدلائل في تقرير المسائل، ولعل الرسالة التي حققها الأستاذ محمد أكرم أبو غوش مختصرة منها، وهي ليست نفسها، مع أنها باحثة في عين ما بحثت تلك الرسالة كما أفاد الأستاذ أبو غوش[١].

د. مختصر في علم الهيئة.

ذ. رسالة الاسطرلاب.

ر. الزيج[٢] الشامل.

ز. الزيج الاختياري، ويعرف بالزيج الأثيري.

٥. وفاته:

توفي الإمام الأبهري عام ٦٦٣هـ.

ثانيًا - المبادئ العشرة لعلم المنطق:

ليعلم أنّ على كل طالب علمٍ أن يعرف مقدماته[٣] العشر قبل أن يشرع في دراسته، ليكون على بصيرةٍ فيه، حتى لا يشتغل بما ليس منه، ولا يهمل ما هو منه، وقد نظمها أبو

---

(١) رسالة في علم الكلام، مصدر سابق، ص٣٠.

(٢) علم يتعرف منه مقادير حركات الكواكب، وتقويم حركتها، وإخراج الطوالع وغير ذلك منتزعًا من الأصول الكلية.

(٣) هي ما تتوقف عليه مسائل العلم بواسطة، أما المبادئ فما تتوقف عليه مسائل العلم بلا واسطة؛ لأنها منه، فبينهما عموم وخصوص مطلق.

العرفان الصّبان (ت: ١٢٠٦هـ) في بيتين، فأجاد:

إن مبادي كلّ فـنٍ عشـرةٌ ... الحـد والمـوضوع ثمّ الثمرة

وفضلـه ونسبةٌ والـواضع ... الاسـم الاستمداد حكم الشارع

مسائلٌ، والبعض بالبعض اكتفى ... ومـن درى الجميع حاز الشرفا

(١) تعريفه:

أ. في اللغة: يُطلق بالاشتراك على ثلاثة معانٍ، هي: الإدراك الكلي، والقوة العاقلة التي هي محل ذلك الإدراك، والتلفظ الذي يبرز ذلك، وعلى المعنى الأول والثالث يكون مصدرًا ميميًا من نَطَقَ ينطُق من الباب الثاني، وعلى المعنى الثاني يكون اسم مكان، ومن المعنى الأول قولهم في تعريف الإنسان: حَيَوان ناطق، أي مدرك إدراكًا كليًا.

ب.في الاصطلاح: يُحد[١] بأنه علم[٢] يُبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث[٣] إنها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي أو يتوقف عليها الموصل إلى ذلك.

شرح التعريف:

التصور هو حصول صورة الشئ في العقل من غير حكم عليها بنفي أو إثبات، أما التصديق فهو تصور مع الحكم عليه.

وإيصال المعلوم التصوري إلى مجهول تصوري إيصالًا قريبًا أي بلا ضميمة كأن يحكم على المعلوم التصوري بأنه حدٌ أو رسم مثلًا، أما إيصال المعلوم التصوري إلى

---

(١) الحد: هو القول الدال على ماهية الشيء، فإن كان بذكر جميع أجزائها الداخلة فيها، سمّي حداً تاماً، وإن كان ببعض أجزائها اللازمة، سمّي حداً ناقصاً.

(٢) يُطلق على إدراك المسائل، وعلى المسائل، وعلى الملكة الحاصلة من مزاولتها، ويصح إرادة كل من الثلاثة هنا.

(٣) اعلم أن قولنا من حيث كذا قد يراد به بيان الإطلاق وأنه لا قيد هناك كما في قولنا الإنسان من حيث هو إنسان، وقد يراد به التقييد كما في قولنا: الإنسان من حيث إنه يصح ويمرض موضوع علم الطب، وقد يراد به التعليل كما في قولنا النار من حيث إنها حارة تسخن.

المجهول التصوري إيصالًا بعيدًا كأن يحكم عليه بأنه كلي وذاتي وعرضي وجنس وفصل.. الخ، فإن مجرد أمر من تلك المعلومات المحكوم عليها بهذه الأشياء لا يوصل إلى التصور مالم ينضم إليه آخر يحصل منهما الحد أو الرسم.

وإيصال المعلوم التصديقي إلى مجهول تصديقي إيصالًا قريبًا كأن يحكم عليه بأنه قياس أو استقراء ، وإيصاله إلى مجهول تصديقي إيصالًا بعيدًا يكون بالحكم عليه بأنه قضية أو حملية.

ويرسم بأنه آلة(١) قانونية(٢) تعصِم مراعاتها(٣) الذهن(٤) عن الخطأ في الفِكر(٥).

(٢) موضوعه(٦):

المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة إيصالها إلى المجهولات(٧).

---

(١) هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول أثره إليه، كالمنشار للنجار.

(٢) نسبة إلى القانون، وهو قاعدة كلية منطبقة على جميع جزئياتها لتعرف أحكامها منه.

(٣) أي ملاحظتها والعمل على وفقها، فالمنطق نفسه لا يعصم عن الخطأ بل مراعاة قواعده.

(٤) هو القوة التي تهئ النفس لمعرفة المجهولات التصورية والتصديقية وتشمل الحواس الظاهرة والباطنة.

(٥) هو ترتيب أمور معلومة حاصلة بتقديم بعضها وتأخير بعضها يتوصل بها إلى تحصيل غير الحاصل.

(٦) الموضوع: هو ما تحمل عليه أعراضه الذاتية، كالكلمة أو الكلام بالنسبة لعلم النحو، فإنّه يبحث عن أعراضهما من الإعراب والبناء وكيفية التركيب وغيرها، والأعراض الذاتية تلحق الشئ لذاته كالتعجب اللاحق لذات الإنسان، أو لجزئه كالحركة الإرادية اللاحقة له؛ لأنّه ذو حياةٍ، أو تلحقه بواسطة أمرٍ خارجٍ عنه لكنّه مساوٍ له، كالضحك العارض له بواسطة التعجب. والحمل إما أن يكون على ذات الموضوع كقولنا: الكلمة إما معربةٌ أو مبنيةٌ؛ لأنّ الكلمة موضوع علم النحو، أو يكون الحمل على أنواع الموضوع، كقولنا الحروف كلها مبنيةٌ، فالكلمة جنسٌ وأنواعها الاسم والفعل والحرف، أو يكون الحمل على الأعراض الذاتية للموضوع، كقولنا: الإعراب إما لفظيٌ أو تقديريٌ، أو يكون الحمل على أنواع أعراض الموضوع الذاتية، كقولنا: الإعراب اللفظي: إما رفع أو نصبٌ أو جرٌ.

(٧) اعترض بعضهم على جعل موضوع علم المنطق ما ذُكر أعلاه، فإنَّ موضوع علم الحساب كذلك، فإن الأربعة مثلا المتصورة بأنها المنقسمة إلى اثنين واثنين يتوصل بضربها في مثلها إلى معرفة مجهول وهو حاصل الضرب فلا تمايز بين علم المنطق والحساب بالموضوع مع أنهم يقولون تمايز العلوم بتمايز الموضوعات، ويُجاب بالفرق بين موضوع علم المنطق وموضوع علم الحساب؛ لأنه يبحث في علم

(٣) مسائله[١]:

قضاياه التي تطلب نسب محمولاتها إلى موضوعاتها، كالقول بأنّ العلم الموصل بنفسه ينقسم إلى قسمين: القول الشارح، والحجة.

ويمكن حصر أبواب المنطق في عشرة: فللمنطق طرفان: تصورات وتصديقات، ولكل منهما مبادئ ومقاصد فكانت أقسامه أربعة:

مبادئ التصورات وهي الكليات الخمس، ومقاصدها وهو القول الشارح، ومبادئ التصديقات وهي القضايا وأحكامها ومقاصدها وهو القياس، ثم القياس بحسب المادة خمسة يسمونها الصناعات الخمس وهي: البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة، وبعض المتأخرين يعد مباحث الألفاظ منها فصارت عشرة.

(٤) فضله[٢]:

أنّه من العلوم التي تشحذ الذهن، وتحد الفكر.

المنطق عن هيئة المعلوم الموصل إلى المجهول وكيفية تركيبه، وفي علم الحساب عن مادته لا عن هيئته وكيفية تركيبه. فموضوع علم الحساب المعلوم من حيث إنه عدد، والعدد من حيث إنه عدد وإن كان معلومًا فموضوعه الكم المنفصل بخلاف موضوع الهندسة فإنه الكم المتصل وهو المقدار.

(١) المسائل: هي القضايا المطلوبة المبرهن عليها في العلم، وموضوع هذه المسائل إما موضوع العلم ذاته، كقولنا: كل كلامٍ إما أن يذكر فيه المسند أو لا، فإنّ الكلام موضوع النحو، أو يكون موضوع المسألة نوعٌ من أنواع موضوعه، كقولنا كل اسمٍ إما معربٌ أو مبنيٌ، فانّ الاسم نوعٌ من أنواع الكلمة التي هي جنسٌ له، أو يكون موضوع المسألة عرضٌ ذاتيٌ لموضوع العلم، كقولنا: البناء إما سببه المشابهة لمبنيّ الأصل أو سببه عدم التركيب، فإنّ البناء عرضٌ ذاتيٌّ لموضوع العلم وهو الكلمة، أو يكون موضوع المسألة متركبٌ من موضوع العلم وعرضه الذاتيّ، كقولنا كل كلمةٍ معربةٍ إما منصرفةٌ أو غير منصرفةٍ، فالكلمة موضوع العلم وقد تركبت مع الإعراب الذي هو عرضٌ ذاتيٌّ لها، أو أن يكون موضوع المسألة متركبٌ من نوع موضوع العلم وعرضه الذاتيّ، كقولنا كل اسمٍ معربٍ إما معربٌ بالحروف أو الحركات، فالاسم نوعٌ من موضوع العلم، وقد أخذ في هذه المسألة مع كونه معرباً، والإعراب عرضٌ ذاتيٌّ له.

(٢) الفضل: الميزة والدرجة والمرتبة.

(٥) استمداده[١]:

من العقول الذكية.

(٦) نسبته[٢]:

من العلوم العقلية.

(٧) حكمه الشرعيّ[٣]:

فيه تفصيل، نُبَيِّنُهُ فيما يأتي[٤]:

إن المنطق أساساً علم ليس مختصاً بأمة معيّنة دون ما عداها من الأمم، وذلك كسائر العلوم المشتركة، ولكن بعض الشعوب برعت في بعض العلوم دون غيرها، واهتمت بها أكثر من اهتمام غيرها، واليونان كان هو الشعب الذي اهتم بعض فلاسفته بتدوين هذا العلم وبيان أركانه، وأسسه الكلية، وهذا لا يعني مطلقاً أن غير اليونان من الناس لم يعرفوا المنطق، بل ثبت عند الباحثين أن غير اليونان من الشعوب عرفت المنطق وكتبت فيه.

ثم انتشر العلم إلى الناس عن طريق اليونان، ووصل علم المنطق إلى المسلمين، فاشتغل به الناس أولاً عن طريق الترجمات التي وصلت إليهم، وكان المترجمون ينقلون المنطق مع أمثلته التي كان يستعملها فلاسفة اليونان، وهذه الأمثلة كانت تعبر عن عقائدهم وأفكارهم ولا تطابق عقائد المسلمين ومبادئهم. فكان العلم مخلوطاً بأمثلة فلسفية، في أول معرفتهم به، ثم لما اشتغل به علماء الدين الناقدون، حرروا المسائل الأصلية لعلم المنطق عن الأمثلة التي تتخلله، وحرروه منها، بل زادوا على ذلك بأن

---

(١) الاستمداد: مصادر أخذ مادته.

(٢) النسبة: علاقته بغيره من العلوم.

(٣) الحكم الشرعيّ: خطاب الله المتعلق بفعل المكلف من حيث تعلمه وتعليمه على وجه الاقتضاء أو التخيير أو الوضع.

(٤) منقول من كتاب: «الميسر لفهم معاني السلم»، للشيخ سعيد فودة، وقد نقلته بحروفه - على طوله -؛ لدقته وتحريره.

ضربوا أمثلة مطابقة للفقه والعقيدة الإسلامية.

من المقدمة السابقة، نستطيع أن نعرف السبب الرئيس في اعتراض بعض العلماء المسلمين على المنطق، وهو أن مسائل علم المنطق كانت مخلوطة بالعقائد اليونانية، وعقائد الشعوب الأخرى التي نقلت منها الكتب.

والعلماء لم يتفقوا على رأي واحد في علم المنطق، بل افترقوا على ثلاثة أقوال، نذكرها فيما يأتي:

الرأي الأول: تحريم علم المنطق، وهذا الرأي قال به الإمام النووي وابن الصلاح وغيرهما، وقد بنوا قولهم على أن المنطق مقدمة للفلسفة، والفلسفة مخالفة للدين، وما كان مقدمة للفاسد فهو فاسد مثله.

ولكن هذا الرأي لا يسلم إلا إذا أثبتوا أن المنطق لا يمكن أن يستفاد منه إلا في الفلسفة، أي إذا أمكنهم إثبات أن المنطق مقدمةً للفلسفة خاصة، قد يسلم لهم ما قالوه.

أيضاً فإنه يجب عليهم إثبات أن الفلسفة فاسدة مطلقاً لكونها فلسفة، وهذا فيه نظر، فالفلسفة فعل عقلي في الوجود وكليات الطبيعة والعقليات، قد يكون صحيحاً مطابقاً وقد لا يكون كذلك، فليس كل فلسفة باطلة، بل بعض الأنظار الفلسفية صحيحة، وكذلك نقول إن علم الكلام نظر عقلي في الكليات الطبيعية والشرعية والعقلية، ولا يمكن أن نقول بفساد علم الكلام مطلقاً، بل ما كان منه صحيحاً فهو صحيح وما كان فاسداً فهو فاسد، بل هذه قاعدة في كل العلوم، كعلم أصول الفقه واللغويات والتفسير، بل في الطبيعيات والرياضيات، وغيرها. فالمنطق إذاً لم يثبت أنه مقدمة للفلسفة فقط، بل قد يكون مقدمةً لغيرها من العلوم، فلا يصح القول ببطلانه مطلقاً.

وهذا ما أثبته المحققون من العلماء، فقد أثبتوا أن المنطق مقدمة لسائر العلوم، لا للفلسفة فقط، وبناء على ذلك فلا يمكن القول بحرمته مطلقاً كما أطلقه أصحاب هذا القول.

الرأي الثاني: بعض العلماء أوجبوا علم المنطق مطلقاً. وقال بعضهم: يجب على

الناس وجوب كفاية أن يعلموا المنطق، وهذا الرأي أخصُّ من الإيجاب مطلقاً، لأنه إيجاب على سبيل الكفاية، كسائر العلوم الإسلامية، وقد يُفْهَمُ من كلامهم مجردُ نَدْبِهِ.

ولصاحب هذا الرأي أن يُفَصِّلَ فيقول: القدر الضروري من المنطق واجبٌ وجوبَ عين، وما زاد على ذلك فهو واجبٌ وجوبَ كفاية. والإمام الغزالي هو من تصدى لإثبات هذا القول وصرح به في أوائل كتاب المستصفى في أصول الفقه، وبادر إلى تأليف عدة كتب في المنطق[١] أودع فيها أمثلةً شرعيةً غيرَ متعارضةٍ مع الدين، متوافقةً مع عقائده، فجرده من الأمثلة الفلسفية المتعارضة مع الدين، فخلا كتابه من أسباب اعتراض العلماء على علم المنطق. وتبعه على هذا القول كثير من العلماء المحققين.

الرأي الثالث: وهو رأي جمهور العلماء، وهو أن تَعَلُّمَ علم المنطق يجوز[٢] للذي مارس علوم الكتاب والسنة، وتحققت في نفسه العلوم الإسلامية، فاطمأنَّ إليها، فمن كان هذا شأنه، فإن علم المنطق ينفعه في فكره ونظره ليس فقط في الكتاب والسنة، بل في سائر العلوم، كالطبيعيّات والرياضيات.

وقالوا: إن الإنسان الذي يلتزم قواعد المنطق فإنه يصبح أقرب إلى الاهتداء إلى الأقوال الصواب، لأن المنطق آلة للتفكير الصحيح، ومن عرف آلية التفكير الصحيح يكون أقرب إلى الالتزام بها ممن لم يعرفها. كمن يعرف علم النحو فإنه يكون أقرب إلى معرفة التركيب الصحيح للكلام العربي ممن لم يعرفه بل اعتمد فقط على خبرته باللغة وسليقته، فعلم المنطق مع أنه علم يتوافق مع العقل الصحيح، بل إن قواعده منها الضروري ومنها النظري، إلا أن كونه متوافقاً مع العقل الصحيح لا يكفي لمعرفة الناس به، ولا يكفي لالتزام الناس بالطريق الصحيح في التفكير، بل لا بدَّ لهم مع ذلك أن يتعلموا القواعد التفصيلية فيه، فإن التزامهم بهذه القواعد متوقف على علمهم بها.

---

(١) منها مقدمة المنطق في المستصفى، ومقدمة في تمهيد المنطق وهي القسم الأوّل من كتابه مقاصد الفلاسفة، وكتاب معيار العلم ويسمى أيضاً كتاب النظر، وكتاب الجدل، ومدارك العقول وهو القسم الأخير من كتابه تهافت الفلاسفة، ومنها كتاب محكّ النظر في المنطق، ومنها القسطاس المستقيم.

(٢) أي جوازاً بالمعنى الأعم يدخل فيه الإباحة والندب والوجوب الكفائيّ والعينيّ.

وكذلك فإننا لا نقول إن كلَّ من عرف القواعد الصحيحة يلتزم بها، فإن التزامه بالقواعد الصحيحة متوقف على إرادته وفعله لذلك واكتسابه، لا على مجرد علمه.

والمتأمل في هذا القول يرى أن له وجهاً قوياً، خاصة في شرطهم سلامة القريحة أي الذكاء والنباهة لجواز تعلم علم المنطق، فإن هذا ليأمن قارئه من أن تتمكن بعض الشبه في عقله، فيضل، وهذا هو الشرط أيضاً في تعلم علم الكلام وغيره من العلوم الدقيقة الجليلة القدر.

ونستطيع القول بناء على هذا التحقيق أن لا تعارض كبيراً بين هذا الرأي وبين الرأي الثاني الذي أوجب المنطق على البعض القادر على حلِّ الشبه والمتمكن من العلوم الإسلامية.

والتحقيق في هذه المسألة أن المنطق من حيث هو علم، بعد تجريده من الأمثلة الفلسفية، والمخالفة للعقائد الدينية، فهذا القدر منه لم يحصل خلاف من أحد من العلماء المعتبرين في جواز الاشتغال به، وأما لو نظرنا في المنطق لا من حيث هو علم بل من حيث الكتب التي ألفها المناطقة على اختلاف مذاهبهم، سواءً كانوا فلاسفة أم غيرهم من المتشرعة، فهذا المفهوم هو القدر الذي حصل الخلاف فيه بين العلماء على الأقوال الثلاثة السابقة.

ومعنى ذلك أن القدر المبين في كتب العلماء المحققين كهذا الكتاب، وكتاب السنوسي وكتاب التفتازاني والكاتبي وغيرهم من العلماء المحققين، فلم يقل أحد من العلماء المعتبرين بحرمة النظر في هذا القدر، بل الخلاف الممكن تقديره هنا هو هل الشخص المعين قادر على فهم المنطق أو لا، فإن كان قادراً فلا بأس في ذلك، وإلا فلا، شأنه شأن سائر العلوم.

أما الكتب المخلوطة بعقائد الفلاسفة ككتب الفارابي وابن سينا وغيرهم، فهذه هي التي يتصور فيها الخلاف المذكور، فمن حرَّمها، نظر إلى اشتمالها على العقائد الفاسدة، وعدم قدرة كل الناس على الرد عليها واستبيان غلطهم فيها، ومن أوجبها على الكفاية أو ندبها على الكفاية، علَّق نظره إلى أن بعض الناس هم القادرون على ذلك. وأن الرد على

شبه الفلاسفة والمخالفين للدين لا يتم إلا بالنظر فيها والتمكن من الرد على شبههم المودعة فيها وفي غيرها، فأوجبها وجوب كفاية على القادرين. ومن قال بجوازها مطلقا لممارس الكتاب والسنة وعلوم الدين الصحيحة، فهذا نظر إلى الكتب المنطقية المحررة، كهذا الكتاب، فالنظر في هذا الكتاب، إذن، ودراسته جائز على جميع الأقوال وواجب على بعضها، بلا توقف(١).

(٨) اسمه(٢):

علم المنطق، وهو مشتقٌّ من النُّطق الداخليّ، أي القوة العاقلة؛ لأنّه يعينها، ويسمى أيضاً معيار العلوم، وعلم الميزان.

(٩) واضعه(٣):

أرسطو الحكيم، وهو أرسطوطالس نفسه، وهذّبه علماء المسلمين.

(١٠) ثمرته(٤):

يرشد إلى الطرق التي يجب أن تسلك في كل بحثٍ ومعرفةٍ، كحقيقة الحد، والرسم، وأنواع الحجج البرهانية، والإقناعية، والشبه المغلطة، والاحتراز من الغلط في الحدود والأقيسة.

---

(١) ونتبيّن من هذا الشرح المفصل أنّ منشأ الخلاف في حكم الاشتغال بالمنطق هو توارد أنظار العلماء على أكثر من محلّ، ونظرهم إلى المسألة من جهات مختلفة تارة باعتبار المتعلَّم وتارة باعتبار المتعلِّم. والمختار أن الحكم في حق الذكي المتشرّع الملتزم بدينه غير الحكم في حق ضعيف العقل الفَدم وصاحب الأهواء، فالأخيران يمنعان مطلقاً من المنطق مشوبه ومحموده كما يمنعان من علم الكلام وغيره من علوم الشرع الشريف، والأول يجوز له في بداية الطّلب الاشتغال بالمحمود الخالص من شوائب الفلسفة، فإن رسخت قدمه في العلوم الشرعيّة جاز له النظر في الكتب مطلقاً على اختلاف مؤلفيها ومضامينها. وقد يندب له النظر أو يجب عليه بحسب الحاجة كما ذكرنا. والله تعالى أعلم بالصواب.

(٢) الاسم: هو علم الجنس الموضوع للدلالة على مسائل العلم.

(٣) الواضع: أول من صنّف في العلم، أو قعّد مسائله.

(٤) الثمرة: الغاية المرجوة، والفائدة المتوخاة.

القسم الثاني

شرح متن إيساغوجي

يتضمن هذا القسم: فصلًا تمهيدًا، وخمسة أبواب، وخاتمة.

فصل تمهيدي

ويتضمن مبحثين: الأول لشرح ديباجة الماتن، والثاني لبيان معنى كلمة «إيساغوجي».

المبحث الأول

شرح ديباجة الماتن

أؤلف مستعيناً متبركاً (**بسمِ**) دلَّ لفظاً على ذات (**الله**) المعبود بحق الموصوف بـ(**الرّحمنِ**) المتفضل المحسن كثيراً على عباده في الدنيا والآخرة (**الرحيمِ**) المحسنِ إليهم في الآخرة.

(**نَحْمَدُ**) أي نثني باللِّسان على الجميل الاختياري، سواء تعلق بالفضائل[١] أم بالفواضل[٢] (**الله**) علم وضع للذات الواجب الوجود، المستحق لجميع المحامد (**على توفِيقه**) لنا، أي خلقه دواعي الطاعة فينا (**وَنَسْأَلُه**) أي ندعوه (**هِدَايَةَ**) أي الدلالة

---

(١) جمع فضيلة وهي ما تلزم صاحبها ولا تتجاوز منه إلى غيره كالعلم والشجاعة، وأما الفواضل فجمع فاضلة وهي ماتتجاوز من صاحبها إلى غيره، كالعطايا والمواهب.

(٢) أما المدح فهو الثناء باللسان على الجميل مطلقًا، والشكر هو الثناء في مقابلة النعمة بالقول أو الفعل أو الاعتقاد، فهو أعم من الحمد والمدح بحسب المورِدِ أي المصدر، وأخص بحسب المتعلَّق أي المُرتبط به؛ لأنهما يتعلقان بالفضائل والفواضل فيكونان أعم من الشكر، والشكر لا يتعلق إلا بالفواضل فيكون أخص منهما، فبين الشكر وبينهما عموم وخصوص من وجهٍ، أي يجتمعان في مادة واحدة وهي التعلق بالفواضل، ويفترقان في مادتين وهي كون الشكر بالقول والفعل والاعتقاد، وكون الحمد والمدح يتعلقان بالفضائل.

الموصلة إلى المطلوب بالفعل (طَرِيقِه) أي الأفعال المحمودة والخصال الممدوحة الموصلة إلى رضاء الله تعالى على سبيل الاستعارة (وَنُصَلِّي) الصلاة من الله رحمة مقرونة بالتعظيم، ومن الملائكة استغفار، ومن الإنس والجن دعاء (عَلَى مُحَمَّدٍ) علم منقول من اسم مفعول المـُضعَّف لمن كثرت خصاله المحمودة (وَعَلَى عِتْرَتِه) أهل بيتِهِ (أَجْمَعِينَ) تأكيد معنوي لعترته.

موضوع الرسالة

(أَمَّا بَعْدُ) يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر، والتقدير: مهما يكن من شئ بعد البسملة وما بعدها (فَهَذِه) استعمل اسم الإشارة في الأمور المعقولة الحاضرة في الذهن إما إشارة إلى إتقان المؤلف لهذه المعاني حتى كأنها صارت - لكمال علمه - مبصرة عنده ويقدر على الإشارة إليها، وإما إلى كمال فَطانة الطالب حتى كأن المعاني صارت عنده كالمبصرات واستحق أن يُشار له إلى المعقول بالإشارة الحسية (رِسَالَةٌ) وهي ما اشتمل على مسائل قليلة من فن واحد[١] مؤلفة (فِي) علم (الْمَنْطِقِ) تقدم حدُّه ورسمه (أَوْرَدْنَا) أي ذكرنا (فِيهَا) أي في تلك الرسالة (مَا يَجِبُ) استحسانًا لا شرعًا (اسْتِحْضَارُهَا) من القواعد (لِمَنْ يَبْتَدِئُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْعُلُومِ) الكسبية لا البديهية (مُسْتَعِينًا بِالله) أي طالبًا منه المعونة على إكمالها (إِنَّهُ مُفِيضُ) أي المـُعطي بكثرة (الْخَيْرِ) هو ما ينتفع به في نفس الأمر (وَالْجُودِ) وهو إعطاء ما ينبغي لمن ينبغي على وجه ينبغي.

المبحث الثاني

بيان معنى كلمة «إيساغوجي»

(إِيسَاغُوجِي) أي هذا بابُ إيساغوجي، وهو لفظ يوناني مركب من ثلاث كلماتٍ: الأولى «إِيسْ»، ومعناه أنت، والثانية «آغو»، ومعناه أنا، والثالثة «آجي»، ومعناه ثمة، أي في هذا المكان، ثم نقله المنطقيون وجعلوه عَلَمًا للكليات الخمس[٢]، وقد اختلف في سبب

(١) أما المختصر فهو ما اشتمل على مسائل قليلة سواء كانت من فن واحد أو فنون، وأما الكتاب فهو ما اشتمل على مسائل سواء كانت قليلة أو كثيرة من فن واحد أو فنون.

(٢) الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام.

تسميتها به على ثلاثة أقوال:

الأول: أنَّ حكيمًا من الحكماء المتقدمين أودع تلك الكليات عند شخص مسمى بإيساغوجي وكان يطالعها وليس له مكنة استخراج ما فيها، ثم جاء الحكيم وقرأها عنده، وكان ذلك الحكيم يخاطبه بـــ: «يا إيساغوجي الحال كذا وكذا..» فصار لفظ إيساغوجي عَلَمًا لها، فعلى هذا يكون تسمية للشيءِ باسم قارئه.

الثاني: أنَّه كان عَلَمًا للحكيم الذي استخرج تلك الكليات ودونها، ثم جُعل علمًا لها، فعلى هذا يكون تسمية للمستخرَجِ باسم المُستخرجِ[1].

الثالث: أنه كان في الأصل اسمًا لوَرْدٍ له خمس ورقاتٍ، ثم نُقل إلى هذه الكليات لمناسبة بين المنقول والمنقول إليه، فعلى هذا يكون تسمية للشئ باسم شبيهه، وهذا القول هو المشهور.

وجه حصر الكليات في خمس

إنما انحصرت الكليات في الخمس؛ لأنَّ الكلي إذا نسبناه إلى ما تحته من الجزئيات فلا يخلو: إما أن يكون تمام ماهيَّتها، أو داخلًا فيها، أو خارجًا عنها، فإن كان الأول فهو النوع، وإن كان الثاني: فهو لا يخلو من أن يكون مقولًا في جواب ما هو أو لا، الأول الجنس، والثاني: الفصل، وإن كان الثالث: فلا يخلو من أن يكون مقولًا في جواب أيُّ شئ هو في عرضه الخاص أو لا، الأول: الخاصة، والثاني: العرض العام.

---

(١) فهو من تسمية الشيء باسم واضعه لعلاقة السببية.

الباب الأول
دلالات الألفاظ

الدِّلالةُ وأقسامها

قُدِّمت[١] مباحث[٢] الدِّلالة على غيرها؛ لأنَّ الكليات الخمس تنقسم إلى الذاتي وهو الجنس والنوع والفصل، وإلى العرضي وهما الخاصة والعرض العام، والذاتي والعرضي هما قسمان من الكلي الذي هو قسم من المفرد الذي هو قسم من اللفظ[٣]، ولما كان فهم المعنى من اللفظ متوقفًا[٤] على معرفةِ دلالته وجب التعرض[٥] والتصدي[٦] أولًا لتعريف الدلالة وبيان أقسامها.

---

(١) اعلم أن التقدم خمسة أنواع: الأول التقدم بالطبع وهو أن يكون المقدم بحيث يحتاج إليه المؤخر من غير أن يكون علة فيه كالواحد بالنسبة للاثنين، الثاني: التقدم بالزمان كتقدم الأب على ابنه، والثالث: تقدم علة وهو أن يكون المقدم بحيث يحتاج إليه المؤخر مع كونه علة فيه كحركة الإصبع بالنسبة لحركة الخاتم فإنها مقدمة عليها وهي علة فيها لكن تقدمها عليها إنما هو في التعقل وإلا فهما في الوجود الخارجي متقارنان، والرابع تقدم رتبة إما حسًا كتقدم الإمام على مأمومه، وإما عقلًا كتقدم الجنس على نوعه، والخامس تقدم شرف كتقدم العالم على الجاهل.

(٢) جمع مبحث وهو اسم زمان ومكان ومصدر ميمي من بحَثَ يبحَث الثلاثي من الباب الثالث، والبحث لغة الفحص والتفتيش، واصطلاحًا يطلق على معانٍ ثلاث: الأول حمل الشئ على الشئ واثباته له سواء كان بديهيًا أو نظريًا، والثاني اثبات النسبة الايجابية والسلبية بطريق الاستدلال، والثالث المباحثة والمناظرة، والمراد هنا الثاني.

(٣) اللفظ لغة هو الرمي، واصطلاحًا هو ما صادر من الفم بالفعل من الصوت المعتمد على المخارج حرفًا واحدًا أو أكثر مهملًا أو مستعملًا.

(٤) التوقف خمسة أنواع: شروعي كتوقف المطالعة في الكتاب على مقدمته، وشعوري كتوقف المعرَّف على تعريفه، ووجودي كتوقف الكل على أجزائه، وتأثيري كتوقف المعلول على علته الفاعلة، وشرطي كتوقف المشروط على شرطه، وما هنا من الأول.

(٥) هو التوجه إلى الشئ من غير إقدام عليه.

(٦) هو التوجه إلى الشئ مع الإقدام عليه.

تعريف الدّلالة

هي كون الشئ بحالةٍ يلزم[١] من العلم[٢] به العلمُ بشئ آخر، ويسمى الشئ الأول دالًا[٣] والثاني مدلولًا[٤].

أقسام الدّلالة باعتبار الدّال

تنقسم الدِّلالة - باعتبار الدّال - إلى لفظية وغير لفظية؛ لأنَّ الدَّال إما أن يكون لفظًا أو لا، فإن كان لفظًا ودلَّ اللفظ على المعنى بواسطة وضعِ اللفظ بإزاء المعنى فالدلالة لفظية وضعية كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق[٥]، وإن دلَّ اللفظ على المعنى بواسطة العقل فالدلالة لفظية عقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللّافظ غيرِ المرئي، وإن دلَّ اللفظ على المعنى بواسطة الطَّبع[٦] فالدلالة لفظية طبعية كدلالة الأنين على الوَجعِ[٧].

وإن كان الدَّالُ غير لفظٍ ودلَّ على المعنى بواسطة الوضع - أي الجعْل - فالدلالة غير لفظية وضعية كدلالة الدوال الأربع[٨] على ما وضعت له، وإن دلَّ على المعنى بواسطة العقل فالدلالة غير لفظية عقلية كدلالة الأثر على المؤثر[٩]، وإن دلَّ على المعنى بواسطة الطبع فالدلالة غير لفظية طبعية، كدلالة حُمرة الوجهِ على الخجل وصفرته على الوجلِ.

---

(١) اللزوم هنا هو اللزوم المطلق بينًا كان أو غير بين كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

(٢) العلم هنا يشمل التصور والتصديق يقينيًا أو ظنيًا.

(٣) فهو الذي يلزم من العلم به العلمُ بشئ آخر.

(٤) فهو الذي يلزم من العلم بشئ آخر العلم به.

(٥) ودلالة الأذان على دخول وقت الصلاة.

(٦) أي طبع اللافظ وعادته والعرف المحيط به.

(٧) ودلالة (أف) على التضجر.

(٨) هي الخطوط أي النقوش ومدلولها الألفاظ ومدلول الألفاظ المعاني فهذه الثلاثة أمور مرتبة بعضها ببعض، والعقود وهي نصب الأصابع للدلالة على الأعداد، والإشارات كوضع الحدود الفاصلة بين الأملاك والبلدان، والنُّصُب كالمحراب للدلالة على جهة القبلة.

(٩) كدلالة المخلوق على وجود الخالق تبارك وتعالى، ودلالة الرماد على سبق وجود النار.

أقسام الدّلالة اللفظية الوضعية

والمقصود الأصلي بالنظر عند المنطقي - والأصولي كذلك - هو الدلالة اللفظية الوضعية؛ لأنَّ غيرها غير منضبط لاختلاف الطبائع والعقول وغير شامل إلا لمعان قليلة؛ لذلك فقد اقتصر الماتن على بيان أقسام الدلالة اللفظية الوضعية فقال: (**اللَّفْظُ الدَّالُّ بِالْوَضْعِ**) وهو ما وُضعَ لمعنى (**يَدُلُّ**) ذلك اللفظ بتوسط الوضع[١] (**عَلَى تَمَامِ مَا**) أي تمام المعنى الذي (**وُضِعَ**) ذلك اللفظ الدال بالوضع (**لَه**) أي لذلك المعنى أي من حيث أنه موضوع له بذلك الوضع (**بِالْمُطَابَقَةِ**) أي: لموافقته[٢] إياه (**وَعَلَى جُزْئِه**) أي على جزء ما وضع له (**بِالتَّضَمُّنِ**) لتضمن المعنى لجزئه (**إِنْ كَانَ لَه**) أي: لما وضعَ له (**جُزْءٌ**)، أما إذا لم يكن له جزءٌ كما في البسائط[٣] كالنقطةِ[٤] فلا يُتصور التضمن (**وَعَلَى مَا يُلَازِمُه**) أي المعنى الذي يُلازم[٥] الموضوع له (**فِي الذِّهْنِ بِالالْتِزَامِ**) أي لاستلزامه له.

تقسيم اللازم

إنَّ للمنطقيين في تقسيمهم اللازم طريقين هما:

أولًا- تقسيمه من حيث كونه في الذهن أو في الخارج أو فيهما:

- لازمٌ ذهنًا وخارجًا، ويُسمى لازم الماهية[٦] بمعنى أنه يمتنع وجود ماهية الشئ خارجًا

---

(١) هو جعل الشئ بإزاء المعنى ليدل عليه ولو بمعونة القرينة فدخل المجاز. والوضع ينقسم إلى شخصي ونوعي، فالشخصي هو وضع الشئ الملحوظ بخصوصه للمعنى كوضع الإنسان للحيوان الناطق، والنوعي هو وضع الشئ الملحوظ مع أشياء أخرى بوجه عام كوضع المشتقات والمركبات والمجازات.

(٢) من طابق النعل النعلَّ إذا توافقتا.

(٣) البسيط هو ما لا جزء له.

(٤) ذو وضع لا ينقسم حسًا ولا وهمًا ولا عقلًا، وهي نهاية الخط الذي هو نهاية السطح الذي هو نهاية الجسم التعليمي.

(٥) الملازمة في اللغة: امتناع انفكاك الشئ عن الشئ، وفي الاصطلاح: كون الشئ مقتضيًا للآخر، فالشئ الأول يسمى ملزومًا والثاني لازمًا والنسبة بينهما ملازمة ولزومًا وتلازمًا.

(٦) الماهية هي الأمر المتعقل من الشئ مع قطع النظر عن وجوده الخارجي من حيث إنه مقول في جواب ما هو، والأمر المتعقل من حيث ثبوته في الخارج يسمى حقيقة، ومن حيث امتيازه عن الأغيار هوية، ومن

وفي الذهن منفكة عن ذلك اللازم، بل أينما وجد كانت معه موصوفة به كالفردية للثلاثة.

- لازم خارجًا فقط، ويسمى لازم الوجود الخارجي، ومثاله لزوم الحدوث للجسم.
- لازم ذهنًا فقط، ويسمى لازم الوجود الذهني، ومثاله لزوم الكلية والنوعية للإنسان.

ثانيًا – تقسيمه من حيث كونه بيِّنًا أو غير بيِّن ذهنيًا أو غير ذهني:

- لازم بيِّن: وهو ما يلزم فيه من تصور المتلازمين اللزوم بينهما دون حاجة إلى توسط دليل، وهذا اللزوم البيِّن ينقسم إلى ذهني (ويسمى اللازم البين بالمعنى الأخص) وهو ما يلزم فيه من تصور الملزوم تصور اللازم مثل لزوم الزوجية للأربعة، والتحيز للجرم، وإضاءة الكون للشمس، وإلى غير ذهني (ويسمى اللازم بالمعنى الأعم) هو ما يلزم من تصور الملزوم، وتصور اللازم الجزم باللزوم بينهما، مثاله: لزوم مغايرة الإنسان للفرس مثلًا، فلا يلزم من تصور الإنسان تصور مغايرته للفرس، بل إذا تصورت الإنسان، وتصورت الفرس، تجزم بلزوم المغايرة بينهما.
- لازم غير بيِّن: هو ما لا يلزم فيه من تصور المتلازمين تصور اللزوم بينهما إلا بإقامة دليل، ومثاله: لزوم الحدوث للعالم. فالحدوث (وهو الوجود بعد العدم) لازم للعالم – وهو ما سوى الله تعالى-، ولكنه لازم خفي يحتاج في معرفته إلى دليل، ولذا ذكر له علماء أصول الدين دليلًا، فقالوا: (العالم متغير، وكل متغير حادث، فالعالم حادث).

اللزوم الذهني هو المعتبر

والمعتبر في دلالة الالتزام هو اللزوم الذِّهني، ولا يجوز أن يشترط فيها اللزوم الخارجي، وهو كون الشيء مقتضيًا للآخر في الخارج، بمعنى: كلما ثبت الملزوم في الخارج ثبت اللازم فيه، إذ لو كان هذا شرطًا لم تتحقق دلالة الالتزام بدونه؛ لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط، واللازم باطل فكذا الملزوم؛ لأن العدم كالعمى يدل على الملكة[1]

حيث حمل اللوازم له ذاتا، ومن حيث يستنبط من اللفظ مدلولا، ومن حيث إنه محل الحوادث جوهرا.

(١) هنا بمعنى الوجود، وقد تأتي بمعنى صفة أو هيئة راسخة في النفس تحصل فيها بسبب فعل من الأفعال،

كالبصر التزامًا؛ لأنَّ العمى عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرًا، مع أن بينهما معاندةً في الخارج؛ لأنه إن وجد العمى في الخارج انعدم البصر وبالعكس.

ودلالة المطابقة لا تستلزم التضمن، وكذا لا تستلزم الالتزام خلافًا للإمام الفخر الرازي، وأما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة ضرورة؛ لأنهما لا يوجدان إلا معها لكونهما تابعين لها، فدلالة المطابقة لفظية؛ لأنها لمحض اللفظ، والأخريان عقليتان؛ لتوقفهما على انتقال الذهن من المعنى إلى جزئه ولازمه، وقيل وضعيتان وعليه أكثر المنطقيين.

أمثلة الدلالات الثلاث

مثال الدلالة بالمطابقة (**كَالْإِنْسَانِ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ بِالْمُطَابَقَةِ وَ**) مثال الدلالة بالتَّضمن كالإنسان يدل (**عَلَى أَحَدِهِمَا**) أي: على الحيوان فقط أو على الناطقِ فقط (**بِالتَّضَمُّنِ**) لكن لا مطلقًا بل عند إرادة المعنى المطابقي أي المجموع من الحيوان والنَّاطق؛ لأنه ربما يكون اللَّفظ دالًا على جزء معناه المطابقي فقط ولا تكون دلالته عليه تضمنًا بل مطابقة كما في دلالة الإنسان على الحيوان أو على النَّاطق عند إرادة أحدهما منه لا عند إرادة المجموع، وإنما سُميت هذه الدلالة تضمُّنًا؛ لأنه يدلُّ على ما في ضمن الموضوع له.

(**وَ**) مثال الدِّلالة بالالتزام كالإنسان فإنه يدلُّ (**عَلَى قَابِلِ الْعِلْمِ وَصَنْعَةِ الْكِتَابَةِ بِالْالْتِزَامِ**) وهذا أيضًا عند إرادة المعنى الموضوع له لا دلالته على الأمر الخارج اللّازم مطلقًا، وإنما سُميت هذه الدلالة بالالتزام؛ لأنَّ اللَّفظ لا يدل على كل أمرٍ خارجٍ عنه وإلا لزم دلالة اللفظ على معان غير متناهية كالأكل والشرب والنوم وغيرها، ولا على بعضٍ غير مضبوط لعدم الفهم، بل يدل على الأمر الخارج اللَّازمِ له ذهنًا.

فإذا كانت تلك الهيئة سريعة الزوال سميت كيفية أو حالة، أما إذا تكررت تلك الهيئة ومارستها النفس حتى رسخت فيها، وصارت متعذرة الزوال، أصبحت ملكة: كملكة الحساب، وملكة اللغة، وملكة الكتابة، وغير ذلك.

تقسيم اللفظ باعتبار الإفراد والتركيب

(**ثُمَّ اللَّفْظُ**) الموضوع لمعنى (**إِمَّا مُفْرَدٌ**[١]**: وَهْوَ الَّذِي لَا يُرَادُ بِالْجُزْءِ مِنْهُ دِلَالَةٌ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاه**) فأقسام اللفظ المفرد خمسةٌ: [١] ما لا يكون له جزء كـواو العطفِ [٢] ما كان له جزءٌ ولكن ليس لمعناه جزء كلفظة «النقطة» [٣] ما كان له جزء ولمعناه جزء ولا يدل جزء ذلك اللفظ على جزء معناه (**كَالإِنْسَانِ**)، فإنه لفظ لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه، فإن الألف منه مثلًا لا يدل على الحيوان، والنون منه لا يدل على الناطق [٤] ما كان له جزءٌ دال على معنى لكنْ لا على جزء المعنى المراد كـ«عبد الله» عَلَمًا؛ إذ ليس شيء من العبودية والألوهية جزءًا للشخص المـُعْلَم؛ لأن المراد ذاته المشخصة [٥] ما كان له جزء دالٌ على جزء المعنى المراد ولا تكون دلالته مرادةً حال كون ذلك المعنى مرادًا كـ«الحيوان الناطق» عَلَمًا؛ إذ ليس شيء من معنى الحيوان والناطق الجزأين للإنسان بجزء للشخص المـُعلم مرادًا في حال العَلَمية، وإنما المراد دلالة مجموع الحيوان والناطق على الذات المشخصة.

(**وَإِمَّا مُؤَلَّفٌ**[٢]**: وَهُوَ الَّذِي لَا يَكُونُ كَذَلِكَ**) أي الذي يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه، بأن تكون القيود الخمسةُ مُتحققةً فيه (**كَرَامِي الْحِجَارَةِ**) فإنَّ الرامي يراد به الدلالة على ذاتٍ صدر منها الرَّمْي، والحجارة يراد بها الدلالة على جسم مُعين بالتعيين النوعي.

تقسيم اللفظ المفرد باعتبار مايدل عليه

يقسم المناطقة اللفظ المفرد إلى اسم، وكلمة، وأداة:

١. الاسم: هو اللفظ الذي يصلح لأن يخبر به وعنه وحده، ولايدل بهيئته وصيغته على زمان ما، نحو «العلم» في قولنا: «العلم نور».

---

(١) وهو الاسم والفعل والحرف.

(٢) المراد بالمؤلف هنا ما يرادف المركب، ودخل تحت المركب المركب الإضافي ككتاب زيد، والتقييدي كحيوان ناطق، والإسنادي كزيد قائم.

٢. الكلمة: هي اللفظ الذي يصلح لأن يخبر به وحده، ويدل بهيئته وصيغته على زمان ما، نحو «ذهب» في قولنا: «ذهب زيد إلى المسجد»، فإن ذهب تدل بمادتها (ذ ه ب) على فعل الذهاب، وبهيئتها على الزمان الماضي. والكلمة عند المناطقة هي الفعل عند النحاة.

٣. الأداة[١]: هي اللفظ الذي لا يستقل في الدلالة على معناه بدون ذكر مُتَعَلَّقِهِ[٢]، مثل: «من»، و«على»، و«إلى». والأداة عند المناطقة تشمل الحرف عند النحاة وزيادة، كبعض أسماء الشرط، فكل حرف أداة، ولا عكس.

والأداة عند المناطقة على قسمين: زمانية وغير زمانية، فالزمانية هي مادلت على الزمان نحو: كان الناقصة وأخواتها، وغير الزمانية كلفظ «هو» في قولنا: «زيد هو كاتب»، وبقية الألفاظ التي يعتبرها النحاة حروفًا.

تقسيم المفرد باعتبار اتحاد معناه وتعدده

ينقسم اللفظ المفرد باعتبار اتحاد معناه وتعدده إلى ثمانية أقسام:

١. العَلَم: وهو مايدل على معنى واحد مع تشخص ذلك المعنى وتعينه، نحو: «محمد»، و«بغداد».

٢. المتواطئ[٣]: وهو مايدل على معنى واحد يشترك فيه أفراد كثيرة بالتساوي، نحو: «إنسان»، و«شمس»، فإن أفراد كل واحد منهما – الذهنية والخارجية – متساوية في حصولها وصدقها عليهما، فليس بعض أفراد الإنسان كزيد مثلًا بأولى من بعضه الآخر كعمرو في الإنسانية.

---

(١) سمي كذلك؛ لأنه يؤدى به معنى كلمة لأخرى.

(٢) إذ لابدَّ لحروف الجرِّ – إلا الزائدَ منها – من مُتعلَّق: فعلٍ، أو شبهِهِ كاسم الفاعل والمفعول والمصدر ونحوها، أو معنى الفعل وهو كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كأسماء الأفعال والظروف (شرح الأيوبي على الإظهار).

(٣) سمي متواطئًا؛ لتواطئ أفراده في صدقه عليها، أي توافقها في حقيقته.

٣. المـُشكك[١]: وهو ما أتحد معناه بدون تشخصه وضعًا، وتفاوتت أفراده في صدقه عليها، نحو: «الوجود»، و«النور»، و«المقدار». وللتفاوت أسباب أربعة، هي:

أ. الأولية: كالوجود، فإن حصوله في الواجب سبحانه وتعالى قبل حصوله في الممكن.

ب. الأولوية: كالوجود أيضًا، فإن حصوله في الواجب سبحانه وتعالى أولى وأتم وأحق وأثبت من حصوله في الممكن.

ت. الأشدية: كالنور، فإن وجوده في الشمس أقوى وأشد من وجوده في المصباح.

ث. الزيادة والنقصان، كالمقدار، فإنه في المترين أزيد مما هو في المتر الواحد.

٤. المـُترادف: وهو ما اتحد معناه، وتعدد لفظه، نحو: «إنسان وبشر»، و«بر وقمح».

٥. المشترك اللفظي: وهو ما تعدد وضعه ومعناه، واتحد لفظه، نحو: «عين»، و«قرء»، فإن العين موضوعة للباصرة وللجارية وللذهب وغيرها، والقرء موضوع للطهر والحيض.

٦. المنقول: وهو ما وضع لمعنى، ثم هُجر ذلك المعنى ونُقل إلى معنى آخر، وأقسامه اثنان:

أ. عرفي خاص: وهو ما نقله أهل العرف الخاص من معناه الأصلي إلى معنى آخر، كـ«الصلاة» مثلًا، نقلها الشارع من معناها اللغوي وهو الدعاء إلى معناها الشرعي المعروف.

ب. عرفي عام: وهو ما نقله أهل العرف من معناه الأصلي إلى معنى آخر، كما هو الحال في كلمة «مأتم» التي وضعت أول الأمر لمجتمع النساء مطلقًا في خير أو شر، ثم نقلها العرف العام إلى معنى آخر هو اجتماعهن في الحزن.

---

(١) سمي مشككًا؛ لأن الناظر فيه يتشكك في كونه مشتركًا أو متواطئًا؛ لأنه إذا نظر إلى جهة التفاوت عده مشتركًا؛ لأن التفاوت بمنزلة تعدد المعاني، وإذا نظر إلى صدقه عليها جميعًا عده متواطئًا، فيتشكك فيهما.

٧. الحقيقة: وهي اللفظ المستعمل فيما وضع له في اصطلاح به التخاطب، مثل: «محمد»، و«إنسان».

٨. المجاز: وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح به التخاطب لعلاقة وقرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له، مثل « أسد»، فإنه وضع للحيوان المفترس، ولكنه يستعمل للرجل الشجاع تجوزًا لعلاقة بينهما.

والاستعمال المجازي وإن كان نوعًا من النقل، إلا أن اسم المنقول خُصَّ به اللفظ الذي تُرك استعماله في معناه الأصلي، وأصبح لا يستعمل إلا في المعنى المنقول إليه. أما اللفظ المجازي فلم يُترك استعماله في معناه الأصلي، بل هو يستعمل فيه على الحقيقة، ويستعمل في المعنى المنقول إليه على المجاز.

تقسيم اللفظ المركب

يقسم المناطقة اللفظ المركب إلى تام وغير تام:

١. المركب التام: وهو ما أفاد فائدة تامة يحسن السكوت عليها. وهو إما خبري إن احتمل الصدق والكذب لذاته وهو القضية، وسيأتي بيانه، أو إنشائي إن لم يحتمل ذلك، وهو قسمان: طلبي كالأمر والنهي والاستفهام، وغير طلبي كالتمني والترجي والنداء والقسم وصيغ العقود.

٢. المركب غير التام: وهو ما لا يحسن السكوت عليه. وهو على قسمين: تقييدي وغير تقييدي. فالتقييدي هو ما كان الجزء الثاني فيه قيدًا للأول، فإن كان وصفًا فهو التوصيفي نحو: «رجل فاضل»، وإن كان مضافًا إليه فهو الإضافي نحو: «كتاب عمر». وغير التقييدي هو ما لم يقصد بالجزء الثاني منه تقييد الأول نحو: «إن حضر»، وكالاسم مع الأداة نحو: «من المدرسة»، وكالكلمة مع الأداة نحو: «جلس في».

والمعتبر لدى المناطقة هو المركب التام الخبري؛ لأنه الموصل إلى المطالب التصديقية، والمركب غير التام التقييدي بقسميه؛ لأنه الموصل إلى المطالب التصورية.

الباب الثاني
مبادئ التصورات

لما فرغ مما يتوقف عليه الاصطلاحات، شرع في مباحث الاصطلاحات فقال:

تقسيم المفرد من حيث معناه إلى كلي وجزئي

(وَ) اللَّفظ[١] **(المُفْرَدُ)** بالنظرِ إلى معناه **(إِمَّا كُلِّيٌّ: وَهُوَ الَّذِي لَا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ)**، أي لا يمنع مفهومه[٢] لا من حيث حقيقته بل من حيث تعقُّلُه في الذهن **(عَنْ وُقُوعِ الشَّرِكَةِ بِيْنَ كَثِيرِينَ)** بحيث يصدق حمله[٣] على كل فرد من أفراده **(كَالْإِنْسَانِ)**، فإنَّه بمجرد حصول معناه في الذهن وهو الحيوان الناطق[٤] ينطبق على ذوات كثيرة موجودة في الخارج كعُمَر المعين وعليّ المشار إليه، وهكذا.

(وَإِمَّا جُزْئِيٌّ: وَهُوَ الَّذِي يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ عَنْ ذَلِكَ) أي: عن قوع الشَّركةِ بين كثيرين **(كَزَيْدٍ)** عَلَمًا، فإنَّ مفهومه الذات مع التشخص، وهو من حيث إنه متصور يمنع عن وقوع الشَّركةِ بين كثيرين، بأن يحصل من تعقل كل واحدٍ منها أثر متجدد، مثلًا: إذا رأينا زيدًا ولاحظناه مع مُشخَّصاته يحصل في أذهاننا الصورة الإنسانية المتصفة بالهيئة والأعضاء، وإذا رأينا عقيبه عَمْرًا ولاحظناه أيضًا مع مشخَّصاته، تحْصُلُ منه صورة أخرى غير الصورة الأولى، وقس على هذا.

---

(١) التقسيم هنا – في الحقيقة – للمفهوم أي للمعنى وليس للفظ، أي كان حقه أن يقول: مفهوم اللفظ أو معنى اللفظ إما كلي أو جزئي، لكنه اعتبر التقسيم المجازي تقريبًا لفهم المبتدئين.

(٢) المفهوم هو ما حصل في العقل بالفعل حقيقة أو اعتبارا من حيث إنه كذلك، والمفهوم من اللفظ ما حصل منه في العقل بالفعل كذلك.

(٣) حمل مواطأة، ويسمى أيضًا حمل (هو هو)، أي أن ذات الموضوع نفس المحمول، مثل: «الإنسان ضاحك»، ويدخل فيه حمل الكليات الخمسة بعضها على بعض. وهناك حمل الاشتقاق، ويسمى حمل (ذو هو)، كحمل الضحك على الإنسان، فإنه لايصح أن تقول: «الإنسان ضحك»، بل ضاحك أو ذو ضحك، وسمي حمل اشتقاق؛ لأن هذا المحمول (وهو الضحك في مثالنا) بدون أن يشتق منه اسم كالضاحك، أو يضاف إليه ذو، لايصح حمله على موضوعه.

(٤) الناطقية هي الصفة المستلزمة لصحة التمييز العقلي والنظر اليقيني والتصور الخيالي.

والجزئي إما حقيقي وهو الذي تقدم تعريفه، وإما إضافي ويطلق على كلِّ أخص تحت أعم، كالإنسان بالنسبة إلى الحَيَوان.

في بيان الكل والجزء والكلية والجزئية

ومناسبة الكلام على هذه المعاني، هي أنها تشترك مع الكلي والجزئي في المادة، أي في أصل الاشتقاق.

١. الكل: هو الحكم على المجموع، أي على مجموع أفراد الموضوع: سواء كانت الأفراد داخلة في الحكم، أو تخلف بعضها، كقولك: «الطلاب حضروا»، فهذا يصدق: سواء حضروا جميعهم أو بعضهم. وكذلك يشمل الحكم على المجموع إذا كان جميع الأفراد اتصفوا به دفعة واحدة - وهم مجتمعون، وكل واحد لا يمكنه الاستقلال به - مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا ۚ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧]؛ فالحكم عليهم بالحمل وهم مجتمعون - أي مجموعون يحملون العرش، ولا يقدر أن يستقل به واحد منهم -، ويحتمل الأمرين قولك: أهل البلد يحملون الصخرة العظيمة، فإنه يحتمل أنهم يحملونها وهم مجتمعون كلهم، ويحتمل أن معظمهم لو اجتمع يحملونها.

٢. الجزء: وهو ما تركب منه ومن غيره كلٌّ، كالحيوان فهو جزء بالنسبة للإنسان، لتركب الإنسان منه ومن الناطق، ويسمى ذلك جزءًا طبيعيًا، وكالسقف بالنسبة إلى البيت، لتركبه منه ومن الجدران، ويسمى ذلك جزءًا ماديًا.

٣. الكلية: هي الحكم على جميع الأفراد، أي على كل فرد فرد، نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وقولنا: «لا إله إلا الله»، وهذه قضية سالبة كلية، وهي من باب عموم السلب، أي عمومه لجميع أفراد الإله غير الذات العلية المستثناة

استثناء متصلًا لدخول المستثنى[١] في المستثنى منه[٢] بحسب الوضع؛ لأنه[٣] موضوع لما يعم المستثنى[٤] وغيره[٥]، وإن كان خارجًا منه بحسب الإرادة، لإرادة المتكلم بهذه الجملة خروج الذات العلية من الإلهية المنفية، بقرينة الاستثناء، فيكون من العام الذي أريد به الخصوص.

٤. الجزئية: هي الحكم على بعض الأفراد، أي فرد دون فرد، ومثاله قولنا: «بعض الطلاب حضروا».

تقسيم الكلي باعتبار وجود أفراده وعدمها

ينقسم الكلي باعتبار وجود الخارجي إلى ستة أقسام: [١] ما لم يكن له فرد في الخارج ولكن وجوده ممكن كالعنقاء [٢] ما لم يكن له فرد في الخارج ووجوده غير ممكن كشريك الباري [٣] ما يوجد له في الخارج فرد واحد مع إمكان غيره كالشمس [٤] ما يوجد له في الخارج فرد واحد مع امتناع غيره كواجب الوجود تعالى[٦] [٥] ما يوجد له

---

(١) أي معنى لفظ الجلالة.

(٢) أي مفهوم الإله.

(٣) أي لفظ الإله.

(٤) أي معنى لفظ الجلالة.

(٥) من معاني الإله لغة.

(٦) أي المعبود بحق؛ إذ الدليل الخارجي قطع عرق الشركة عنه لكنه عند العقل لم يمتنع صدقه على كثيرين وإلا لم يفتقر إلى دليل إثبات الوحدانية، قال الإمام حسن العطار (ص ٣٧): «قال بعض فضلاء المغاربة [هو الشيخ علي قصارة في حاشيته على شرح السلم للبناني] إنه كان ينبغي اسقاط هذا القسم من أقسام الكلي؛ لأن لفظ الجزئي والكلي موهم في مقام الألوهية ما لا يصح في حقه تعالى من التعدد والجسمية والتركيب، وهو تمثيل جارٍ على اصطلاح الحكماء وهم لا يتحاشون عن ذلك، غاية ما فيه أنه منقول عنهم فليكن من جملة موبقاتهم التي تنقل من كتب الإسلاميين» أ.هـ بتصرف. قلت (النعمان): ولشيخ بعض شيوخنا العلامة السيد عبد الله بن الصديق الغماري رسالة في هذه المسألة اسمها: «التوقي والاستنزاه عن خطأ البناني في معنى الإله» في وريقات، وقد ردَّ عليه العلامة الشيخ سعيد فودة برسالة أسماها: «رفع الاشتباه عن كلية لفظ الإله»، فوفى وكفى.

أفراد كثيرة في الخارج من غير تناه كمعلومات الله تعالى ونعمته[1] [٦] ما يوجد له أفراد كثيرة في الخارج مع التناهي كالكواكب السيارة.

النِّسَبُ بين الكليِّين

الكليان إذا نظر بينهما، وقوبل أحدهما بالآخر بالنظر لصدقهما على الأفراد، نجد أن النسبة بينهما لاتخرج عن واحدة من أربع:

١. التساوي: وهو صدق كل واحد من الكليين على جميع ما يصدق علي الآخر، مثل: «إنسان وناطق».

٢. العموم والخصوص المطلق: وهو صدق واحد من الكليين على ما يصدق عليه الآخر دون العكس، مثل «الحيوان والإنسان»، فكل ما يصدق عليه إنسان من الأفراد يصدق عليه حيوان، وليس كل ما يصدق حيوان يصدق عليه إنسان، كالحصان والشجر.

٣. العموم والخصوص الوجهي: هو صدق كل واحد من الكليين على بعض ما يصدق عليه الآخر، مثل: «حيوان وأبيض»، فإنهما يجتمعان في الصدق على الحصان الأبيض، وينفرد الحيوان بالصدق على الغراب، وينفرد الأبيض بالصدق على القطن.

٤. التباين: هو أن لايصدق واحد من الكليين على شيء مما يصدق عليه الآخر مطلقًا، لا كليًا ولاجزئيًا، مثل: «المربع والمثلث»، و«الإنسان والغزال».

تقسيم الكلي باعتبار الماهية إلى ذاتي وعرضي

(وَ) اللفظ المفرد **(الْكُلِّيُّ: إِمَّا ذَاتِيٌّ: وَهُوَ الَّذِي يَدْخُلُ فِي حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِهِ،**

---

(١) قال الإمام ابن حجر الهيتمي في شرحه على الأربعين النووية: «ونعمه تعالى غير متناهية ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ﴾ [النحل: ١٨]، والأمر بتذكرها في قوله تعالى: ﴿ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ﴾ [البقرة: ٢٠]؛ لأنها وإن لم تتناه باعتبار الأشخاص والأنواع إلا أنها متناهية بحسب الأجناس، وذلك كافٍ في التذكر المفيد للعلم بوجود الصانع الحكيم». وعلق الشيخ حسن المدابغي على قول الشارح «إلا أنها متناهية بحسب الأجناس» فقال: «لأنها إما دنيوية أو أخروية، والأول إما وهبي كخلق البدن والقوى ونفخ الروح وإشراقه بالعقل ومايتبعه ، أو كسبي كتخلية النفس عن الرذائل وتحليتها بالفضائل، والأخروي أن يغفر الله له ما فرط منه ويرضى عنه ويبوئه في أعلى عليين مع النبيين والصديقين» ا.هـ.

كَالْحَيَوَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ والْفَرَسِ)، فإنَّ الحيوان كلي ذاتي داخل في حقيقة[١] الإنسانِ؛ لكونه مركبًا من الحيوان والنَّاطق، وكذا بالنسبة إلى الفرس لتركبه من الحيوان والصاهل وكذا بالنسبة لغيرها من الأفراد النوعية - لا الجزئية - المندرجة تحت الحيوان (**وَإِمَّا عَرَضِيٌّ: وَهُوَ الَّذِي يُخَالِفُه**) أي: لا يدخل في حقيقة جزئياته، بأن يكون خارجًا عنها (**كَالضَّاحِكِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ**) فإنه لا يدخل في حقيقة جزئيات الإنسان التي هي زيد وعمرو مثلًا.

فإن قيل: لم حكمت على الناطق بأنه داخل في حقيقة الإنسان وعلى الضاحك بأنه خارج عنها مع أنهما متساويان من حيث تمييزهما الإنسان عما يشاركه من الأفراد النوعية المندرجة تحت جنس الحيوان كالفرس مثلًا؟

فجوابه: أنَّ النوع إذا كان له خواص مرتبة كالناطق والمتعجب والضاحك فأقدمهما يُعد ذاتيًا؛ كالناطق هنا؛ لأن اختصاص الناطق بالإنسان أقوى من اختصاص الضاحك، فالضحك تابع ومتفرع على اختصاص النُّطق؛ لأن الإنسان ما لم يتصف بالإدراك مطلقًا - وهو النطق - لم يتصف بإدراك الأمور الغريبة وهو التعجب، ولا بالانفعال عند إدراك الأمور الغريبة وهو الضحك.

تقسيم الذاتي إلى جنس ونوع وفصل

(**وَالذَّاتِيُّ**) ينحصر في ثلاثة أقسام: جنس ونوع وفصل؛ لأنه إما مقول في جواب «ما هو» بحسب الشَّركة فقط وهو الجنس، أو مقول في جواب «ما هو» بحسب الشَّركة والخصوصية معًا وهو النوع، أو مقول في جواب «أيُّ شيءٍ هو في ذاته» وهو الفصل؛ ولذا قال أنه:

---

(١) فائدة: للصورة الحاصلة في العقل خمسة أسامي باعتبارات خمسة: الأول: أن يقال لها معنى من حيث هي مقصودة من اللفظ، الثاني: أن يقال لها مفهومًا من حيث حصولها من اللفظ، الثالث: أن يقال لها ماهية من حيث إنها مقول في جواب ما هو، الرابع: أن يقال لها حقيقة من حيث ثبوتها في الخارج، الخامس: أن يقال لها هوية من حيث امتيازها عن الأغيار، فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات.

تعريف الجنس

(**إِمَّا مَقُولٌ فِي جَوَابِ مَا هُوَ**) أي في جواب السؤال بـما هو (**بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ الْمَحْضَةِ**) أي الخالصة من شائبة الخصوصية (**كَالْحَيَوَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى**) أنواعه وهي الأفراد المختلفة الحقيقة المندرجة تحته نحو (**الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ**)، فإنه إذا سئُل بـ«ما هُمَا» عنهما كان «الحيوان» جوابًا عنهما؛ لأنَّ السؤال عن شيئين طلب لتمام الماهية المشتركة بينهما، وتمام الماهية المشتركة هو الحيوان فقط فيكون الجواب هو «الحيوان» فقط.

أما إذا أُفرد كل واحد منهما في السؤال لم يصح أن يقع «الحيوان» جوابًا عن كل واحدٍ منهما؛ لأنَّ السؤال بـ«ما هو» عن شئ واحدٍ طلب لتمام الماهية المختصة به، وليس الحيوان كذلك، بل هو جزءٌ عن تمام ماهية كل واحدٍ منهما، فيكون الجواب في السؤال عن الإنسان وحدَه هو «الحيوان الناطق»، وعن الفرس وحده هو «الحيوان الصاهل»؛ لكونهما تمام ماهية كل واحدٍ منهما[1].

(**وَهُوَ**) أي: ذلك المقول[2] (**الْجِنْسُ**) قدَّمه على النوع؛ لأنه جزء النوع والجزء مقدم على الكل (**وَيُرْسَمُ**) الجنس (**بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالْحَقَائِقِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ**).

أقسام الجنس

اعلمْ أن القسمة العقلية للجنس تقتضي كونه على أربعة أقسام:

١. جنس عالٍ: وهو الذي تحته جنس وليس فوقه جنس وهو محصور في عشرة أشياء تسمى المقولات العشر جمعها بعضهم بقوله:

الجوهر الكم والكيف المضاف متى ... أين ووضـــع له أن ينفعل فَعَلا

---

(١) المسؤول عنه بـ(ما) محصور في أربعة: كلي كالإنسان والجواب عنه بالحد، وجزئي نحو: ما زيد؟ والجواب عنه بالنوع، وكثير متماثل في الحقيقة نحو: ما زيد وعمر وبكر؟ وجوابه بالنوع أيضًا، وكثير مختلف في الحقيقة نحو: ما الإنسان والفرس والشاة؟ والجواب عنه بالجنس.

(٢) أي المحمول حمل مواطأة.

٢. جنس متوسط: وهو الذي فوقه جنس وتحته جنس، كالجسم النامي.

٣. جنس سافل: وهو الذي فوقه جنس وليس تحته جنس كالحيوان؛ لأن الذي تحته أنواع كالإنسان والفرس لا أجناس.

٤. جنس منفرد: وهو الذي ليس فوقه جنس وليس تحته جنس، ولم يوجد له مثال!

تعريف النَّوع

(وَإِمَّا مَقُولٌ فِي جَوَابِ مَا هُوَ بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ وَالْخُصُوصِيَّةِ مَعًا؛ كَالْإِنْسَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو) وغيرهما من الأفراد الشخصية، فإن سُئل عن زيد وعمرو بـ«ما هما»، كان الجواب «الإنسان»؛ لأن السائل طلبَ الماهية المشتركة بينهما وهي الإنسان فيكون جوابًا عنه، وإذا سُئل عن زيدٍ فقط أو عمرو فقط كان الجواب أيضًا «الإنسان»؛ لأن السؤال عن الأفراد على سبيل الانفراد طلبُ الماهية المختصة بكل واحدٍ والماهية المختصة بكل واحدٍ هو «الإنسان» فقط **(وَهُوَ النَّوعُ، وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالْعَدَدِ دُونَ الْحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ)**.

واعلم بأن النوع قسمانِ: [١] إضافيٌّ وهو المندرجُ تحتَ جنسٍ، كالجسم النامي، و[٢] حقيقي وهو ما ليس تحته جنس، كالإنسان.(١)

تعريف الفصل

(وَ إِمَّا غَيْرُ مَقُولٍ فِي جَوَابِ مَا هُوَ، بَلْ مَقُولٌ فِي جَوَابِ أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِه) أي: في حقيقته، وههنا قاعدة مهمة لا بدَّ من معرفتها، وهي أنَّ السؤال بـ«أيُّ شيءٍ هو» على ثلاثة أقسام:

– أحدها: أن لا يُزاد على «أيُّ شيءٍ هو» قيدٌ، فهنا السؤال عن المميز المطلق، فيكون الجواب بما يميزه في الجملة، سواء كان فصلًا قريبًا أو بعيدًا أو خاصَّة، كما إذا سُئل عن الإنسان «أيُّ شيءٍ هو»؟ فيصح أن يقال في جوابه: إنه ناطق، أو حساس، أو ضاحك.

---

(١) وبينهما عموم وخصوص وجهي: فيجتمعان في الإنسان، فإنه نوع إضافي لاندراجه تحت جنس وهو الحيوان، وحقيقي إذ ليس تحته جنس، وينفرد الإضافي بنحو الجسم النامي، فإن فوقه جنس وهو الجسم المطلق وتحته جنس وهو الحيوان، وينفرد الحقيقي بالماهية البسيطة، أي التي لا أجزاء لها، كالنقطة.

– ثانيها: أن يزاد عليه قيد وهو «في ذاته»، فهنا السؤال عن المميز الذَّاتي، فيكون الجواب بالفصل وحده؛ لأنه المميز الذاتي لا غير، كما إذا سُئل عنه بــ«أيُّ شيءٍ هو في ذاته»؟ يصح في الجواب أن يقال: إنه ناطق، ولا يصح أن يُقال: إنه ضاحك.

– وثالثها: أن يزاد عليه قيد وهو «في عَرَضِه»، وهنا السؤال عن المميز العَرَضيِّ، فيكون الجواب بالخاصَّة وحدها، كما إذا سُئل عنه بــ«أيُّ شيءٍ هو في عَرَضه»؟ فالجواب عنه بالضاحك.

(وَهُوَ الَّذِي يُمَيِّزُ الشَّيءَ عَمَّا يُشَارِكُهُ فِي الْجِنْسِ[1] **كَالنَّاطِقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ)**، فإن النَّاطق يميز الإنسان عمَّا يشاركه في جنسه وهو الحيوان كالفرس والبقر وغيرها **(وَ هُوَ الْفَصْلُ، وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ يُقَالُ عَلَى الشَّيْءِ**[2] **فِي جَوَابِ أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ)**.

قسمي الفصل

الفصل إما قريب إن ميَّز الشيء عما يشاركه في الجنس القريب كالناطق، فإنه يميز الإنسان عن الفرس والبقر وغيرها مما يشاركه في جنسه القريب الذي هو الحيوان، وإما بعيد إن ميَّز الشيء عما يشاركه في الجنس البعيد كالحساس، فإنه يميز الإنسان عن النبات مثلًا مما يشاركه في جنسه البعيد الذي هو الجسم النامي.

تقسيم العرضي إلى خاصَّةٍ وعرض عامّ

(وَأَمَّا العَرَضِيُّ) فقسمان: خاصّة وعرضٌ عامٌّ؛ لأنه إن اختص بحقيقة واحدة فخاصّة، وإن اشتمل على الحقائق فعرضٌ عامٌّ، وبهذا الاعتبار صارت الكليات خمسًا **(فَإِمَّا أَنْ يَمْتَنِعَ انْفِكَاكُهُ عَنِ الْمَاهِيَّةِ)** سواءٌ امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي،

---

(١) قيد (في الجنس) بناء على مذهب المتقدمين القائل بأن كل ماهية لها فصل فلها جنس البتة، أما المتأخرون فمذهبهم أن الفصل أعم من أن يميز عن المشاركات الجنسية كفصل الإنسان والحيوان، فإنه يميز الشئ عما يشاركه في الجنس أو يشاركه في الوجود.

(٢) إنما قال (على الشيء) ولم يقل على (كثيرين) كما قال في سائر تعريفات الكلي؛ ليشمل فصل النوع الذي ينحصر في شخص واحدٍ بحسب الخارج كالشمس.

بأن يمتنع انفكاكه عنها في الذهن والخارج معًا كالفردية للثلاثة ويسمى هذا لازم الماهية، أو امتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة بأن يمتنع انفكاكه عنها باعتبار وجودها في الخارج دون الذهن كالسواد للحَبشي، فإن السواد ليس بلازم لماهية الحبشي من حيث هي هي[1]، وإلا لكان كل إنسان أسود، بل لازمٌ لوجوده ويسمى هذا لازم الوجود **(وَهُوَ العَرَضُ اللَّازِمُ)** كالضاحك بالقوة[2] بالنسبة إلى الإنسان، **(أَوْ لَا يَمْتَنِعَ)** انفكاكه عنها، بل يمكن مفارقته عنها **(وَهُوَ الْعَرَضُ المـُفَارِقُ)** وهو على قسمين:

الأول: ماتكون مفارقته بالفعل: إما يسيرًا كمفارقة القيام عن القائم، أو عسيرًا كمفارقة الشباب للشاب.

الثاني: ما تكون مفارقته بالإمكان لا بالفعل، كمفارقة الحركة للأرض، فإنها لاتنفك عنها بالفعل مع أنها ممكنة الانفكاك عنها.

(وَكُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) أي من العرض اللازم والعرض المفارق **(إِمَّا أَنْ يَخْتَصَّ بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ الْخَاصَّةُ)** وهي ثلاثة أقسام:

إحداها: ماتوجد في جميع أفراد ذي الخاصة مع امتناع انفكاكها عنه وتسمى خاصةً شاملةً لازمةً **(كَالضَّاحِكِ بِالْقُوَّةِ)** بالنسبة إلى جميع أفراد الإنسان، فإن الضاحك بالقوة يوجد في جميع افراد الإنسان مع امتناع انفكاكه عنه.

ثانيتها: ماتوجد في جميع أفراد ذي الخاصة لكن يجوز انفكاكه عن كل واحدٍ من أفراد الخاصة **(وَ)** تسمى هذه خاصةً شاملة غيرَ لازمة كالضاحكِ **(بِالْفِعْلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ)** فإنه يوجد فيه في وقت دون وقتٍ.

وثالثتها: ما لاتوجد في جميع أفراد ذي الخاصة بل توجد في بعضها وتسمى هذه خاصة غير شاملة، كالكاتب بالفعل بالنسبة إلى أفراد الإنسان، فإنه يوجد في بعض أفراد الإنسان دون بعَضها.

---

(١) لأن ماهيته هي الحيوان الناطق.

(٢) أي كونه مستعدًا وله القابلية على ذلك، فالقوة هي إمكان حصول الشئ مع انعدامه، أما الفعل فهو خروج الشئ من الاستعداد إلى الوجود.

(**وَتُرْسَمُ**) الخاصَّة (**بِأَنَّهَا كُلِّيَّةٌ تُقَالُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ**) خرج به الجنس والعرض العام لأنهما يقالان - أي يحملان - على ما تحت حقائق (**قَوْلًا عَرَضِيًّا**)، خرج به النوع والفصل لأنهما يقالان قولًا ذاتيًا لا عرضيًا (**وَإِمَّا أَنْ يَعُمَّ**) كلَّ واحدٍ من اللازم والمفارق (**حَقَائِقَ فَوْقَ**) حقيقةٍ (**وَاحِدَةٍ وَهُوَ الْعَرَضُ الْعَامُّ كَالْمُتَنَفِّسِ بِالْقُوَّةِ**) فإنه عرض لازم غيرُ منفكٍ عن ماهية الحيوانات غير مختصةٍ بحقيقة واحدة (**وَ**) العرض المفارق منه كالمتنفس (**بِالْفِعْلِ**) فإنه عرضٌ مفارق ينفك عن ماهية الحيوانات غيرُ مختصة بحقيقة واحدةٍ، وقول الماتن (**لِلْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ**) يتعلق بمثال العرض العام اللازم والعرض العام المفارق وبيان لعمومهما (**وَيُرْسَمُ**) العرضُ العام (**بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ يُقَالُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقَائِقَ مُخْتَلِفَةٍ**) خرج به النوع والفصل القريب؛ لأنهما يقالان على ما تحت حقيقة واحدة (**قَوْلًا عَرَضِيًّا**) خرج به الجنس والفصل البعيد؛ لأن الجنس - قريبًا كان أو بعيدًا - يقال قولًا ذاتيًا وكذلك الفصل البعيد، فإنه يُقال قولًا ذاتيًا.

تنبيه:

إنما كانت تعريفات هذه الكليات الخمس رسومًا - لا حدودًا -؛ لأن المقولية المفهومة من قولك مقول أو يقال عارضة فيها، والتعريف بالعارض لايكون إلا رسمًا.

الباب الثالث

مقاصد التصورات

(القول الشارح أو المُعرِّف)

لما فرغ من مبادئ التصورات وهي الكليات الخمس، شرع في مقاصدها فقال:

(**الْقَوْلُ الشَّارِحُ**) ويرادفه المـُعرِّف[1] وهو الذي يستلزم تصوره تصور ذلك الشئ أو امتيازه عن كل ما عداه، وسُمي قولًا لكونه لفظًا مركبًا وهو مذهب المتقدمين، أما المتأخرون فيجيزون التعريف بالمفرد، وسُمي شارحًا؛ لأنه يشرح - أي يكشف ويبين - ماهية المعرَّف: إما بأن يكون تصوره سببًا لاكتساب تصور الماهية بكُنهها وهو الحد، أو بأن يكون تصوره سببًا لاكتساب تصورها بوجهٍ ما يُميزها عمّا عداها وهو الرسم، فتلخص لدينا أنَّ القول الشارح إما حدٌّ أو رسمٌ، فبدأ بتعريف الحدَّ قائلًا: (**الْحُدُّ قَوْلٌ دَالٌّ عَلَى مَاهِيَّةِ الشَّيْءِ**) أي حقيقته الذاتية.

الفصل الأول

أقسام المعرف

المـُعرِّفُ منحصر عند المناطقة في أربعة أقسام؛ لأنه إما بمجرد الذاتيات أو لا، فإن كان الأول فإما أن يكون بجميعها وهو الحد التام، أو يكون ببعضها وهو الحد الناقص، وإن كان الثاني فإما أن يكون بالجنس القريب والخاصة اللازمة فهو الرسم التام، أو بغير ذلك وهو الرسم الناقص.

تعريف الحدِّ التام

فالحدُّ التَّام (**وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ وَفَصْلِهِ الْقَرِيبَيْنِ كَالْحَيَوَانِ النَّاطِقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ**)، فالجنس القريب للشيء هو الذي لايكون بينهما جنس آخر، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان، والفصل القريب للشيء: هو الذي لايكون بينهما فصلٌ

---

(١) ويجب أن يكون مساوٍ للماهية، لا نفسها؛ لأن المعرِّف معلوم قبل المعرَّف والشئ لا يعرف قبل نفسه، ولا أعم منها لقصوره عن إفادة التعريف،ولا أخص منها لكونه أخفى.

آخر، كالناطق بالنسبة إلى الإنسان، فالمركب منهما يقال له الحيوان الناطق (**وَهُوَ الحُدُّ التَّامُّ**)، وسُمِّي حدًا لأن الحد في اللغة المنع، فهو لاشتماله على جميع ذاتيات الشيء منع من دخول الأغيار الأجنبية فيه، وأما تسميته تامًا: فلكون الذاتيات مذكورة بتمامها فيه، ويجب في الحدِّ التَّام تقديم الجنس على الفصل؛ لأنه مفسر للجنس، ومفسر الشيء متأخر عنه.

تعريف الحدٌ الناقص

(**وَالحُدُّ النَّاقِصُ: وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ البَعِيدِ وَفَصْلِهِ الْقَرِيبِ، كَالجِسْمِ النَّاطِقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ**)، فالجنس البعيد للشيء هو الذي يكون بينهما جنس آخر، وسمي ناقصًا لعدم ذكر جميع الذاتيات فيه.

والراجح أنَّ التعريف بالعرض العام مع الفصل القريب كالماشي الناطق بالنسبة للإنسان، أو بالفصل القريب وحده كالناطق، أو بالفصل القريب مع الخاصة كالناطق الضاحك بالنسبة للإنسان مُلحقٌ بالحد الناقص.

تعريف الرسم التّام

(**وَالرَّسْمُ التَّامُّ: وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ الْقَرِيبِ وخَوَاصِّهِ اللَّازِمَةِ، كَالحَيَوَانِ الضَّاحِكِ[1] فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ**)، أمَّا كونه رسمًا: فلأن رسم الدار أثرها، ولما كان هذا التعريف بالخاصة اللازمة الخارجة التي هي من آثار الشيء .. كان التعريف بالأثر.

وأما كونه تامًا: فلكونه مشابهًا للحد التام من جهة أنه وُضع في كل واحدٍ منهما للجنس القريب المقيد بأمرٍ مخصص هو الفصل في الحد والخاصة في الرسم. وإنما قيد الخواص باللازمةِ؛ لامتناع التعريف بالخاصة المفارقة؛ لكونها أخص من ذي الخاصَّة، والتعريف بالأخص غير جائزٍ كما سيأتي.

ويُلحق البعض بالرسم التام التعريفَ بالمثال[2]، كقولنا الإنسان: مثل محمد

---

(١) بالقوة لأنها الخاصة اللازمة، وأما الضاحك بالفعل فهي خاصة مفارقة.

(٢) وهو ذكر مصداق من مصاديق الشيء المعرَّفِ.

وخالد.

تعريف الرسم النَّاقص

(**وَالرَّسْمُ النَّاقِصُ: وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ عَرَضِيَّاتٍ تَخْتَصُّ جُمْلَتُهَا بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، كَقَوْلِنَا فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ: إِنَّهُ مَاشٍ عَلَى قَدَمَيْه**) فخرج الماشي على أربع كالفرس (**عَرِيضُ الْأَظْفَارِ**) خرج الطير (**بَادِيَ الْبَشَرَةِ**) خرج مستورها بالشعرِ (**مُسْتَقِيمُ الْقَامَةِ**) خرج منحني القامة كالإبلِ، فلما قال: (**ضَحَّاكٌ بِالطَّبْعِ**) اختص الجميع بالإنسانِ وخرجَ غيره؛ لأن جملة هذه الأمور العرضية مختصةٌ بالإنسان لا غير، بخلاف كلِّ واحدٍ منها؛ لوجود البعض منها في غيره أيضًا، فإن الماشي على القدمين يوجد في الطيور، وعريض الأظفار يوجد في الفرس، وبادي البشرة يوجد في الحية والسمك، ومستقيم القامة يوجد في الأشجار، وأما الضَّحَّاك بالطبعِ فلا يوجد في غير الإنسانِ.

و وجه كونه ناقصًا فلعدم ذكر بعض أجزاء الرسم التَّامِ حتى تتحقق المشابهة بالحد التَّامِ كتحققها بين الرسم التَّامِ والحدِّ التَّامِ.

والراجح أن التعريف بالعرض العام مع الخاصة كالماشي الضاحك، أو بالخاصة وحدها كالضاحك بالنسبة للإنسان المساوية للمرسوم رسم ناقص.

ويُلحقُ البعضُ بالرسم الناقص [١] التعريفَ بالتشبيه، كقولنا: «الكليان المتباينان كالخطين المتوازيين»، و[٢] التعريف بالقسمة كقولنا: «الكلمة: اسم وفعل وحرف».

تنبيه:

يذهب كثيرون إلى أنَّ التعريف اللفظي (الترادف المعجمي) هو قسم ثالث للمعرِّف، والتحقيق أنه مندرج في الرسم؛ لأن مرادف الشيء هو خاصة من خواصه، كقولنا: «القسورة هو الأسد»، و«القُرء لفظ مشترك بين الطُهر والحيض».

الفصل الثاني

شروط المعرّف

يشترط للحد والرسم شروطٌ لكي تكون مُعرِّفات صحيحة، فإن المقصود من التعريف المعرفة الكافية لبناء المطلوب عليها، وهذه الشروط هي:

أولاً: الاطِّراد؛ يعني أن يكون الحد مُطَّرِداً، ومفهوم الاطراد هو كلَّما وُجِدَ المعرِّف (التعريف) وجد المعرَّف، فيكون مانعاً من دخول أفراد غير المعرَّف فيه. فلا يجوز تعريف الإنسان بالحيوان فقط لدخول غيره فيه كالفرس، فليس بمانع.

ثانياً: الانعكاس؛ يعني كلما وُجِدَ المعرَّف وُجِد المعرِّف (التعريف)، فيكون جامعاً لأفراد المعرَّف لا يخرج عنه منها شيء، فلا يجوز تعريف الإنسان بـ [الحيوان الكاتب بالفعل] لخروج أفراده من غير الكاتب عن هذا التعريف، فليس بجامع.

ثالثاً: أن يكون المعرِّف (التعريف) أظهر من المعرَّف، وأوضح منه، لا أخفى، فلا يصح تعريف النار مثلاً بأنها جسم كالنَّفْس، لأن النفس أخفى من النار. وكذلك لا يصح أن يكون المعرِّف (التعريف) مساوياً للمعرَّف؛ لأن المساوي في الظهور والخفاء ليس بأوضح، فلا يقال مثلاً في تعريف المتحرك: هو ما ليس بساكن.

رابعاً: لا يصح أن يكون المعرِّف (التعريف) مشتملاً على كلمة مجازية، إلا إن كانت معها قرينة بيِّنة واضحة، فالقرينة تفيد في بيان المعنى المقصود حتى وإن كان مجازاً بالنسبة لأصل استعمال الكلمة، فالمجاز مع القرينة حقيقة في محلها.

فلو عرّفنا العالِم بقولنا مثلاً: هو بحر يدخل الحَمّام، أو بحر يصلي ويصوم، فهذا لا يصح؛ لأنه لا يحتوي على قرينة بيِّنة تظهر المعنى، فالمعنى ملتبس، فإن كان مع المجاز قرينة تبينه وتوضحه جاز كأن يقال: البليد حيوان ناهق يدخل الحمام.

خامساً: لا يجوز أن يدخل في المعرِّف (التعريف) ما لا يُعرف إلا بنفس المعرَّف (التعريف)، فهذا يؤدي إلى الدور، فيمتنع، ومثاله تعريف العلم بأنه معرفة المعلوم، مع أن المعلوم تتوقف معرفته على معرفة العلم لاشتقاقه منه.

سادساً: لا يجوز استعمال لفظ مشترك بلا قرينة تعيِّن المعنى المراد منه في المعرِّف (التعريف)؛ لأنه يزيد المعرِّف (التعريف) خفاءً، وذلك نحو تعريف الشمس بأنها عين. وربما يجوز في حال إرادة جميع المعاني فيه، ولكن يبقى فيه خفاء؛ للخلاف في صحة استعمال اللفظ في معانيه المشتركة دفعة واحدة، وذلك كتعريف القضية بأنها قول يحتمل الصدق والكذب، مع أن القول مشترك بين الملفوظ والمعقول، لكن لما أريد كل منهما صحَّ.

سابعاً: لا يصح إدخال الأحكام في الحدود، والمقصود بالأحكام هي الصفات اللازمة عن الماهية، كقولك في تعريف الفاعل: هو الاسم المرفوع، فالرفع حكم من أحكام الفاعل، والحكم على الشيء متوقف على تصوره فإذا أخذ الحكم جزءًا في المعرِّف (التعريف) توقف المعرَّف عليه وحصل الدور، الذي هو توقف كل من الشيئين على الآخر.

ثامناً: لا يجوز في الحدود ولا في الرسوم ذكر كلمة [أو] أو ما في معناها من الترديد والتشكيك، وأما [أو] التي للتقسيم فلا يجوز استعمالها في الحدود؛ لأن لكل قسم يوجد حد مختلف فإدراجهما في حَدٍّ واحدٍ غَلَطٌ.

وأما استعمال [أو] التي للتقسيم في الرسوم فجائز، مثال ذلك قولهم في تعريف المعرِّف: هو ما يقتضي تصوُّرُه تصوُّرَ المعرَّف أو امتيازه عن غيره.

الباب الرابع
مبادئ التصديقات
(القضايا وأحكامها)

لما فرغ من مبادئ التَّصورات ومقاصدها، شرع في التَّصديقات فقدَّم مبادئها، وهي مباحث القضايا وأحكامها.

فمما يجب استحضاره (**الْقَضَايَا**)، وهي جمع قضيَّةٍ، ويعبر عنها بالخبر[١].

فـ(**الْقَضِيَّةُ: قَوْلٌ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِقَائِلِهِ إِنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ أَوْ كَاذِبٌ فِيه**)[٢]، والقول هو المركب ملفوظًا أو معقولًا، فهو جنسٌ وباقي القيود فصلٌ يُخرج المركبات الإنشائية سواء كانت طلبية[٣] كالأمر، والنهي، والدعاء، والنداء، والتمني، والاستفهام، أو غير طلبية كالقسم[٤]، وأفعال المدح نحو: ونعم الوكيل، وأفعال الذم نحو: ﴿ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٧٦﴾ ﴾ [غافر: ٧٦]، وصيغ العقود كبعت واشتريت، فإنها ليست بقضية، بل هي من قبيل التصورات الصرفة التي لا حكم فيها عند جمهور المناطقة، وكذا يُخرجُ المركبات التقييدية مثل:الحيوان الناطق، والإضافية مثل: غلامُ زيدٍ، والعددية مثل: خمسةَ عشرَ.

معنى صدق القول وكذبه

صدق القول هو مطابقة حكمه للواقع وإن لم يكن مطابقًا للاعتقاد على مذهب الجمهور من أهل السنة والجماعة.

---

(١) اعلم أنَّ المركب التام المحتمل للصدق والكذب لذاته يسمى من حيث احتماله لذلك خبرًا، ومن حيث اشتماله على الحكم قضية، ومن حيث إفادته الحكمَ إخبارًا، ومن حيث كونه جزء قياس مقدمة، ومن حيث طلبه بالدليل مطلوبًا، ومن حيث إنَّه يحصل من الدليل نتيجة، ومن حيث يقع في العلم ويُسأل عنه مسألة، فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات (أفاده السعد في حاشية التلويح على التوضيح).

(٢) والأحسن في تعريف القضية أن نقول: ما أحتمل الصدق والكذب لذاته.

(٣) الطلب: استدعاء غير حاصل وقت الطلب.

(٤) لأنه عبارة عن إظهار جلالته تعالى عند اثبات شيء أو نفيه.

وذهب النَّظام المـُعتزلي إلى أنَّ صدق القول هو مطابقته لاعتقاد المـُخبر وإن كان غير مطابق للواقع(١)، فيلزم على قوله صدق قول النصراني: الله ثالث ثلاثة، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

وذهب الجاحظ إلى أنَّ صدق القول هو مطابقته لاعتقاد المخبر وللواقع جميعًا(٢)، فيلزم على قوله كذب قول النصراني: الله واحد لا شريك له؛ لمخالفته معتقده.

و لاحكمَ في الإنشائيات والتقييديات والإضافيات؛ لأنَّ الحكم أداءٌ(٣) للواقع في نفس الأمر من طرفي النسبة، وهما الثبوت والوقوع كما في القضية الموجبة، والانتفاء واللاوقوع كما في السالبة، ولا أداء في الإنشائيات والتقييديات والإضافيات.

الفصل الأول

أقسام القضايا

تقسيم القضية باعتبار طرفيها إلى: حملية وشرطية

(وَهِيَ) أي القضية **(إِمَّا حَمْلِيَّةٌ)**(٤) وهي التي يكون طرفاها - أعني المحكوم عليه وبه - مفردين بالفعل أو بالقوة، موجبةً كانت **(كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ)** أو سالبةً كقولنا: «زيد ليس بكاتب»، وتسميتها حملية باعتبار طرفها الأخير، إلا أنَّ الموجبة هي الحملية في

---

(١) واستدل النظام بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، أي في قولهم إنك لرسول الله لعدم مطابقته لاعتقادهم، ورد استدلاله بأن المراد لكاذبون في الشهادة أي في ادعائهم مواطأة القلب للسان لتضمن قولهم إنك الخ شهادتنا من صميم القلب، وهذا كذب.

(٢) واستدل الجاحظ بقوله تعالى: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾ [سبأ: ٨]؛ لأن الإخبار حال الجنة غير الكذب لأنه قسيمه وغير الصدق لأنهم يعتقدون عدم صدقه فثبتت الواسطة، ورد بأن المعنى أم لم يفتر فعبر عن عدم الافتراء بالجنة من جهة أن المجنون لا افتراء له لأن الافتراء الكذب عن عمد، فهذا حصر للخبر الكاذب بزعمهم في نوعيه: أي الكذب عن عمد ولا عن عمد.

(٣) الأداء هو إيصال الحكم بتكلم ما يدل عليه إلى السامع فهو صفة المتكلم، فتفسير الحكم بالأداء من قبيل ذكر المسبب (الأداء) وإرادة السبب (الحكم).

(٤) هي التي يكون الحكم فيها قائمًا على إسناد شيء إلى شيء أو نفيه عنه. والحمل هو الحكم على أحد المتغايرين ذهنًا باتحاد المتغاير الآخر خارجًا محققًا أو موهومًا، وهو نوعان: حمل المواطأة وحمل الاشتقاق.

الحقيقة لتحقق معنى الحمل فيها، وأما السالبة فلا حمل فيها، لكن كثيرًا ما تُسمى الأعدام باسم الملكات اتساعًا.

(**وَإِمَّا شَرْطِيَّةٌ**) وهي التي لايكون طرفاها مفردين، وهي إما: (**مُتَّصِلَةٌ**) وهي التي يحكم فيها بصدق قضيةٍ أو لا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى، فإن كان الأول فالقضية شرطية متصلة موجِبة (**كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ**) فإنه حُكِم فيها بصدق قضية «النهار موجود» على تقدير صدق قضية «الشمس طالعة»، وإن كان الثاني فالقضية شرطية متصلة سالبة، كقولنا: «ليس إن كانت الشمس طالعةً فالليل موجود»، فإنه حُكِمَ فيها بسلب صدق قضية «الليل موجود»، على تقدير صدق قضية «الشمس طالعة».

(**وَإِمَّا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَةٌ**) وهي التي يُحكم فيها بالتنافي[١] بين القضيَّتَين، فإن كان الحكم بالتنافي بينهما إيجابًا فمنفصلةٌ موجبة (**كَقَوْلِنَا: العَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ**)، فإنه حُكِم فيها بأن العدد زوجًا ينافي كونَه فردًا، وإن كان سلبًا فمنفصلة سالبة، كقولنا: «ليس إمَّا أن يكون هذا أسودَ أو كاتبًا»، فإنه حُكِمَ فيها بسلب المنافاة بين كونه أسود وكونه كاتبًا.

وتسمية المتصلة بالشرطية ظاهرةٌ؛ لاشتمالها على أداة الشرطِ، وأما تسمية المنفصلة بها؛ فلمشابهتها المتصلة من حيث إنهما مركبتان من القضيتين، فيكون معنى الشرطية في المتصلة حقيقة لوجود أداته ومعناه فيها، ويكون معنى الشرطية في المنفصلة مجازًا على طريق الاستعارة[٢].

أجزاء القضية

(**وَالجُزْءُ الأَوَّلُ**[٣]) أي المحكوم عليه (**مِنَ**) القضية (**الحَمْلِيَّةِ يُسمَّى مَوْضُوعًا**)؛ لأنه إنما

---

(١) التنافي هو اجتماع الشيئين في محل واحد في زمان واحد، كما بين السواد والبياض والوجود والعدم.

(٢) وهي مجاز علاقته التشبيه.

(٣) المراد بالأول الأول في الأصل وبالطبع، سواء ذكر أولا أو لم يذكر، فيتناول المبتدأ والفاعل، فإن زيدًا في «قال زيد» موضوع، وقال محمول؛ لأن محصل معناه: زيد قائل في المضارع، وزيد ذو قول في الماضي، وإنما كان أولًا بالطبع؛ لأنه ذات والمحمول وصف، والذات مقدم على الوصف.

وضع لأن يُحكم عليه بشيء وهو المحكوم به (وَ) الجزء (**الثَّانِي**) أي المحكوم به يسمى (**مَحْمُولًا**)؛ لأنه إنما وُضع لأن يُحمل[١] على شيءٍ وهو الموضوع.

والجزء الثالث من القضية الحملية هو النسبة الحكمية التي هي مورد الإيجاب والسلب، والجزء الرابع منها هو الحكم الذي هو إدراك أنَّ النسبة واقعة أو ليست بواقعة، فمثلًا في قولنا: «العالم حادث»؛ «العالم» هو الموضوع، و«حادث» هو المحمول، و«حدوث العالم» هو النسبة الحكمية، و«إدراك وقوع حدوث العالم» هو الحكم.

واللفظ الدال على النسبة الحكمية يسمى رابطة؛ لدلالته على النسبة الرابطة، ومثالها «هو» في قولنا: «زيد هو عالم»، أو كان أو إحدى أخواتها كما في قولنا: «كان الجو حارًا»، وقد تحذف الرابطة كثيرًا في لغة العرب اكتفاء عنها بالإعراب اللفظي أو التقديري.

ولابدَّ لنسبة القضية من كيفية في نفس الأمر وتسمى مادة، واللفظ الدال عليها يسمى جهة[٢]، فإن ذُكر في القضية سميت قضية مُوَجَّهَة. ومثالها قولنا: «كل إنسان حيوان بالضرورة»، فلفظ «الضرورة» هنا هو الجهة، و«وجوب نسبة الحيوانية إلى الإنسان في الواقع» هي المادة.

(**وَالْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ**) القضية (**الشَّرْطِيَّةِ**) سواء كانت متصلة أو منفصلة (**يُسَمَّى مُقَدَّمًا**) لتقدمه في الذكر طبعًا، وإن تأخر وضعًا[٣]، كما في قولنا: النهار موجود كلما كانت الشمس طالعةً.

---

(١) الحمل: هو نسبة شيئ إلى آخر. ويشترط لصحته اتحاد الموضوع والمحمول في الوجود والمصداق، وتغايرهما بحسب المفهوم، وذلك حين يكون الموضوع من أفراد المحمول ومصاديقه، مثل قولنا: «الإنسان حيوان»، فإن مفهوم إنسان غير مفهوم حيوان، ولكن كل ما يصدق عليه الإنسان يصدق عليه الحيوان.

(٢) هذا في القضية الملفوظة، أما في المعقولة فالجهة حكم العقل بتكيف النسبة بالكيفية، ومتى خالفت الجهة مادة القضية كانت كاذبة.

(٣) إشارة إلى أن تقديم الجزاء على الشرط جائز عند المناطقة وإن كان ممتنعًا عند النحاة المنتمين لمدرسة البصرة؛ لأن نظر المنطقي إلى المعنى والتقديم لا يفسده، بخلاف النحويين فإن نظرهم إلى اللفظ والتقديم يبطل الصدراة، أما عند الكوفيين فيجوز تقديم الجزاء على الشرط.

(وَ) الجزء (الثَّانِي) منها يسمى (تَالِيًا) لكونه تابعًا، وهو من التُّلُوِّ بمعنى التَّبعِ.

تقسيم القضية إلى موجبَة وسالبة

(وَ القَضِيَّةُ) تنقسم ثانيًا إلى قسمين: (إِمَّا مُوجِبَةٌ) إن كان الحكمُ فيها بالإيقاعِ (كَقَوْلِنَا:زَيْدٌ كَاتِبٌ، وَإِمَّا سَالِبَةٌ) إن كان الحكم فيها بالانتزاع (كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ).

تقسيم القضية الموجبَة باعتبار مفهوم طرفيها

القضية الموجبة إما محصَّلة أو معدولة؛ لأنَّها لا تخلو إما: أن لا يكون فيها حرف السَّلب، وهي محصَّلة[1] مثل: «زيدٌ كاتبٌ»، أو يكون فيها حرف السلب الذي يكون جزءً من القضية، وهي المعدولة، وسُميت معدولةً؛ لأن حرف السلب عُدل به عن أصل مدلوله وهو السلب، وجعل حكمه حكم ما بعده.

فإن كان حرف السلب جزءًا من الموضوع تُسمى معدولة الموضوع، مثل قولنا: «اللاحيُّ جمادٌ»، وإن كان جزءًا من المحمول تُسمى معدولة المحمول، مثل قولنا: «الحيُّ لا جماد»، وإن كان جزءًا منهما معًا تُسمى معدولة الطرفين، مثل قولنا: «الَّلاحي لا عالم».

ففي مثال معدولة الموضوع أثبت «الجمادية» لــ«اللاحي»، وفي مثال معدولة المحمول أثبت «اللاجمادية» لــ«الحي»، وفي مثال معدولة الطرفين أثبت «اللاعالِمية» لــ«اللاحي».

والسالبة ما يكون فيها حرف السلب، ولا يكون جزءً من الموضوع أو المحمول أو منهما معًا، مثل: «زيد ليس بكاتب»، فيتلخص لنا أن الفرق بين السالبة والموجبة المعدولة هو أنَّ الحكم إن كان بسلب الرَّبط فهي سالبة، وإن كان بربط السلب فهي موجبة معدولة.

ويُراد بالمحصلة – عند الإطلاق – ما لاعدول فيها أصلًا، وهي محصلة الطرفين، وبالمعدولة ما فيها عدول سواء كان بطرفيها أو بأحدهما.

---

(١) وتسمى وجودية أيضًا.

ثم اعلمْ أنَّ القضية الموجبة - محصلة كانت أو معدولة - تقتضي وجود الموضوع في الخارج حال وقوع الحكم واتصاف الموضوع به حالًا أو ماضيًا أو مستقبلًا، وتقتضي وجود الموضوع في الذهن حال تعقل القضية وإيقاع النسبة، والوجود الخارجي هو الذي اختصت القضية باقتضائه إذا كان المحمول موجودًا في الخارج نحو: «زيد قائم»، دون الوجود الذهني نحو: «العنقاء طائر»؛ فإنه مشترك بين القضية الموجبة والسالبة؛ لأنك لا تحكم على الشيء إيجابيًا أو سلبيًا إلا بعد استحضاره في ذهنك وتصوره، هذا كله بخلاف السالبة فإنها لاتقتضي وجود الموضوع في الخارج.

تقسيم القضية الموجبة باعتبار وجود أفراد موضوعها

وتنقسم بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام:

١. القضية الخارجية: وهي التي يكون الحكم فيها على أفراد موضوعها الموجودة في الخارج، نحو: «كل ذهب معدن»، وسميت خارجية؛ لوجود افرادها في الخارج، أي خارج الذهن.

٢. القضية الحقيقية: وهي التي يكون الحكم فيها على الأفراد المقدرة الوجود خارجًا أو الممكنة الوجود، سواء وجدت بالفعل نحو: «كل شجر نام»، أو لم توجد نحو: «كل عنقاء طائر»، وسميت حقيقية؛ لأن المحكوم عليه فيها الأفراد المتصفة بالحقيقة المقدرة الوجود بقطع النظر عن وجودها بالفعل.

٣. القضية الذهنية: وهي التي حكم فيها على الأفراد الموجودة في الذهن فقط، مثل: «اجتماع النقيضين محال»، و«شريك الباري معدوم»، وسميت ذهنية؛ لأنه لاوجود لموضوعها إلا في الذهن فقط.

تقسيمات القضية الحملية

أولًا - القضية المخصوصة أو الشخصية:

(وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا) أي من الموجبة والسالبة **(إِمَّا مَخْصُوصَةٌ[١])** وهي التي كان

---

(١) سميت مخصوصة لخصوص موضوعها، وقد يُقال لها شخصية أيضًا؛ لكون موضوعها شخصًا معينًا.

الموضوع فيها شخصًا مُعيَّنًا، وهي إما موجبة أو سالبة (كَمَا ذَكَرْنَا) في مثاليْهما، من نحو: «زيد كاتب»، و«زيد ليس بكاتب»، وكقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢].

ثانيًا – القضية المحصورة:

(وَ إِمَّا مَحْصُورَةٌ(١)) إن لم يكن الموضوع فيها شخصًا معينًا، وهي ثلاثة أقسام:

١. الكلية المسورة:

(وهي: إِمَّا كُلِّيَّةٌ مُسَوَّرَةٌ(٢)) وهي التي يكون الحكم فيها على كل الأفراد، وهو إما بالإيجاب أو بالسلب، فإن كان بالإيجاب فهي موجبة كلِّية مسورة (كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ) وسورها نحو: «كل»(٣)، ومثاله قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، و«الألف واللّام الاستغراقية»، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، (وَ) إن كان بالسلب فهي سالبة كلية مسورة، كقولنا: (لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ) وسورها «لا شيءَ» كقولنا: «لاشيء من الإنسان بحجر»، و«لا» كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

٢. الجزئية المسورة:

(وَإِمَّا جُزْئِيَّةٌ مُسَوَّرَةٌ) وهي التي يكون الحكم فيها على بعض الأفراد، وهو أيضًا إما بالإيجاب أو بالسلب، فإن كان بالإيجاب فهي موجبة جزئية مسورة (كَقَوْلِنَا: بَعْضُ الْإِنْسَانِ كَاتِبٌ) وسورها «بعض» كما في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾ [الأنعام: ١٦٥]، و«واحد» نحو: «واحد من القوم ناظر إليك»، (وَ) إن كان بالسلب فهي

---

(١) سميت محصورة لحصر أفراد موضوعها في الحملية، والزمان والوضع في الشرطية.

(٢) سميت مسورة لاشتمالها على السُّور الذي هو أمر دال على كمية افراد الموضوع في الحملية، أو الزمان أو الوضع في الشرطية، حاصرًا لها ومحيطًا بها.

(٣) المراد به الكل الأفرادي وهو الداخل على النكرة، نحو: كل رمان فهو ذو قشر، لا الكل المجموعي وهو الداخل على المعرفة، نحو: كل التفاح حامض؛ لأنها حينئذ شخصية؛ لأن المجموع من حيث هو مجموع شيء واحد لا يقبل الاشتراك.

سالبة جزئية مسورة، كقولنا: (**بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِكَاتِبٍ**) وسورها «ليس كل»، و«ليس بعض» نحو: «ليس بعض الإنسان بشاكر»، و«بعض.. ليس»، ومثاله أيضًا قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٣].

والسُّور[١] مأخوذ من سور البلد، فإنه كما يحصر البلد ويحيط به كذلك هذه الأسوار تحصر أفراد الموضوع وتحيط بها، هذا في القضايا الحملية.

أسوار القضية الشرطية

وأما في القضايا الشرطية: فخصوصها وحصورها وإهمالها بتعين الأزمان والأحوال وبإحصارها وبإهمالها؛ لأنَّ الأزمنة والأحوال في الشرطيات بمنزلة الأفراد في الحمليات، فكما أنَّ الحكم فيها إن كان على فردٍ معين فهي مخصوصة، كذلك في الشرطيات.

١. سور الشرطية المخصوصة:

إن كان الحكم بالاتصال والانفصال فيها على الوضع المعين فهي مخصوصة، كقولنا: «إن جئتَني اليومَ أكرمتك»، فإن الحكم بـ«اكرمتك» وقع فيه على وضع معين وهو المجيئية المفهوم من «إن جئتني» وفي الزمان المعين وهو هذا اليوم؛ لأن قوله «اليوم» بمعنى هذا اليوم، ولو قال مثلًا: «كلما جئتني اكرمتك»، لما كانت مخصوصة بل موجبة كلية مسورة.

وإلا فإن بيَّن كمية الحكم بسبب أن الحكم واقع على جميع الأوضاع مثل: «كلما كانت الشمس آفلة فالليل موجود»، أو أنه واقع على بعض الأوضاع نحو: «قد يكون إذا كان الشخص عالمـــًا كان الإكرام له واجبًا»، فهي مسورة، وإلا فمهملة.

٢. سور الشرطية الموجبة الكلية:

فسور الموجبة الكلية في الشرطية المتصلة «كلما[٢]»، و«مهما»، و«متى»، كقولنا: «كلما

---

(١) هو كل أمر دلَّ على كمية الأفراد، فشمل وقوع النكرة في سياق النفي، فإنه دال على الاستغراق.

(٢) اختلف المنطقيون والنحويون في معنى «كلما»، فقال المناطقة: هي لاستغراق الزمان فقط، وقال

كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، وسور الموجبة الكلية في المنفصلة «دائمًا» وما في معناه من نحو: سرمدًا وأبدًا، كقولنا: «دائمًا إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا».

٣. سور الشرطية السالبة الكلية:

وسور السالبة الكلية في القضيتين المتصلة والمنفصلة لا في أحدهما فقط هو «ليس البتَّة»، ومثاله في المتصلة: «ليس البتة إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود»، ومثاله في المنفصلة: «ليس البتة إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا[١]».

٤. سور الشرطية الموجبة الجزئية:

وسور الموجبة الجزئية في القضيتين المتصلة والمنفصلة «قد يكون»، فمثالها في المتصلة قولنا: «قد يكون إذا كان السحاب ظاهرًا يكون المطر نازلًا»، وفي المنفصلة قولنا: «قد يكون إما أن يكون الاشتراء بالذهب أو بالفضة».

٥. سور الشرطية السالبة الجزئية:

وسور السالبة الجزئية في القضيتين المتصلة والمنفصلة «قد لايكون»، ومثاله في المتصلة: «قد لايكون إذا كان السحاب ظاهرًا فالمطر نازل»، ومثاله في المنفصلة: «قد لايكون إما أن يكون الاشتراء بالذهب فقط أو بالفضة فقط»، بل بأيِّهما أعطيت أو معهما مختلطًا.

ويكون سور السالبة الجزئية في القضيتين المتصلة والمنفصلة أيضًا بسبب إدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلي، نحو: «ليس كلما» ومثاله: «ليس كلما كان السحاب ظاهرًا فالمطر نازل»، و«ليس مهما»، ومثاله: «ليس مهما كان الرصاص مرميًا فالصيد مضروب»، و«ليس متى»، ومثاله: «ليس متى كان الشخص داخلًا بالجامعة فكان عالمًا»، هذا كله في الشرطية المتصلة، وكذلك ادخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلي في المنفصلة نحو: «ليس دائمًا»، ومثاله: «ليس دائمًا إما أن يكون الاشتراء بالذهب أو

النحاة: إنها لاستغراق الأزمان والأحوال معًا.

(١) هذا لمجرد التمثيل، وإلا لايصدق سلب عدم خلو العدد عن الزوجية أو الفردية.

بالفضة».

٦. سور الشرطية المهملة:

وأما القضية الشرطية المهملة: فتكون بسبب إطلاق لفظ «لو»، و«إذا»، و«إنْ» الشرطية وذلك في القضية المتصلة، نحو: «إذا كانت، أوْ لو كانت، أو إنْ كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا»، فأطلق فيه أداة الشرط وترك ذكر ما يدل على كلية الأوضاع والأزمان وبعضيتها، ففهم من هذا الكلام أن وجود النهار لازم لطلوع الشمس ولكنه لم يعلم متى هو، أفي جميع الأزمان أم في بعضها؟ وتكون الشرطية المهملة بسبب إطلاق لفظ «إمَّا» في المنفصلة، نحو: «إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا»، ففهم معاندة زوجية العدد لفرديته وانفصالها عنها، ولكنه لم يعلم أنها أدائمًا أم أحيانًا؟

ثالثًا – القضية المهملة:

(وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ) كلٌ من الموجبة والسالبة **(كَذَلِكَ)** أي: لا مخصوصة ولا محصورة مسورة: كلية ولا جزئية، فالقضية **(تُسَمَّى مُهْمَلَةً)**؛ لإهمال بيان كمية الأفراد التي حُكم عليها، بترك أداة السور عنها **(كَقَوْلِنَا)** في الموجبة **(الْإِنْسَانُ كَاتِبٌ، وَ)** في السالبة **(الْإِنْسَانُ لَيْسَ بِكَاتِبٍ)**، وهاتان القضيتان إنما تكونان مهملتين عند من لم يجعل لام[1]

---

(١) اللام المعرفة قسمان: عهدية وجنسية وكل منهما ثلاثة أقسام: فالعهدية إما للعهد الذكري بأن يذكر مصحوبها نكرة ثم يعاد عليه نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾ [النور: ٣٥]، أو للعهد الذهني بأن عُهد مصحوبها ذهنا كقوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، أو للعهد الحضوري بأن يكون مصحوبها حاضرًا حال الخطاب كقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وأما الجنسية فإما لتعريف الماهية من حيث هي أي مع قطع النظر عن الأفراد وضابطها أنها التي لم يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازًا وهي الدالة على مجرد الجنس ويعبر عنها بالتي لبيان الحقيقة أو بيان الطبيعة كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، أو لاستغراق أفراد الجنس بأن خلفتها كل حقيقة فيعم الأفراد بخصائصها ويصح الاستثناء من مصحوبها كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، أو التي لاستغراق خصائص الأفراد أي صفات أفراد الجنس مبالغة بأن خلفتها كل مجازًا وتسمى لام الكمال نحو: «أنت الرجل علمًا»، أي أنك اجتمع فيك ما تفرق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال. (مستفاد من شرح

الاستغراق في حكم أداة السور، أو لأنها ليس للاستغراق[(١)].

ويمكن التمثيل للقضية الحملية المهملة الموجبة بقوله تعالى: ﴿ ۞ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَاۚ ﴾ [البقرة: ١٤٢]، أي سيقول بعض السفهاء، والتمثيل للقضية الحملية المهملة السالبة بقوله تعالى: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، أي لا يسأم بعض افراد جنس الإنسان.

فوائد:

الأولى: القضية المهملة في قوة القضية الجزئية؛ لأن المهملة تصلح لأن تكون كلية وجزئية، وعلى التقديرين الجزئية متحققةٌ؛ لأنه لما أهمل ذكر السور احتمل أن يكون المحكوم عليه بعض الأفراد، واحتمل أن يكون جميعهم، وعلى التقديرين فالبعض محكوم عليه قطعًا؛ لذا اعتبرنا المهملة في قوة الجزئية؛ لأن الجزئية هي المتحققة قطعًا على التقديرين بخلاف الكلية، فإذا قلنا مثلا: «الإنسان كاتب»، فقد حكمنا بثبوت الكتابة على ماصدق عليه الإنسان قطعًا، لكنَّ هذا الماصدق - أي الأفراد الذين يصدق عليهم مفهوم الإنسان في الخارج - يحتمل كل الأفراد وبعضها، والأول متيقن والثاني مشكوك فيه، فحُمل على المتيقن وطُرح الشك وجعلت في قوة الجزئية[(٢)].

الثانية: القضية الشخصية في حكم الكلية؛ لأن الشخصية لاتعتبر في علم المنطق فألحقت بالكلية؛ لذا اعتبرت في المقدمة الكبرى في القياس من الشكل الأول، نحو: هذا زيدٌ، وزيدٌ إنسان.

الثالثة: لم يذكر الماتن القضية الطبيعية، وهي التي لم يبين فيها كمية الأفراد ولم تصلح لأن تصدق كلية ولا جزئية، كقولنا: الحيوان جنس، والإنسان نوع، فالحكم

الأهدل على متممة الآجرومية).

(١) ولكن للحقيقة في ضمن الأفراد لا بقيد كلها ولا بقيد بعضها، بل المحتملة لأن تكون للجميع أو البعض؛ لأنها إن جُعلت للاستغراق فالقضية كلية، أو للعهد الخارجي فشخصية، أو للعهد الذهني فجزئية، أو للحقيقة من حيث هي فطبيعية.

(٢) ويستثنى من هذه القاعدة مهملات العلوم فإنها قضايا كلية، كقولنا: المثلث شكل مستو له ثلاث زوايا مجموعها قائمتان، أي كل مثلث وليس بعض المثلثات.

بالجنسية والنوعية ليس على ما صدق عليه الحيوان والإنسان من أفرادهما، بل على نفس طبيعتهما، أي أنَّ الحكم في الطبيعية يكون على مفهوم الموضوع باعتبار وجوده في الشعور الذهني مع قطع النظر عن الأفراد بحيث لا يتعدى الحكم إليه قطعًا.

ويُعتذر له بعدم ذكرها أنها ليست بمعتبرة في العلوم الحِكمية كالمنطق والفلسفة؛ لعدم إنتاجها في الاصطلاحات؛ ذلك لأن علوم الحكمة تبحث عن أحوال الموجودات على ما هي عليه بقدر الطاقة البشرية، والموجودات المتأصلة هي الأفراد والطبيعة إنما توجد في ضمنها.

وخلاصة ما سبق: أنَّ في القضايا مخصوصتين: موجبة وسالبة، ومحصورات أربع: موجبة وسالبة؛ كلية وجزئية، ومهملتَين: موجبة وسالبة.

تقسيمات القضية الشرطية

تنقسم القضية الشرطية إلى متصلة ومنفصلة:

القضية الشرطية المتصلة

(وَ) القضية الشرطية (**المُتَّصِلَةُ**) هي التي حكم فيها بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى[1]، وهي تنقسم إلى قسمين، فهي:

أولًا - القضية الشرطية المتصلة اللزومية:

(**إِمَّا لُزُومِيَّةٌ**) وهي التي حُكم فيها بصدق التَّالي على تقدير صدق الـمُقدَّم[2]، لعلاقة بينهما توجب ذلك، والعلاقة ما بسببِهِ يستلزم المقدَّمُ التَّاليَ، كالعِلِّية والتَّضايف.

فأما العِّلية:

١. فبأن يكون مدلول المقدم ومضمونه علَّة للتالي (**كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ**)، فإن طلوع الشمس علَّةٌ لوجود النهار.

---

(١) سواء تحقق صدق أحد النقيضين أو لا، وسواء كان على تقدير اللزوم أو على تقدير الاتفاق.

(٢) هذا التعريف لا يتناول القضية اللزومية الكاذبة، فإن أردنا دخولها قلنا: ماحكم فيها بصدق قضية على تقدير قضية أخرى.. الخ.

٢. وبأن يكون مدلول التَّالي ومضمونه علَّةً للمقدم، كقولنا: «إن كان النَّهار موجودًا فالشمس طالعة»، فإن المقدم في هذه الشرطية معلول للتالي، والتالي علة للمقدم.

٣. وبأن يكونا معلولَيْ علَّةٍ واحدة، كقولنا: «إن كان النَّهار موجودًا فالعالم مُضيءٌ»، فإن كل واحدٍ من وجود النَّهار وإضاءة العالم معلول لطلوع الشمسِ.

وأمَّا التَّضايف(١): فبأن يكون المقدم والتَّالي في مرتبة يكون تعقُّل أحدهما حاصلًا بالقياس إلى الآخر، كقولنا: «إن كان زيدٌ أبًا لعمرو فعمرو ابنه»، فإن تعقل كل واحدٍ من الأبوة والبنوة بالقياس إلى تعقل الآخرِ(٢).

ثانيًا - القضية الشرطية المتصلة الاتفاقية:

(وَإِمَّا اتِّفَاقِيَّةٌ) وهي التي حُكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم، لا لعلاقة توجب ذلك، بل بمجرد صدقهما، أي بمجرد كون المقدم صادقًا في نفسه سواء صدق التالي أم لا، وبمجرد صدق التالي في نفسه سواء صدق المقدم أم لا، **(كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ نَاطِقًا فَالْحِمَارُ نَاهِقٌ)** فإنه لا علاقة(٣) بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار أي

(١) هو النسبة المتكررة، وهي ما يتوقف تصور أحدهما على تصور الآخر.

(٢) أورد البعض ههنا اعتراضًا مفاده أن التضايف بين المقدم والتالي باطل؛ لأنه يستلزم الباطل وهو الدور، والمستلزم للباطل باطل، ويُردُّ بأن اللازم ليس بباطل والباطل ليس بلازم؛ لأن ما استلزم التضايف ليس بالدور الباطل المعبر عنه بالدور التوقفي المعرف بتوقف الشيء على ما يتوقف عليه إما بمرتبة أو بمراتب توقفًا تقدميًا وهو محال؛ لأنه يلزم تقدم الشيء على نفسه، بل إن ما استلزمه التضايف هو الدور المـــعِّي المعرف بكون الشيء مع الآخر وهو ليس بمحال في ذاته؛ إذ ليست الأبوة علة للبنوة، ولا البنوة علة للابوة؛ إذ لو كان كذلك لتقدم اتصاف الأب بالأبوة على اتصاف الابن بالبنوة أو بالعكس وليس كذلك؛ لأن الاتصافين يتحققان معًا عند تحقق التولد من غير أن يكون بينهما قبلية أو بعدية ذاتية كانت أو زمانية، فإن الأب لا يصير أبًا قبل أن يصير الابن ابنًا، وكذا لا يصير الابن ابنًا قبل أن يصير الاب ابًا، نعم إن ذات الأب متقدم على ذات الابن تقدمًا زمنيًا وتقدم أحد الموصوفين على الآخر لا يستلزم تقدم الصفتين على الآخر بجواز أن يتقدم الذات على ذات، ثم يتصفان معًا بصفة واحدة أو بصفتين مختلفتين (سيف الغلاب، ص ١١٩ - ١٢٠).

(٣) في علم الحاكم، لا أنها معدومة في نفس الأمر؛ لأن كلا من ناطقية الإنسان وناهقية الحمار ممكن من الممكنات، وكل ممكن محتاج إلى العلة، والعلة هنا هو الله تعالى.

لا لزوم ولا اتصال بينهما، وإنما لم تكن العلاقة بينهما؛ لتجويز العقل وقوعَ كلٍّ واحدٍ منهما بدون الآخر، بل إنَّما توافقتا على الصِّدق في نفس الأمر.

القضية الشرطية المنفصلة

(وَ) أمَّا القضية الشرطية (**الْمُنْفَصِلَةُ**) وهي التي حُكم فيها بالتنافي والمعاندة بين القضيتين، أو بعدمه في الصدق والكذب معًا، أو في الصدق وحده، أو في الكذب فقط، فهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام: حقيقيةٍ[(١)]، ومانعة الجمع فقط[(٢)]، ومانعة الخُلُوِّ فقط[(٣)]؛ لأن الحكم في القضية بالتنافي بين جزأيها:

أولًا - القضية الشرطية المنفصلة الحقيقية:

(إِمَّا) في الصدق والكذب معًا، فالقضية تُسمى منفصلةً (**حَقِيقِيَّةً، كَقَوْلِنَا: الْعَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ**)[(٤)]، فلا يصدقان معًا؛ لامتناع اجتماع الزَّوج والفرد على عددٍ واحدٍ، ولا يكذبان معًا؛ لامتناع ارتفاعهما عنه معًا، وهذه موجبتها. أما سالبتها فبرفع التنافي والعناد في الصدق والكذب معًا، كقولنا: «ليس البتة إما أن يكون هذا الإنسان كاتبًا أو عربيًا»، أي أننا رفعنا بقولنا: «ليس البتة» المنافاةَ بين كاتبية الإنسان وعروبته وبين عدم كاتبيته وعدم عروبته، فكأننا قلنا: يجوز أن يكون الإنسان كاتبًا وعربيًا، وأن لا يكون كاتبًا ولا عربيًا، فإنَّهما يصدقان ويكذبان معًا في نفس الأمر. ومثال الحقيقية الموجبة من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

(وَهِيَ) أي المنفصلة الحقيقية (**مَانِعَةُ الْجَمْعِ وَ**) مانعة (**الْخُلُوِّ مَعًا**)، أي مركبة

---

(١) وهي التي تتركب من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه.

(٢) وهي التي تتركب من الشيء والأخص من نقيضه.

(٣) وهي التي تتركب من الشيء والأعم من نقيضه.

(٤) وأصل هذه القضية إما العدد زوج وإما العدد فرد، ثم حذف العدد الثاني للاختصار فصارت العبارة إما العدد زوج وإما فرد، ثم كرهوا دخول أحدهما على المقسم وهو العدد والآخر على القسم وهو الفرد؛ لأنه حينئذ يرى كل من المقسم والقسم عديلًا للآخر وهو ليس كذلك، فقدم المقسم على إما الأول فصارت العدد: إما زوج وإما فرد.

منهما.

وسُميت هذه القضية حقيقية؛ لأن التنافي بين جزأيها أشد من التنافي بين جُزأي مانعة الجمع ومانعة الخلو؛ لأنه يوجد التنافي بين جزأيها في الصدق والكذب معًا، ووجود التنافي كذلك ليس إلا حقيقة الانفصال.

ثانيًا - القضية الشرطية المنفصلة مانعة الجمع فقط:

(وَ إِمَّا) أن يكون العناد والتنافي في الصدق فقط، فالقضية تُسمى **(مَانِعَةَ الْجَمْعِ فَقَطْ)** أي: دون الخلو **(كَقَوْلِنَا: هَذَا الشَّيْءُ إِمَّا حَجَرٌ أَوْ شَجَرٌ)**، فإنهما لا يصدقان على شيء واحدٍ؛ لأن بينهما معاندة، وقد يكذبان بأن يكون المشار إليه إنسانًا، وهذه موجبتها. وسالبتها برفع العناد في الصدق فقط، نحو: «ليس البتة إما أن يكون هذا الشيء لا شجرًا أوْ لا حجرًا معًا»، فإنهما أي اللا شجر واللاحجر يصدقان على شيء واحدٍ بأن يكون كتابًا مثلًا، ولا يكذبان، فلو كذبا لكان المشار إليه حجرًا وشجرًا معًا، فيلزم المحال.

وإنما سُميت مانعة الجمع؛ لاشتمالها على منع الجمع بينَ جزأيها في الصدق.

ثالثًا - القضية الشرطية المنفصلة مانعة الخلو فقط:

(وَ إِمَّا) أن يكون العناد والتنافي في الكذب فقط، فالقضية تُسمى **(مَانِعَةُ الْخُلُوِّ فَقَطْ)** أي: دون الجَمعِ **(كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْبَحْرِ وإِمَّا أَنْ لَا يَغْرَقَ)**، فإنه حُكم في هذه القضية بالتنافي بين أن لا يكون في البحر وبين أن يغرق، لا بين أن يكون في البحر وبين أن لا يغرق؛ لجواز أن يكون زيد مثلًا في البحر وأن لا يغرق بأن يكون راكبًا في السفينة، فالكون والوجود في البحر مع عدم الغَرَقِ يصدقان ولا يكذبان، وإلا لو كذبتا لكان المآل أن لايكون زيد في البحر بل في البر وما وقع عدم الغرق بل وقع الغرق، فالحاصل أنه كان في البر وغرق، وهذه موجبتها. وسالبتها برفع العناد في الكذب فقط، نحو: «ليس البتة زيدٌ إما أن لايكون في البحر وإما أن يغرق»، فإنَّ عدم الكون في البحر وهو عين المقدم وصدقه مع الغرق وهو عين التالي وصدقه يكذبان ولايصدقان؛ لأنه لا

يتصور أن لا يكون زيد في البحر وغرق[١]، ومراد المنطقيين بالبحر هنا ما يُمكن الغرق فيه عادةً من ماء أو من سائر المائعات، لا البحر نفسه، فلا يُتوهم اجتماع الطرفين في الكذب، بأن يكون في البئر أو الحوض ويغرق.

ومثال المنفصلة مانعة الخلو فقط من السنة النبوية قوله (ﷺ): [مَثَلُ الجَلِيسِ الصَّالِحِ، وَالسَّوْءِ، كَحَامِلِ المِسْكِ، وَنَافِخِ الْكِيرِ، فَحَامِلُ المِسْكِ إِمَّا أَنْ يُحْذِيَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً، وَنَافِخُ الْكِيرِ إِمَّا أَنْ يُحْرِقَ ثِيَابَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ رِيحًا خَبِيثَةً][٢].

(وَقَدْ تَكُونُ المُنْفَصِلَاتُ) الثلاث، أي كل واحدة منها، كما تكون ذات جزأين - كما مرَّ من الأمثلة - تكون **(ذَاتَ أَجْزَاءٍ ثَلَاثَةٍ)** أو أكثرَ[٣]، وأشار بتصدير لفظة «قد» إلى تقليل هذا الحكم[٤]، فالمنفصلة الحقيقية التي ذات أجزاء ثلاثة **(كَقَوْلِنَا: الْعَدَدُ إِمَّا زَائِدٌ أَوْ نَاقِصٌ أَوْ مُسَاوٍ)**، فإنَّ هذه الأجزاء الثلاثة لا تجتمع على عدد واحد، لا في الصدق وذلك باتصاف العدد بجميعها، ولا في الكذب وذلك بعدم اتصافه بواحد منها. والمراد بكون العدد زائدًا أو ناقصًا أو مساويًا: كون كُسُوره زائدًا أو ناقصًا أو مَساويًا، فإنه لو اجتمعت كسوره التي تحته:

- فإن زادت عليه يُسمى زائدًا، كاثني عشَر، فإن كسوره وهي النصف والثلث والربع والسُدُس زائدة؛ لأن مجموعها خمسةَ عشر.

---

(١) ههنا يتصور أربعة أقسام: الأول أن يكون في البحر وأن لا يغرق، والثاني أن يكون في البحر وغرق، والثالث أن لايكون في البحر ولا يغرق، والرابع أن لا يكون في البحر وغرق، والرابع باطل؛ لأنه لايتصور حقًا.

(٢) متفق عليه.

(٣) مثال الحقيقة ذات الأجزاء الأربعة: العنصر إما نار أو هواء أو تراب أو ماء، ومثال الحقيقة ذات الأجزاء الخمسة: الكلي إما جنس أو نوع أو فصل أو خاصة أو عرض عام، ومثال ذات الأجزاء الستة: الفعل إما صحيح وإما مثال وإما مضاعف وإما ناقص وإما مهموز وإما أجوف.

(٤) لأن «قد» إذا دخلت على الفعل المضارع دلت على قلة الحكم، لكنه ليس مطردًا، بل قد تدل على التحقيق مع دخولها على المضارع نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾ [النور: ٦٣].

– وإن نقصت عنه يُسمى ناقصًا، كالثمانية، فإن كسورها وهي النصف والربع والثمن ناقصةٌ عنها؛ لأنها سبعةٌ.

– وإن ساوته يُسمى مساويًا، كالستة، فإن كسورها وهي النصف والثلث والسدس مساوية لها؛ لأنها ستةٌ أيضًا.

وأما مانعة الجمع التي ذات أجزاء ثلاثة، فكقولنا: «إما أن يكون هذا الشيء شجرًا أو حجرًا أو حيوانًا»، فإنَّ هذه الأجزاء تجتمع كذبًا، أي يشترك كل واحدٍ منها مع الآخر من جهة الكذب يعني في عدم الصدق على شيء، لجواز أن يكون ذلك الشيء خاليًا عن الشجرية والحجرية والحيوانية فيكون شيئًا آخر كالحديد مثلًا.

وأما مانعة الخلو التي ذاتُ أجزاء ثلاثة، فكقولنا: «إما أن يكون هذا الشيء لا حجرًا أوْ لا شجرًا أوْ لا حيوانًا»، فهذه الأجزاء ليس في جمعها عناد أوتنافي، كأن يكون الماء مثلًا.

والحق أنَّ المنفصلات لا تتركب من أكثر من جزأين؛ لأنها متحققة بسبب انفصال واحدٍ، وهو لا يكون إلا بين شيئين كما كان بين الزوج والفرد، فعند زيادة الأجزاء يلزم تعدد المنفصلة، فالتي تتكون من أجزاء ثلاثة فهي على التحقيق متكونة من منفصلتين: الأولى بين الجزء الأول ونفيه والثانية ترديد النفي بين الثاني والثالث وعلى هذا قياس ما تكون من أجزاء أربعة فما فوقها ، ولأنها لو تركبت من أجزاء ثلاثة كما مرَّ في قولنا: «العدد إما زائد أو ناقص أو مساوٍ»، ولا بدَّ لتحقيق الانفصال الكائن بين الشيئين من تعيين جزئي المنفصلة، فإذا فرضنا أنَّ أحد جزأيها قولنا: «العدد إما زائدٌ» فيحتاج إلى ضم جزء آخر إليه ليتم جزءاها، فالجزء الآخر لها إما أن يكون أحد الجزئين الباقيين أي الجزء الثاني أو الثالث على التَّعيين أو يكون أحد الباقيين بلا تعيين، فإن كان الجزء الآخر أحد الباقيين على التعيين تمت المنفصلة بسبب الجزء المعين وبقيَ الجزء الآخر زائدًا حشوًا بلا فائدة، وإن كان الجزء الآخر أحد الباقيين لا على التعيين بأنه الثاني أم الثالث كان تركُّبُها – أي المنفصلة التي زعم أنها ذات أجزاء ثلاثة – من قضية حملية وقضية منفصلة، فعلى هذا يكون قوله «إما أن يكون العدد زائدًا» قضية حملية، ويكون التقدير فيما بعده «وإما أن

يكون ناقصًا أو مُساويًا» وهذه منفصلة، فلم يكن منفصلة واحدة مركبة بالحقيقة من أكثر من جزئين، بل يكون منفصلة مركبة بالحقيقة من جزأين: أحديهما حملية والأخرى منفصلة، فافهم هذا التحقيق والتدقيق، فإنه نفيس[١].

الفصل الثاني

أحكام القضايا

وهي التناقض والعكس، ويطلق الجمع كثيرًا على الاثنين خصوصًا في علم المنطق، أو أن الجمع هنا باعتبار أفرادهما.

المبحث الأول

التناقض

(التَّنَاقُضُ: وَهُوَ اخْتِلَافُ الْقَضِيَّتَيْنِ بِالْإِيجَابِ وَالسَّلبِ بِحَيْثُ يَقْتَضِي لِذَاتِهِ أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا صَادِقَةً وَالْأُخْرَى كَاذِبَةً).

محترزات التعريف

١. اختلاف القضيتين: خرج به اختلاف المفردين كالسماء والأرض، واختلاف مفرد وقضية كـ «عمرو»، و«زيد قائم».

٢. بالإيجاب والسلب: خرج به الاختلاف بالاتصال والانفصال، وبالكلية والجزئية، وبالعدول والتحصيل، وبالحملية والشرطية.

٣. لذاته: خرج به الاختلاف الذي يكون بالإيجاب والسلب لكن لا يكون لذاته، بل:

- إما بالواسطة[٢]: كقولنا: «زيد إنسان»، «زيد ليس بناطق»، فإنَّ هذا الاختلاف بواسطة أنَّ قولنا: «زيد ليس بناطق» في قوة: «زيد ليس بإنسان»، أو بأن قولنا: «زيد إنسان» في قوة قولنا: «زيد ناطق».

---

(١) باختصار وتصرف من سيف الغلاب، ص ١٢٨-١٢٩.

(٢) كما في إيجاب قضية وسلب لازمها المساوي، كما في المثال المذكور.

● وإما بخصوص المادة: كما في قولنا: «كل فرس حيوان»، و«لاشيء من الفرس بحيوان»، فهذا الاختلاف ليس لذاته[١] وصُورته وهي كونهما كليتين أو جزئيتين، بل بخصوص مادَّته، أي ذكره كون المحمول «حيوان» أعم من الموضوع «فرس»، وهو يقتضي التناقض بين الموجبة والسالبة الكليتين والجزئيتين، مثال الأول ماذكرناه، ومثال الثاني: «بعض الإنسان حيوان»، و«بعض الإنسان ليس بحيوان».

ومثال القضيتين المتناقضتين (**كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ، وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ**) التناقضُ (**إِلَّا بَعْدَ اتِّفَاقِهِمَا**) أي: اتفاق القضيتين اللتين يقع بينهما التناقض، سواءٌ كانتا مخصوصتين أو محصورتين: حقيقة كالكلية والجزئية، أو حكمًا كالمهملة؛ لأنها في قوة الجزئية (**فِي**) ثماني وَحَداتٍ جمعها بعضهم في قوله:

كلٌ إضافةٌ وشرطٌ فِعلُ وضعٌ ووقتٌ ومكانٌ حملُ

وهذه الوحدات هي:

● الأولى: وحدة (**الْمَوْضُوعِ**)، إذ لو اختلفا في هذه الوحدة، نحو: «زيدٌ قائم»، «عمرو ليس بقائم»، لم تتناقضا؛ لجواز صدقهما معًا أو كذبهما.

● (**وَ**) الثانية: وحدة (**الْمَحْمُولِ**)، إذ لو اختلفتا فيها، نحو: «زيدٌ قائم»، «زيد ليس بقاعدٍ»،لم تتناقضا.

● (**وَ**) الثالثة: وحدة (**الزَّمَانِ**)، إذ لو اختلفتا فيها، نحو: «زيد قائم ليلًا»، «زيد ليس بقائم نهارًا»،لم تتناقضا.

● (**وَ**) الرابعة: وحدة (**الْمَكَانِ**)، إذ لو اختلفتا فيها، نحو: «زيدٌ قائم في الدار»، «زيد ليس بقائمٍ في السوق»،لم تتناقضا.

● (**وَ**) الخامسة: وحدة (**الْإِضَافَةِ**)، إذ لو اختلفتا فيها، نحو: «زيد أبٌ لعمرو»،

---

(١) ولو لذات الاختلاف، لزم تحقق التناقض في كل كليتين أو جزئيتين، وليس كذلك؛ لأن الكليتين قد تكذبان معًا، وهذا في كل مادة يكون المحمول فيها أخص من الموضوع، نحو: « كل حيوان إنسان»، و«لاشيء من الحيوان بإنسان»، والجزئيتان قد تصدقان معًا في هذه المادة نحو: «بعض الحيوان إنسان»، «بعض الحيوان ليس بإنسان».

«زيد ليس بأبٍ لبكر»،لم تتناقضا.

- (وَ) السادسة: وحدة (**الْقُوَّةِ والْفِعْلِ**)، إذ لو اختلفتا فيهما؛ بأن تكون النسبة في إحداهما بالقوة وفي الأخرى بالفعل، نحو: «الخمر في الدَّنِّ مسكرٌ بالقوة»، «الخمر في الدَّنِّ ليس بمسكر بالفعل»، لم تتناقضا.
- (وَ) السابعة: وحدة (**الْكُلِّ والْجُزْءِ**)، إذ لو اختلفتا في الكلِّ والجزء، نحو: «الزنجيُّ أسود بعضه» كجلده، و«الزنجي ليس بأسود كله» كأسنانهِ، لم تتناقضا.
- (وَ) الثامنة: وحدة (**الشَّرْطِ**)، إذ لو اختلفتا فيها، نحو: «الجسم مُضْعِف للبصر بشرط كونه أبيض»، «الجسم ليس مُضْعِف للبصر بشرط كونه أسودَ»، لم تتناقضا.

التحقيق في اشتراط هذه الوحدات

اعلمْ أنَّ اشتراط هذه الوحدات للتناقض إنما هو مذهب قدماء المنطقيين، وأما المتأخرون فقد اكتفوا بوحدتين: وحدة الموضوع ووحدة المحمول، بناء على أنَّ سائر الوَحدات مندرجة تحتهما.

وأما المحققون: فقد اقتصروا على وَحدة واحدة، هي النِّسبة الحُكْمِيَّة، حتى يكون السلب واردًا على ما ورد عليه الإيجاب؛ لأنه متى اختلفت تلك الأمور اختلفت النسبة الحكمية، ومتى اتحدت اتحدت.

فهذا المذهب أخصر وأشمل، وإلا فلا حصر فيما ذكروه من الوحدات الثمانية، بل لا بدَّ لتحقق التناقض أيضًا من:

- وحدة العلة: نحو: «النجار عامل للسلطان»، «النجار ليس بعامل لغير السلطان».
- وحدة الآلة: نحو: «زيد كاتب بالقلم الرصاص»، «زيد ليس بكاتب بالقلم الحبر».
- وحدة المفعول به: نحو «زيد ضارب عمرًا»، «زيد ليس بضارب بكرًا».
- وحدة المميز: نحو: «عندي عشرون دينارًا»، «ليس عندي عشرون ريالًا»، إلى غير ذلك، فإنهم لم يريدوا الحصر ولم يذكروا الوحدات بتمامها لعدم دخولها تحت الضبط.

ولما كانت الشروط المتقدم ذكرها تعم المخصوصات والمحصورات، وكان للتناقض بين المحصورات شرطٌ آخر، وهو الاختلاف في الكمية.. أراد الماتن بيانه فقال: **(وَنقِيضُ الْمُوجبَةِ الْكُلِّيَّةِ إِنَّمَا هِوَ السَّالِبَةُ الجُزْئِيَّةُ، ونَقِيضُ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ إِنَّمَا هِوَ المُوجِبَةُ الجُزْئِيَّةُ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ.. بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ، ولَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بَحَيَوَانٍ.. بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ. فَالْمُحْصُورَتَانِ)** والمراد القضيتين المتناقضتين المحصورتين **(لَا يَتَحَقَّقُ التَّنَاقُضُ بَيْنَهُمَا إِلَّا بَعْدَ اخْتِلَافِهِمَا فِي الْكَمِّيَّةِ)** أي: الكلية والجزئية، بأن تكون إحداهما كلية والأخرى جزئية.

اعتراض وجوابه

فإن قيل: لا اتحاد في الموضوع في الكلية والجزئية؛ لأنَّ الموضوع في الكلية جميع الأفراد، وفي الجزئية بعض الأفراد، والجميع غير البعض، وإذا لم يتحد الموضوع لم تتحد النسبة الحكمية، فلا يرد الإيجاب والسلب على شيء واحد، فكيف يتحقق التناقض؟

نقول: المراد بالموضوع في اشتراط اتحاد الموضوع في تحقق التناقض، الموضوع المذكور في القضية، لا ذات الموضوع، أي ما صدقاته في الخارج. يعني أنَّ الموضوع يطلق تارةً على ذات الموضوع، والمحمول يطلق تارة على مفهوم المحمول، وهما الموضوع والمحمول حقيقةً، وتارة يطلقان على اللَّفظين الدَّالَّين عليهما، وهما الموضوع والمحمول المذكورين في الكلام، وهو المراد ههنا، مع التنبيه على أنَّ الموضوع هو المضاف إليه «إنسان»، أما لفظ «كل»، و«بعض»، و«لاشيء»، فهو أداة وسور، وجعلها موضوعًا إنما هو بحسب قواعد اللغة العربية لكن لا يساعده مقاصد علم المنطق وأصوله، فأفهمْ.

تناقض المحصورات

وإنما لم يتحقق التناقض في المحصورات إلَّا بعد اختلافها في الكمية **(لِأَنَّ الْكُلِّيَّتَيْنِ قَدْ تَكْذِبَانِ)** في مادةٍ يكون الموضوع فيها أعمَّ من المحمول **(كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ، ولَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ، وَالْجُزْئِيَّتَيْنِ قَدْ تَصْدُقَانِ)** فيما يكون الموضوع فيه أعم من المحمول أيضًا **(كَقَوْلِنَا: بَعْضُ الْإِنْسَانِ كَاتِبٌ، بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِكَاتِبٍ)**، فعُلم من هذا أنَّ المراد بالكاتب ههنا الكاتب بالفعل، وإلا لم يكن الإنسان أعم من الكاتب، فلم

يكذب قولنا: «كل إنسان كاتب»، ولم يصدق: «بعض الإنسان ليس بكاتب»، فلم يجز كذب الكليتين، ولا صدق الجزئيتين[١].

وإنما قيَّد بلفظ «قد» المفيدة لجزئية الحكم؛ لأن الكليتين والجزئيتين قد تختلفان صدقًا وكذبًا، كقولنا: «كل إنسان حيوان»، و«لاشيء من الإنسان بحيوان»، وكقولنا: «بعض الإنسان ناطق»، و«بعض الإنسان ليس بناطق»، فإن صدق كل واحدٍ منهما يستلزم كذب الآخر.

تناقض القضيتين المهملتين

لما قد تقرر أنَّ المهملة في قوة الجزئية، فنقيض المهملة الموجبة إنما هي الكلية السالبة، كقولنا: «الإنسان كاتبٌ»، و«لاشيءَ من الإنسان بكاتبٍ»، ونقيض المهملة السالبة إنما هي الكلية الموجبة، كقولنا: «الإنسان ليس بكاتب»، و«كل إنسان كاتب»، وهذا هو الراجح خلافًا لصاحب السلم في قوله:

فإن تكن شخصية أو مهملهْ   فنقضها بالكيف أن تُبدلهْ

فعنده - رحمه الله - نقيض «الإنسان كاتب» هو «الإنسان ليس بكاتب»، أي نقيض المهملة الموجبة إنما هو مهملة سالبة وبالعكس، والصحيح أنَّه كُلِّية تخالفها في الكيف؛ لأن المهملة في قوة الجزئية.

خلاصة

١. نقيض الموجبة الكلية هو سالبة جزئية: كل إنسان حيوان = بعض الإنسان ليس بحيوان.

---

(١) وتقرير هذا الدليل: أن المحصورتين لو اختلفتا في الكلية والجزئية لم تتناقضا، إذ على تقدير عدم اختلافهما لكانتا إما كليتين أو جزئيتين، وأيًّا ما كان لم يتحقق التناقض بينهما، فأما إذا كانتا كليتين؛ فلأنهما قد تكذبان وكل قضيتين كذلك لم تتناقضا، وأما إذا كانتا جزئيتين؛ فلأنهما قد تصدقان وكل قضيتين كذلك لم تتناقضا؛ لأن من المعلوم أن التناقض بين القضيتين عبارة عن استلزام صدق احديهما كذب الأخرى لا عن كذبهما معًا وصدقهما معًا (سيف الغلاب، ١٣٧).

٢. نقيض السالبة الكلية هو موجبة جزئية: لا شيء من الإنسان بحيوان = بعض الإنسان حيوان.

٣. نقيض المهملة الموجبة هو كلية سالبة: الإنسان كاتب = لاشيء من الإنسان بكاتب.

٤. نقيض المهملة السالبة هو كلية موجبة: الإنسان ليس بكاتب = كل إنسان كاتب.

المبحث الثاني

العكس

والمراد العكس المستوي، وإليه يصرف عند الإطلاق، لا عكس النقيض الذي سيأتي بيانه. وقد عرَّفه السعد في التهذيب بأنه: «تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف».

ولفظ العكس مشترك لفظي بين المعنى المصدري وهو التبديل نفسه وبين المعنى الحاصل بالمصدر وهو القضية الحاصلة من التبديل، وذهب البعض إلى أنه حقيقة في المصدر مجاز في القضية الحاصلة بالعكس، أي الحاصلة بالمصدر.

تعريف العكس

عرَّفه الماتن بقوله: **(وَهُوَ أَنْ يُصَيَّرَ)** أي يُجعل **(الْمَوْضُوعُ)** في الذكر **(مَحْمُولًا، و)** يُجعل **(الْمَحْمُولُ)** في الذكر **(مَوْضُوعًا)**، وإنما قيدنا الموضوع والمحمول بقولنا: «في الذكر»؛ لئلا يرِدَ ماقيل: إنَّ المعتبر في جانب الموضوع هو الذات، وفي جانب المحمول هو الوصف، وظاهرُ أنَّ الذات لا ينقلب وصفًا ولا الوصف ذاتًا، وبيانه: أنَّ العكس لا يُصيِّر ذات الموضوع محمولًا ولا مفهوم المحمول موضوعًا، فإننا إذا قلنا: «الإنسان حيوان» أردنا بالإنسان أفراده وبالحيوان مفهومه، وإذا عكسنا وقلنا: «بعض الحيوان إنسان» انعكس الأمر، فنريد بالحيوان الأفراد وبالإنسانِ المفهوم؛ إذ قد تقرر أن المراد من الموضوع إنما هو الأفراد والذات، ومن المحمول إنما هو المفهوم، وبالجملة: العكس إنما هو حال اللفظ، والمعنى باقٍ على حاله.

(مَعَ بَقَاءِ الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ بِحَالِه) أي مع بقاء حكمهما على حاله، يعني إن كان الأصل موجبًا كان العكس أيضًا موجبًا، وإن كان الأصل سالبًا كان العكس أيضًا سالبًا.

وإنما اعتُبر بقاؤهما - أي السلب والإيجاب -؛ لأنهم تتبعوا القضايا ولم يجدوا في الأكثر بعدَ الجعْل المذكور صادقةً لازمة للأصلِ إلا موافقة له في الإيجاب والسلب.

(وَ) مع بقاء **(التَّصْدِيقِ والتَّكْذِيبِ بِحَالِه)** أي إن كان الأصل صادقًا بأي وجهٍ، كان العكس أيضًا صادقًا؛ لأنه لو لم يصدق عند صدق الأصل نحو قولنا: «كل حيوان إنسان» بالنسبة إلى قولنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ»، أو صدق لكن لا بطريق اللزوم بل بطريق الاتفاق، أي لا لعلاقة توجب ذلك، نحو: «كل إنسان مغاير للفرس» بالنسبة إلى قولنا: «كل فرس مغاير للإنسان»، أو بخصوص المادة، أي كون الموضوع مساويًا للمحمول، كقولنا: «كل ناطق إنسان» بالنسبة إلى قولنا: «كل إنسان ناطقٌ»، لايُعدُّ عكسًا.

وإنما اعتُبر بقاء الصدق؛ لأن العكس لازم للقضية، فلو فُرضِ صدقها يلزم صدق العكس، وإلا لزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم وهو محال.

ولم يعتبر بقاء الكذب؛ لأنه لا يلزم من كذب الملزوم (الأصل)كذب اللازم (العكس)؛ إذ يجوز أن يكون اللازم أعم من الملزوم، ولايلزم من كذب الأخص كذب الأعم، فإن قولنا: «كل حيوان إنسان» كاذب، مع صدق عكسه الذي هو قولنا: «بعض الإنسان حيوان».

نقد تعريف الأبهري للعكس

انتقد تعريف الماتن من عدة أوجه، أهمها اثنان:

١. إنه غير جامعٍ؛ لخروج عكس الشرطيات، فإن عنواني الموضوع والمحمول لا يطلقان على جزأيها، وأُجيب عنه: بأن المصنف قصد أن لايبحث عن عكس الشرطيات، إما للاختصار، أو للعلم به بالقياس إلى عكس الحمليات، فعرَّف العكس بحيث يوافق قصده.

٢. قول المصنف في التعريف «والتكذيب» خطأ؛ لأنه لا يلزم من كذب الملزوم

كذب اللازم كما سبق، وأجاب عنه المولى حسن الفناري بأن معنى قوله «والتصديق والتكذيب بحاله»، إن صدق الأصل صدق العكس، وإن كذب العكسُ كذب الأصلُ، كما هو شأن اللزوم، لا إن كذب الأصل كذب العكس كما فُهم، وفيه تأمل؛ لأنه لما كان المراد ببقاء الإيجاب والسلب والتصديق استمرار وجود كل واحدٍ منها في الأصل والعكس، بمعنى أنه إن وجد الإيجاب مثلًا في الأصل وجد أيضًا في العكس.. دلَّ سوق الكلام على أنَّ المراد بقاء التكذيب كذلك، أي إن وجد التكذيب في الأصل وجد أيضًا في العكس، حتى يكون الكلام على نسق واحد، ولو حمل على قول الفناري لزم أن يكون قيدًا زائدًا على التعريف لتمام الحد بدونه؛ لأنه لما عُلم أن صدق الأصل يستلزم صدق العكس.. عُلم أن كذب العكس يستلزم كذب الأصل؛ لأن كذب اللازم يستلزم كذب الملزوم، وإلا لزم وجود الملزوم بدون اللازم، وهو باطل.

عكس النقيض

وهو على نوعين: عكس النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف، فأما الأول فهو تبديل الطرف الأول من القضية بنقيض الثاني منها، والثاني بنقيض الأول منها مع بقاء الصدق والكيف، وسُمِّيَ موافقًا لتوافق طرفيه ايجابًا وسلبًا، ومثاله: «كل إنسان حيوان»، «كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان».

وأما الثاني فهو تبديل الطرف الأول من القضية بنقيض الثاني، والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف، وسُمِّيَ مخالفًا لتخالف طرفيه ايجابًا وسلبًا، ومثاله: «كل إنسان حيوان»، «لاشيء مما ليس حيوانًا بإنسان»، ولم يذكره الماتن لقلة استعماله في العلوم والإنتاجات.

عكس الموجبات

(**الْمُوجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ لَا تَنْعَكِسُ كُلِّيَّةً**)؛ لئلا ينتقض بمادة يكون المحمول فيها أعمَّ من الموضوع، فإذا جُعل ذلك المحمول الأعم موضوعًا، والموضوع الأخص محمولًا، يكون الحمل فيها بالأخص على الأعم، وذلك لا يصدق كليًا (**إِذْ يَصْدُقُ قَوْلُنا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَمْ يَصْدُقْ: كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ**) لعدم جواز حمل الأخص على كل أفراد الأعم،

وإلا يلزم أن لا يكون الأخصُّ أخصَّ ولا الأعمُّ أعمَّ **(بَلْ تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً)**؛ إذ هي اللازم المنضبط، وأما صدق العكس الكلي فيما يكون المحمول فيه مساويًا للموضوع نحو: «كل إنسان ناطق»، و«كل ناطق إنسان»، فليس لزومًا، بل لخصوص المادة، وإلا لما تخلف في صورةٍ ما إذا كان الموضوع أعمَّ من المحمول، ومعلوم أنَّ قواعد هذا العلم مبنية على الاطراد، فحيث تخلف الحكم في مادةٍ ما لم تعتبر قاعدة **(لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا)** علة لانعكاس الموجبة الكلية جزئية **(كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوانٌ يَصْدُقُ: بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ)**، ثم شرع في إثبات هذا العكس بدليل الافتراض[1] فقال: **(فَإِنَّا نَجِدُ شَيْئًا مُعَيَّنًا)** وهو أفراد ذات الإنسان من زيد وعمرو وبكر مثلًا **(مَوْصُوفًا بِالْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانِ، فَيَكُونُ بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانًا)**؛ لأنا إذا وجدنا ذاتًا موصوفةً بصفتين، فلنا أن نجعل تلك الذات الموصوفة بإحدى الوصفين موضوعًا، والوصف الآخر محمولًا عليها، وبيانه تفصيلًا: أن نفرض ذات الموضوع شيئًا معينًا ويحمل عليه وصف المحمول تارةً ووصف الموضوع تارةً أخرى فيحصل مقدمتان على صورة الشكل الثالث وينتج المطلوب، مثلًا نفرض ذات الموضوع زيدًا ونحمل عليه وصف الحيوان تارةً فيحصل: زيد حيوان، وتارةً نحمل عليه وصف الإنسان فيحصل: زيد إنسان، ونرتب فنقول: زيد حيوان، وزيد إنسان، ونسقط الحد الأوسط فينتج بعض الحيوان إنسان وهو المطلوب.

(وَالْمُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ أَيْضًا) أي كالموجبة الكلية لا تنعكس كلية، بل **(تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً بِهَذِهِ الْحُجَّةِ)** وهي أنه إذا صدق: بعض الحيوان إنسان يلزم أن يصدق بعض الإنسان حيوان؛ لأنا نجد ههنا شيئًا معينًا موصوفًا بالحيوان والإنسان، فيكون: بعض الإنسانِ حيوانًا، وهو دليل الافتراض الذي تقدم.

عكس السالبات

(وَالسَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ تَنْعَكِسُ) سالبةً **(كُلِّيَّةً، وَذَلِكَ بَيِّنٌ فِي نَفْسِهِ)**، ثم شرع في إثبات هذا العكس بدليل الخُلف[2] فقال: **(فَإِنَّهُ إِذَا صَدَقَ)** قولنا: **(لَا شَيْءَ مِنَ الْحَجَرِ بِإِنْسَانٍ،**

---

(١) اعلم أن أدلة العكس ثلاثة: الافتراض والخُلف والعكس، وقد ذكر الماتن الأولين فقط .

(٢) وحاصله: أن نضم نقيض العكس مع الأصل لينتج محالًا.

صَدَقَ) قولنا: **(لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ)**، وإلا لصدق نقيضه، وهو «بعض الإنسان حجر»، فينعكس إلى قولنا: «بعض الحجر إنسانٌ»، وقد كان الأصل: «لاشيء من الحجر بإنسان».

وقد بيَّن عكس السوالب بدليل الخُلف ولم يبينه بطريق الافتراض؛ لأن الافتراض إنما يصدق عند وجود الذَّات، والسوالب لاتستلزم وجودَ الذات، بخلاف الموجِبات، فلا يكون الافتراض إلا في الموجبات.

(وَالسَّالِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ لَا عَكْسَ لَهَا لُزُومًا) كليًا؛ إذ لو لزم لها عكس لانتقض بمادةِ يكون الموضوع فيها أعم من المحمول، وذلك **(لِأَنَّهُ يَصْدُقُ قَوْلُنا: بَعْضُ الْحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ)** لجواز سلب الخاص عن بعض أفراد العام، **(وَلَا يَصْدُقُ عَكْسُه)** وهو بعض الإنسان ليس بحيوان؛ لعدم جواز سلب العام عن بعض افراد الخاصِّ؛ لامتناع وجود الخاصِّ بدون العام.

ولم يذكر الماتن عُكوس المهملات والشخصيات؛ لكون المهملات بمنزلة الجزئيات، وعدم الاعتداد بالشخصيات في العلوم، أما عكس الشرطيات تفصيلًا فيطلب في المطولات.

خلاصة

أولًا - عكس القضايا الحملية:

١. الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية، ومثالها: «كل ماء سائل»، تنعكس إلى «بعض السائل ماء».

٢. الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية، ومثالها: «بعض النبات مأكول»، تنعكس إلى «بعض المأكول نبات».

٣. السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية، ومثالها: «لاشيء من الزنا هو مباح»، تنعكس إلى «لاشيء من المباح هو زنا».

٤. السالبة الجزئية لا عكس لها.

ثانيًا – عكس القضايا الشرطية المتصلة[١]:

١. الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية، ومثالها: «كلما اعتصم المسلمون بحبل الله تولاهم الله ونصرهم»، تنعكس إلى «قد يكون إذا تولى الله المسلمين ونصرهم فقد اعتصموا بحبل الله».

٢. الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية، ومثالها: «قد يكون إذا حافظ المسلم على صلاته انتهى عن الفحشاء والمنكر»، تنعكس إلى «قد يكون إذا انتهى المسلم عن الفحشاء والمنكر فقد حافظ على صلاته».

٣. السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية، ومثالها: «ليس البتة إذا كان الشيء إنسانًا كان فرسًا»، تنعكس إلى «ليس البتة إذا كان الشيء فرسًا كان إنسانًا».

٤. السالبة الجزئية لاعكس لها.

---

(١) المتصلة اللزومية السالبة الجزئية، والمتصلة الاتفاقية مطلقًا، والمنفصلة بأسرها، لاعكس لها (كلنبوي على إيساغوجي، ص٤٩).

الباب الخامس

مقاصد التصديقات

اعلمْ أنَّ الاستدلال هو ايصال معلوم تصديقي أو أكثر إلى مجهول تصديقي، أي هو استنتاج قضية مجهولة من قضية أو عدة قضايا معلومة، وينقسم إلى قسمين:

١. **الاستدلال المباشر**: وهو ايصال معلوم تصديقي **واحد** إلى مجهول تصديقي، أي هو استنتاج قضية مجهولة من قضية واحدة معلومة، ويشمل التناقض والعكس، وقد مرَّ معنا في أحكام القضايا.

٢. **الاستدلال غير المباشر**: هو ايصال أكثر من معلوم تصديقي إلى مجهول تصديقي، أي هو استنتاج قضية مجهولة من عدة قضايا معلومة، ويشمل القياس والاستقراء والتمثيل، ووجه انحصاره في هذه الثلاثة أنه: إما أن يكون بالكلي على الجزئي وهو القياس، وإما بالجزئي على الكلي وهو الاستقراء، وإما بالجزئي على الجزئي وهو التمثيل.

الفصل الأول

تعريف القياس

لما كان القياس هو المطلب الأعلى والمقصد الأقصى من الاصطلاحات المنطقية بالنسبة إلى سائر الاصطلاحات؛ لأنه العمدة في تحصيل المطالب اليقينية، بدأ به فقال:

(الْقِيَاسُ) وهو لغةً: تقدير شيءٍ على مثال شيءٍ آخر، وأما اصطلاحًا فـــ**(هُوَ قَوْلٌ مؤَلَّفٌ مِنْ أَقْوَالٍ مَتَى سُلِّمَتْ لَزِمَ عَنْهَا لِذَاتِهَا قَوْلٌ آخَرُ)**.

شرح قيود التعريف

١. قولٌ: جنسٌ – معقولًا أو ملفوظًا[(١)] – شاملٌ لجميع الأقوال، أي المركبات.

---

(١) اعلم أن القياس قسمان: معقول وملفوظ، أما المعقول: فهو الذي يتركب من القضايا المعقولة، والملفوظ هو الذي يتركب من القضايا الملفوظة، والأول هو القياس حقيقةً، والثاني مجازًا؛ لدلالته على القياس المعقول؛ لأن نظر المنطقي ينصب أولًا وبالذات على المعنى.

٢. مؤلف: اسم مفعول جيءَ به ليتعلق به حرف الجرّ[١] الذي بعده (من أقوال).
٣. من أقوال: أي اثنين فما فوق؛ لأن الجمع عند المناطقة مافوق الواحد بخلاف أهل العربية فإن أقل الجمع عندهم ثلاثة، فخرج به القول (القضية) الواحد؛ لأنه لايسمى قياسًا، وإن لزم عنه لذاته قول آخر، كعكس المستوي وعكس النقيض المخالف. ومثال القياس المؤلف من القولين ويسمى بسيطًا:

«العالم متغير»، و«كل متغير حادث»، ينتج: «العالم حادث»، ومثال المؤلف مما فوق القولين ويسمى مركبًا: «النباش[٢] آخذ للمال خُفيةً»، و«كل آخذ للمال خُفيةً فهو سارق»، و«كل سارق تقطع يده»، ينتج: «النَّباش تقطع يده».

٤. متى سُلمت: صفةٌ لأقوال، إشارة إلى أنَّ تلك الأقوال لا يلزم أن تكون مسلمة – أي مقبولة في نفسها – بل يلزم أن تكون بحيث لو سُلمت لزم عنها لذاتها قولٌ آخر؛ وذلك ليدخل في التعريف القياسُ الذي مقدماته صادقة والذي مقدماته كاذبة، كقولنا: «كل إنسان جماد»، و«كل جماد حمار»، فإنَّ هذين القولين وإن كانا كاذبين، إلا أنهما لو سُلما – تقديرًا – لزم عنهما قولٌ آخر وهو النتيجة: «كل إنسان حمارٌ».
٥. لَزِمَ: قيد يخرج به الاستقراء غير التام والتمثيل (وهو القياس الأصولي) غير منصوص العلة، فإنهما وإن سُلمت مقدماتُهما، لكن لا يلزم عنهما شيءٌ آخر؛ لإمكان التخلف في مدلولَيهما، ولهذا لا يفيدان اليقين.
٦. عنها: قيد يُخرج المقدمتين المستلزمتين لإحداهما، كقولنا: «زيد قائم»، و«عمرو ذاهب»، فإنَّ هاتين القضيتين تستلزمان إحداهما استلزام الكل من حيث هو كل للجزءِ،

---

(١) إذ لابدَّ لحروف الجرِّ – إلا الزائدَ منها – من مُتعلَّق: فعلٍ، أو شبههِ كاسم الفاعل والمفعول والمصدر ونحوها، أو معنى الفعل وهو كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كأسماء الأفعال والظروف (شرح الأيوبي على الإظهار).
(٢) هو الذي يسرق أكفان الموتى بعد الدفن.

فحصول الجزء ليس موقوفًا على حصول الكل بل الأمر بالعكس(١)، فلا يكون لكل واحدة منهما دخل في حصول الأخرى، وإلا يلزم أن يكون الجزء مستلزمًا للكل، والمفروض بخلافه (أي أن الجزء لايستلزم الكل)، ولهذا لو حذفت إحداهما بقيت الأخرى حاصلة، فمعنى لزوم القول الآخر عن الأقوال أنَّ لكل قولٍ منها دخلًا في حصول الآخر.

٧. لذاتها: يُخرج مثل القياس الذي يلزم عنه بعد التسليم قولٌ آخر، لكن لا لذاته، بل بواسطة مقدمة أجنبية(٢)، كما في قياس المساواة (٣): وهو مايتركب من قولين بحيث يكون متعلَّقُ محمول أوَّلِهما موضوعَ الآخر، كقولنا: «[أ] مساوٍ لـ[ب]»، و«[ب] مساوٍ لـ[ج]»(٤)، فيلزم من هذين القولين أنَّ «[أ] مساوٍ لـ [ج]»، لكن لا لذاتها بل بواسطة مقدمة أجنبية، وهي أنَّ كلَّ مساوٍ للمساوي للشيء مساوٍ لذلك الشيء، فإن لم تصدق تلك المقدمة لم يلزم منها قولٌ آخر، كما في قولنا: «[أ] مُباينٌ لـ[ب]»، و«[ب] مُباينٌ لـ[ج]»، ولايلزم منه أنَّ «[أ] مُباينٌ لـ[ج]»؛ لأنَّ مباين المباين للشيء لا يلزم أن يكون مباينًا له(٥).

وكذا إذا قلنا: «[أ] نصف لـ[ب]»، و«[ب] نصف لـ[ج]»، فلايلزم منه أنَّ «[أ]

---

(١) مثل الحلوى، فهي كل مركب من العسل والسمن والدقيق، فحصول العسل مثلًا ليس موقوفًا على حصول الحلوى؛ لأنه يوجد العسل بدون الحلوى، بل حصول الكل موقوف على حصول الجزء؛ لأنه إذا لم يكن كل من العسل والسمن والدقيق، فمن أي شيء ستتركب الحلوى وعلى أي شيء سيطلق اسم الحلوى؟ (سيف الغلاب، ص ١٥٥ – ١٥٦).

(٢) أي المقدمة الغريبة غير اللازمة لإحدى المقدمتين.

(٣) تسمية للكلي باعتبار مايوجد في بعض أفراده، وإنما أخرجوا قياس المساواة عن التعريف لعدم إنتاجه مطردًا واختلافه بحسب اختلاف المواد كما أخرجوا الضروب العقيمة لعدم اطراد نتائجها واختلافها في الانتاج، قاله عبد الحكيم السيالكوتي (حاشية العطار على شرح الخبيصي، ص ٣٦٩).

(٤) توضيحه: [أ] موضوع، و[مساوٍ] محمول، و[ب] متعلق محمول المقدمة الأولى وموضوع المقدمة الثانية في الوقت نفسه. ومثاله: «الضاحك مساوٍ للناطق»، و«الناطق مساوٍ للإنسان»، ينتج: «الضاحك مساوٍ للإنسان»، فالضاحك موضوع، ومساوٍ محمول، والناطق متعلق المحمول في المقدمة الأولى، وهو موضوع المقدمة الثانية.

(٥) توضيحه: «الواحد نصف الاثنين»، و«الاثنان نصف الأربعة»، فلا يلزم أن«الواحد نصف الأربعة».

نصفٌ لـ[ج]»؛ إذ لايصدق أنَّ نصف النصف نصفٌ.

٨. قول آخر: هو النتيجة، فمعنى آخرِيَّتِها، أن لاتكون عين المقدمتين أو عين إحداهما، وأن لا تكون غيرَهما أو غير كلِّ واحدةٍ منهما، وأما أن لاتكون جزءًا من إحداهما فغيرُ ملتزم؛ إذ لايلزم من مغايرة شيء لشيء أن يكون مغايرًا لكل جزء منه.

وإنما شُرط آخرِيَّتُها؛ لأنها:

- إن كانت عين المقدمتين، كما إذا قلنا: «العالم متغير»، و«كل متغير حادث»؛ لأنَّ «العالم متغير»، و«كل متغير حادث»، يلزم منه التَّكلم بالهذيان؛ أي: الكلام غير المفيد.
- وإذا كانت عينَ إحداهما، كما إذا قلنا: «العالم حادث»؛ لأنه متغير، و«المتغير عالم»، و«العالم حادث»، تلزم المصادرة: وهي كون المدَّعَى جزءًا من الدليل، وهذا لايفيد المطلوب؛ لاشتماله على الدَّور المهروب عنه(١).

خاتمة في ارتباط المقدمتين بالنتيجة

في إفادة النظر الصحيح للنتيجة أربعة مذاهب(٢):

الأول: أن النتيجة لازمة للنظر لزومًا عقليًا لاتنفك عنه؛ بمعنى أن من علم المقدمتين امتنع أن لايعلم النتيجة، فالعلم بالنتيجة لازم المقدمتين، كلزوم الرؤية للمرئي، وهو مذهب إمام الحرمين، واختاره الرازي وشهره الغزالي.

الثاني: أنَّ العلم بالنتيجة عادي يمكن تخلفه عن النظر؛ لأن النظر مخلوق لله تعالى، والعلم بالنتيجة يوجد عنده لا بهِ، وهذا مذهب الإمام الأشعري.

الثالث: أن العلم بالنتيجة متولد عن النظر، بجعل النظر مقدورًا للناظر مباشرة، فالنتيجة متولدة عنه، كتولد حركة الخاتم عن حركة الإصبع، وهذا مذهب المعتزلة المبني على أصل باطل وهو أن العبد يخلق أفعال نفسه، وقد ثبت أنه لاتأثير للعبد في شيء من

---

(١) لأنَّ معرفة المدعى موقوفة على معرفة الدليل، فلو كان المدعى جزءَ الدليل يلزم أن تكون معرفة الدليل موقوفة على معرفة المدعى؛ لتوقف معرفة الكل على معرفة الجزء، فيلزم الدور وهو محال.

(٢) مستفاد من شرح الدمنهوري على السلم.

الأفعال الاختيارية.

الرابع: أن النتيجة معلول للنظر وهو علة، وهذا مذهب الفلاسفة القائلين بتأثير العلة، وهو باطل؛ لأن العلة لا تفارق معلولها، والنظر لايجامع النتيجة؛ لأنه ضد العلم فلا يجامعه، وقد قام البرهان على انتفاء تأثير العلة والطبيعة، وأنه تعالى هو الفاعل المختار.

الاستقراء

هو تصفح جزئيات ليحكم بحكمها على كلي يشملها، وهو على نوعين: تام وناقص.

١. **الاستقراء التام**: وهو تصفح **جميع** الجزئيات ليحكم بها على كلي يشملها، أو هو ثبوت حكم كلي في الماهية لثبوته في كل جزئياتها، ويسمى قياسًا مقسِّمًا؛ لأن فيه تقسيمًا، ولأنه مشتمل على أقسام متعددة[1]، كقولنا: «كل جسم إما جماد أو حيوان»، و«كل واحدٍ منهما متحيز»، فـ«كل جسم متحيز»، فإنه حُكم بثبوت التحيز في جميع أفراد الجسم (وهو كلي) لثبوته - أي التحيز - للجماد سواءٌ كان نباتًا أو غيرَه، وللحيوان سواءٌ كان إنسانًا أو غيرَه.

٢. الاستقراء الناقص: وهو تصفح **أغلب** الجزئيات ليحكم بها على كلي يشملها، أو هو ثبوت حكم كلي في الماهية لثبوته في **أغلب** جزئياتها، ومثاله قولنا: «كل حيوان يُحرك فكَّه الأسفل عند المضغ»، فالحيوان كلي حُكم عليه بثبوت تحرك الفك الأسفل عند المضغ، وذلك لأنَّا تتبعنا أكثر جزئيات الحيوان - أي أنواعه المندرجة تحته - كالإنسان والفرس والبقر والغنم وغيرها، فوجدناها تُحرك فكها الأسفل عند المضغ، فحكمنا بأن كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ، مع أنَّه غير ثابت لبعض أفراد الحيوان، فإنَّ التمساح نوع من أنواع الحيوان مع أنَّه لا يُحرك فكه الأسفل عند المضغ، بل يحرك فكه الأعلى.

---

(١) ويتركب من قضية منفصلة مانعة الخلو بالمعنى الأعم ومن حمليات بعدد أجزاء الانفصال، وكل حملية منها مشاركة لجزء آخر من أجزاء تلك المنفصلة، بحيث يتألف بين الأجزاء والحمليات أقيسة متغايرة في الحد الأوسط متحدة في النتيجة التي هي تلك الحملية، إما من شكل أو من أشكال مختلفة (سيف الغلاب، ص ١٥٤).

التمثيل

هو الاستدلال بثبوت الحكم في جزئي لثبوت ذلك الحكم في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما، ويسميه الفقهاء قياسًا، كما يُقال: «النبيذ حرام؛ لأنه مسكر كالخمر»، و«الخمر حرام»، فينتج: «النبيذ حرام»، فإنَّه يُستدل على ثبوت الحرمة للنبيذ بثبوته للخمر؛ لاشتراكهما في سبب الحرمة وهو الإسكار.

الفصل الثاني

أقسام القياس بحسب الصُورة

(وَهُوَ) أي: القياس **(إِمَّا اقْتِرَانِيٌّ)** وهو الذي لم تكن النتيجة أو نقيضها مذكورةً فيه بالفعل[١]، وهو:

- إما مركب من حمليتين **(كَقَوْلِنَا: كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ، وكُلُّ مُؤَلَّفٍ مُحْدَثٌ فَكُلُّ جِسْمٍ مُحْدَثٌ)**، وهو ليس بمذكور في القياس بالفعل، لا نفسُه ولانقيضُه، بل بالقوة لذكر مادته دون صورته.

- وإما مركبٌ من شرطيتين، كقولنا: «كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، و«كلما كان النهار موجودًا فالأرض مضيئة»، ينتج: «كلما كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئةٌ».

وإنما سُمِّيَ هذا اقترانيًا؛ لكون الحدود فيه - يعني الحد الأصغر والحد الأكبر والحدَّ الأوسط - مقترنةً غير مستثناةٍ[٢].

---

(١) بل تكون مذكورة فيه بالقوة؛ لأنَّ القياس مشتمل على مادتها وهو الموضوع والمحمول، ومادة الشيء ما يكون الشيء به بالقوة، كالخشب للسرير، فإنه سرير بالقوة، فإن انضم إلى ذلك التأليف المخصوص وهو الجزء الصوري.. حصل ذلك الشيء بالفعل، والمراد بالقوة: الاستعداد للحصول بالفعل (حاشية العطار، ص٩١).

(٢) ونقل العلامة العطار عن العصام في حاشية القطب أنَّ الأظهر أن يقال أنه سُميَّ اقترانيًا؛ لأن جمع المقدمتين فيه بحرف دال على الجمع واجتماع المقدمتين في التحقيق - أعني كلمة الواو العاطفة -، كما أن جمعها في مقابلة الحرف الاستثنائي (حاشية العطار، ص٩١).

(**وَإِمَّا اسْتِثْنَائِيٌّ**) وهو الذي تكون النتيجة أو نقيضها مذكورةً فيه بالفعل. وإنما سُميَّ استثنائيًا؛ لاشتماله على أداة الاستثناء، وهي «لكنَّ[١]» التي هي بمعنى «إلَّا» في الاستثناء المنقطع[٢].

- فمثال كون النتيجة مذكورةً فيه بالفعل (**كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ**)، «لكنَّ الشمس طالعةٌ» فينتج: «النهار موجودٌ».

- ومثال كون نقيض النتيجةِ مذكورًا فيه بالفعل، كقولنا: «إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود»، (**لَكِنَّ النَّهَارَ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ، فَالشَّمْسُ لَيْسَتْ بِطَالِعَةٍ**)، فنقيض النتيجة وهو «الشمس طالعة» مذكور فيه بالفعل.

اعتراض وجوابه

قد يُقال: إن ذكر النتيجة أو نقيضها بالفعل في القياس الاستثنائي ينافي وجوب مغايرة النتيجة لكل من الأقوال بناء على ماذُكر في تعريف القياس؛ ويُجاب عنه: بأنَّ المراد بذكر النتيجة ذكر جزئيها على الترتيب الذي وجد في النتيجة، وكذا المراد بذكر نقيضها؛ لأن المقدمة الأولى من القياس هي مجموع القضية الشرطية المركبة من الجزء الأول المسمى بالمقدم والجزء الثاني المسمى بالتالي، فتكون النتيجة جزء هذه المقدمة في الظاهر[٣]، والجزء يغاير الكل، وعلى الشق الثاني نقول أيضًا: إن النتيجة تغاير المقدمة الثانية؛ لأن المقدمة الثانية هي المشتملة على حرف الاستثناء، ولا إشكال في مغايرة النتيجة لهذه المقدمة الثانية؛ لأنها غير مشتملة على حرف الاستثناء وهذه مشتملة عليها، وغير المشتمل مغاير للمشتمل، فعُلم أن ذكر النتيجة في الاستثناء بالفعل لاينافي كونها قولًا آخر.

---

(١) هذا في اصطلاح المناطقة، أما عند النحويين فهي من الحروف المشبهة بالفعل.

(٢) هو الذي يكون فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه، كقوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧].

(٣) قوله (في الظاهر) فيه إشارة إلى الفرق بين النتيجة من حيث إنها هي، ومن حيث إنها جزء المقدمة؛ لأنَّ النتيجة من حيث هي هي مشتملة على الحكم، ومن حيث إنها جزء من المقدمة غيرُ مشتملة على الحكم؛ لأن الحكم اشتمل على كل المقدمة، والشيء الواحد يختلف باختلاف الحيثيات (سيف الغلاب، ص١٦٠).

ولما فرغ من تعريف القياس ومن تقسيمه إلى قسمين، أراد أن يشرع في بيان أحكامه وشروطه وتسمية أجزائه، وقدَّم القياس الاقتراني على ذكر القياس الاستثنائي؛ لأن الأول هو الأكثر الشايع في الاستعمالات لإثبات المطلوبات، وبه تُحَصَّل المجهولات من التصديقات، وأنه يتركب من الحمليات والشرطيات من المقدمات، وهو بخلاف القياس الاستثنائي المركب من الشرطيات.

أركان القياس الاقتراني

القياس الاقتراني الحمليُّ[١] الساذج[٢]، لامحالة يشتمل على حدودٍ ثلاثة: موضوع المطلوب، ومحموله، والمكرر بينهما في المقدمتين، فنقول:

(**وَالْمُكَرَّرُ بَيْنَ مُقَدِّمَتَي الْقِيَاسِ**) والمراد بالمقدمتين القضيتان اللتان جُعلتا جزأي القياس، فالمكرر بينهما سواءٌ كان موضوعًا أو محمولًا أو مقدمًا أو تاليًا (**يُسَمَّى حَدّاً أَوْسَطَ**) أما تسميته حدًا: فلأنَّ ماتنحل إليه المقدمة كالموضوع والمحمول يُسمى حدًا، لكونه طرفًا للنسبة. وأما تسميته أوسطَ: فلتوسطه بين طرفي المطلوب، كـ«المؤلف» في المثال المذكور في المتن.

والغرض من اتيان الحد الأوسط في جنس القياس هو اثبات محمول المطلوب - بوساطة ذلك المكرر - على موضوع المطلوب الذي ثبوت المحمول عليه- أي على الموضوع – غير معلوم، فبسبب وساطة هذا المكرر يحصل العلم بثبوت محمول المطلوب على موضوعه؛ فلذا قيل: إنَّ الموصِلَ إلى المطلوب هو الحد الأوسط فقط.

(**وَمَوْضُوعُ الْمَطْلُوبِ**) في الحملية، ومقَدَّمه في الشرطية (**يُسَمَّى حَدّاً أَصْغَرَ**)؛ لأنه أخصُّ في الأغلب، والأخص أقلُّ أفرادًا، فيكون أصغرَ (**وَمَحْمُولُه**) في الحملية، وتاليه في

---

(١) يكون القياس حمليًا إذا كان مركبًا من الحمليات.

(٢) يكون القياس ساذجًا إذا رُكب من الحمليات فقط، أو ركب من المتصلات فقط فيكون متصليًا ساذجًا، أو رُكب من المنفصلات فقط فيكون منفصليًا ساذجًا، فعلم أنَّ الساذج يقابله المختلط بأن رُكب من حملية ومتصلة، أو من حملية ومنفصلة، أو من متصلة ومنفصلة (سيف الغلاب، ص ١٦١).

الشرطية (**يُسَمَّى حَدًّا أَكْبَرَ**)؛ لأنه أعمُّ في الأغلب، والأعم أكثر أفرادًا، فيكون أكبر[١].

(**وَالْمُقَدِّمَةُ الَّتِي فِيهَا الْأَصْغَرُ تُسَمَّى الصُّغْرَى**)؛ لاشتمالها على حد الأصغر، فتكون الصغرى حينئذ بمعنى ذات الأصغر وصاحبته، وقيل يجوز أن يكون من قبيل تسمية الكل باسم الجزء، أي تسمية المقدمة باسم موضوعها[٢] (**وَالَّتِي فِيهَا الْأَكْبَرُ تُسَمَّى الْكُبْرَى**)؛ لاشتمالها على الأكبر، فتكون بمعنى ذات الأكبر.

وتسمى الصغرى والكبرى بالمقدمة أيضًا؛ لتقدُّمها على القول اللازم، والقول اللازم باعتبار حصوله من القياس يُسمى نتيجةً، وباعتبار استحصاله منه يُسمى مطلوبًا.

واقتران الصغرى والكبرى في الإيجاب والسَّلب، وفي الكلية والجزئية يُسمى قرينة[٣] وضربًا؛ لكون الصغرى مقترنة بالكبرى ومضروبةً فيها.

أشكال القياس

(**وَهَيْئَةُ التَّأْلِيفِ**) أي: الهيئة الحاصلة (**مِنَ**) اقترانِ (**الصُّغْرَى وَالْكُبْرَى تُسَمَّى شَكْلًا**[٤]) تشبيهًا لها بالهيئة العارضةِ للجسم؛ لأنَّ الشكل عند أهل اللغة إنما يُطلق على الهيئة الجِسْمية الحاصلة من إحاطة الحدِّ الواحد؛ أي: النِّهايةِ الواحدةِ، كما في الكُريَّات، أو

---

(١) وإنما قيد أخصية الموضوع وأعمية المحمول بالأغلب؛ لأنهما قد يكونان متساويين، نحو: كل إنسان ضاحك، وكل ضاحك ناطق، ينتج: من الشكل الأول: كل ضاحك ناطق، وهما متساويان.

(٢) وقيل إن هذه الأسامي مبنية على التشبيه بقليل الأفراد لقليل الأجزاء وكثيرها لكثيرها فيكون استعمال الأصغر والأكبر والصغرى والكبرى على طريق الاستعارة المصرحة في الأصل ثم صار كل منها حقيقة عرفية.

(٣) أما تسميته بالقرينة؛ فلأنها عبارة عن أمر يدل على المقصود وينصب في الكلام أو في المقام، ولا يخفى أن هذا الاقتران أمر دال على النتيجة ومنصوب في الكلام. وأما تسميته بالضرب فإنه يحصل بسبب الاقتران المذكور ضرب من الشكل: أي نوع منه (العطار، ص٩٣).

(٤) قال االرازي في شرح الرسالة الشمسية للكاتبي (ص ١٤١): «. . واقتران الصغرى بالكبرى في إيجابهما وسلبهما وكليتهما وجزئيتهما يسمى قرينة وضربًا، والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدين الآخرين بحسب حمله عليهما أو وضعه لهما، أو حمله على أحدهما ووضعه للآخر تسمى شكلًا، وهو أربعة..»، فكان الأنسب بالماتن التعبير بالأصغر والأكبر بدلًا من الصغرى والكبرى.

الحدودِ؛ أي: النِّهايات، كما في المضلَّعات، بالمقدار الذي هو عبارة عن الامتداد الطُّولي والعَرْضي والعُمْقي. وأما إطلاق الشكل على الهيئة المعنوية، فإنما هو على سبيل تشبيه الهيئة المعنوية بالهيئة الجسمية، فيكون من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس.

(**وَالْأَشْكَالُ أَرْبَعَةٌ**[١]**؛ لِأَنَّ الْحَدَّ الْأَوْسَطَ إِنْ كَانَ مَحْمُولًا فِي الصُّغْرَى وَمَوْضُوعًا فِي الْكُبْرَى فَهُوَ الشَّكْلُ الْأَوَّلُ**) كقولنا: «كل مسجد وقف»، و «كل وقف يحرم بيعه»، فينتج : «كل مسجد يحرم بيعه».

وإنما سُميَ بالشكل الأول؛ لأنه بديهي الإنتاج، وارد على حكم الطبع ومقتضى العقل، فإنَّ الطبيعة مجبولة على أن تنتقل من الشيء إلى الواسطة، بأن يتصور العقلُ أولًا ذلك الشيء، ثم يحكم عليه بالواسطة، بأن يحمل الواسطة عليه ثمَّ يحكم على الواسطة بشيءٍ آخر، بأن يحمل ذلك الشيء عليها، حتى يلزم من هذين الحُكمين - أعني الحكم على الشيء بالواسطة، والحكم على الواسطة بشيء آخر - الحكم على ذلك الشيء بشيءٍ آخر، فلهذا وُضع هذا الشكل في المرتبة الأولى.

(**وَإِنْ كَانَ بِالْعَكْسِ**[٢]) أي: إن كان الحدُّ الأوسط موضوعًا في الصغرى ومحمولًا في الكبرى (**فَهُوَ**) الشكل (**الرَّابِعُ**) كقولنا: «كل أكل عمدٍ يفسد الصوم»، و«لاشيء من التنفس بأكل عمدٍ»، فينتج: «بعض مايفسد الصوم ليس بتنفس»، (**وَإِنْ كَانَ**) الحدُّ الأوسط (**مَوْضُوعًا فِيهِمَا**) أي: في الصغرى والكبرى (**فَهُوَ**) الشكل (**الثَّالِثُ**) كقولنا: «كل سارق خائن»، و«كل سارق تقطع يده»، فينتج: «بعض الخائن تقطع يده»، (**وَإِنْ كَانَ**) الحد الأوسطُ (**مَحْمُولًا فِيهِمَا فَهُوَ**) الشكلُ (**الثَّانِي**) كقولنا: «كل مابين السرة والركبة عورة»، و«لاشيء مما يحل النظر إليه بعورة»، فينتج: «لاشيء مما بين السرة والركبة يحل النظر إليه».

---

(١) منحصرة فيها انحصارًا عقليًا؛ لأن الحد الأوسط: إما محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى، أو بالعكس، أو موضوع فيهما، أو محمول فيهما.

(٢) أي اللغوي لا الاصطلاحي الذي تقدم بيانه.

الفرق بين الأشكال الأربعة بحسب الماهية والشرف

وإنما كان هذا الشكل ثانيًا وما قبله ثالثًا؛ لأنَّ الثاني يُشارك الأول في أشرف مقدمتيه وهي الصغرى، من حيث اشتمالها على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول؛ لأنه الذي لأجله يُطلب المحمول، فكانت للصغرى أشرفية بهذا الاعتبار، فقدِّم على سائر الأشكال، فكان ثانيًا.

والثالث يشارك الأول في أخس مقدمتيه، وهي الكبرى من حيث اشتمالها على محمول المطلوب الذي هو أخس من الموضوع؛ لأنَّه إنما يُطلب لأجل الموضوع، فيكون أخسَّ من الموضوع، بخلاف الرابع؛ فإنه لا شَرِكَةَ له مع الأول أصلًا.

(فَهَذِهِ هِيَ الْأَشْكَالُ الْأَرْبَعَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْمَنْطِقِ) الفرق بينهما بحسب الماهية والشَّرف ما ذكرناه آنفًا، وأمَّا الفَرقُ بحسب الإنتاج:

- فالأول يُنتج المطالب الأربعة: الكليَّتين والجزئيَّتين.
- والثاني يُنتج السالبتين.
- والثالث والرابع يُنتجان الجزئيَّتين.

وأمَّا بحسَب الاشتراط:

- فالأول: بحسب الكيف إيجاب الصُّغرى، وبحسب الكمِّ كليةُ الكبرى.
- والثاني: بحسب الكيف اختلاف المقدمتين بالإيجاب والسلب، وحسب الكمِّ كلِّيةُ الكبرى.
- والثالث: بحسب الكيف إيجاب الصغرى، وبحسب الكمِّ كلِّيةُ إحدى المقدمتين.
- والرَّابع: بحسب الكيف والكمِّ: إما إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى، أو اختلافهما بالإيجاب والسلب مع كلية إحداهما.

أصالة الشكل الأول وردُّ بقية الأشكال إليه

قدّمنا سابقًا أن الشكل الأول بديهيُ الإنتاج، وارد على حكم الطبع ومقتضى

العقل؛ فهو لايحتاج إلى دليل، بخلاف البواقي؛ لذا جعلوه أصلًا، وردوا إليه بقية الأشكال **واستدلوا به عليها.**

فالشكل الثاني يرتد إلى الأول بعكس الكبرى، فيصير محمولها وهو الحد الأوسط موضوعًا ويصير موضوعها محمولًا، فيعود الأوسط محمولًا في الصغرى موضوعًا في الكبرى، فقولنا: «كل مابين السرة والركبة عورة»، و«لاشيء مما يحل النظر إليه بعورة»، يرجع إلى الأول بعكس الكبرى فتقول: و«لاشيء من العورة يحل النظر إليه».

والثالث يرتد إلى الأول بعكس الصغرى ليكون محمولًا فيها موضوعًا في الكبرى، فقولنا: «كل سارق خائن»، و«كل سارق تقطع يده»، يرجع إلى الشكل الأول بعكس الصغرى، فتقول: «بعض الخائن سارق».

والرابع يرتد إلى الأول بعكس الترتيب أو بعكس مقدمتيه جميعًا، فأما عكس الترتيب فبجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى، كما تقول: «كل وقف لايجوز بيعه»، و«كل مسجد وقف»، ينتج: «بعض ما لايجوز بيعه مسجد»، فإذا عكست الترتيب قلت: «كل مسجد وقف»، و«كل وقف لايجوز بيعه»، فينتج: «كل مسجد لايجوز بيعه»، ثم تعكس النتيجة إلى قولك: «بعض ما لايجوز بيعه مسجد»، وإما أن تعكس المقدمتين كما تقول في المثال الأول: «بعض مايفسد الصوم أكل عمد»، و«لاشيء من الأكل العمد بتنفس»، فينتج: «بعض مايفسد الصوم ليس بتنفس».

(وَالشَّكْلُ الرَّابِعُ مِنْهَا) أي: من هذه الأشكال **(بَعِيدٌ عَنِ الطَّبْعِ جِدّاً)**؛ لأنه لايُستنتج منه المطلوب إلا بالتعسر، ولمخالفته الأوَّل القريب من الطبع، الوارد على ترتيب مقتضى الطبيعة في كلتا مقدمتيه بأن يدخل الأصغر تحت الأوسط، والأوسط تحت الأكبر، فحينئذ يعلم دخول الأصغر تحت الأكبر. قال الإمام السنوسي في شرح مختصره في المنطق: «وهو- أي الشكل الرابع - في غاية البعد من الطبع؛ ولذلك أسقطه الفارابي وابن سينا والغزالي عن الاعتبار».

إشكال وجوابه

إذا كان الحد الأوسط موضوعًا في الصغرى، ومحمولًا في الكبرى في الشكل الرابع،

فيكون أحد المكرَّرَين - وهو الحد الأوسط بعينه - واقعًا في أول القياس، والآخر منها في آخره، فيكون طرفا المطلوب اللذان وقع أحدهما محمولًا في الصغرى وثانيهما موضوعًا في الكبرى في القياس واقعَين بين المكرَّرَين حال كونهما مقرونَين، فينبغي أن يكون إنتاج الرابع أوضح الإنتاجات؛ لأنَّ المقصود من تركيب القياس هو إيقاع المقارنة بين طرفي المطلوب، والمقارنة في الشكل الرابع حاصلةٌ بسبب كون موضوع المطلوب محمولًا في الصغرى وموضوعًا في الكبرى دون الأشكال الباقية، فما وجه حكم المنطقيين عليه بأنه بعيدٌ عن الطبعِ؟

وجوابه: أنَّ المقارنة الحاصلة فيه تُشبه المصادرة[1] على المطلوب؛ لأن أحد المكرَّرَين واقع في آخر القياس والآخر في أوله، ولو أُخذا لحصلت النتيجة جزءًا من الدليل، وأيضًا لما وقع في الشكل الرابع موضوع المطلوب محمولًا في الصغرى، ومحمول المطلوب موضوعًا في الكبرى، احتاج عند تركيب النتيجة - بعد اسقاط الحد الأوسط - إلى أن يُجعل المحمول موضوعًا والموضوع محمولًا، فيحتاج إلى تغيِيرَين، ولهذا جُعل بعيدًا عن الطبع لكثرة الأعمال عند استنتاج المطلوب، بخلاف الأشكال الباقية.

(وَالَّذِي لَهُ عَقْلٌ سَلِيمٌ وَطَبْعٌ مُسْتَقِيمٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى رَدِّ) الشكل **(الثَّانِي إِلَى)** الشكلِ **(الْأَوَّلِ)** في استنتاجه؛ لأنه لغاية قُربه من الأول - لمشاركته إياه في صغراه التي هي أشرف المقدمتين - ينقاد باستقامة الطبع للنتيجةِ، من غير طلب رده إلى الأول، بخلاف الثالث والرابع، فإنهما بعيدان عن الأولِ بالنسبة إلى الثاني؛ لأن الثالث وإن شارك الأول، إلا أن شركته له في أخس مقدمتيه، والرابع لا شركة له أصلًا.

شروط إنتاج الأشكال الأربعة

للقياس الاقتراني – سواء أكان حمليًا أم شرطيًا – شروط عامة أساسية يجب توفرها

---

(١) المصادرة هي جعل نتيجة الدليل واحدة من مقدمتيه، مع تغيير في اللفظ يوهم فيه المستدلُ التغاير بينهما في المعنى، كأن تقول: هذا أسد، وكل أسد فهو ليث، فهذا ليث. فإن النتيجة وهي قولك: هذا ليث، هي بعينها صغرى الدليل القائلة: هذا أسد، غير أنه أبدل لفظ الأسد بلفظ الليث، وهما مترادفان. وينبغي اجتناب المصادرة في التناظر؛ لما فيها من الإيهام.

فيه ليكون منتجًا إلى جانب الشروط الخاصة بكل شكل من الأشكال الأربعة.

الشروط العامة للإنتاج

١. تكرر الحد الأوسط بنفسه في المقدمتين من غير اختلاف، وإلا لما وجد الارتباط بين الطرفين.

٢. إيجاب إحدى المقدمتين، فلا إنتاج من سالبتين.

٣. كلية إحدى المقدمتين، فلا إنتاج من مقدمتين جزئيتين.

٤. النتيجة تتبع أخس المقدمتين؛ لأن النتيجة متفرعة عن المقدمتين معًا، فلا يمكن أن تزيد عليهما فتكون أقوى منهما، نعم: يمكن أن تكون أقل منهما وأضعف، كما في بعض ضروب الشكل الثالث والرابع، حيث تنتج من الكليتين الجزئية. فليس المقصود من هذا الشرط أنه حتى إذا كانت المقدمتان متحدتين فلا بد أن تكون النتيجة مساوية لهما في الرتبة، وإنما المقصود منه أنه **إذا كانت المقدمتان مختلفتين فالنتيجة تتبع أخس المقدمتين.**

٥. لا إنتاج من سالبة صغرى وجزئية كبرى. فلابد أن تفرض الصغرى كلية وإلا لاختل الشرط الثالث. ولابد أن تفرض الكبرى موجبة وإلا لاختل الشرط الثاني.

الشروط الخاصة للإنتاج

أولًا - شروط انتاج الشكل الثاني:

(وَإِنَّمَا يُنْتِجُ) الشكل **(الثَّانِي عِنْدَ اخْتِلَافِ مُقَدِّمَتَيْهِ بِالْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ)** وأن تكون كبراه كلية. فقد علمت أن القياس يتألف من مقدمتين: صغرى وكبرى، فالصغرى إما موجبة كلية أو موجبة جزئية أو سالبة كلية أو سالبة جزئية، والكبرى كذلك، فهذه ستة عشر ضربًا[١] لكل شكل من الأشكال الأربعة.

أما الشكل الأول فسيأتي الكلام على ضروبه في المتن تفصيلًا، وأما الشكل الثاني فإنما ينتج نتيجة مطردة بشرطين: الأول اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب، والثاني أن تكون كبراه كلية.

---

(١) الضرب هو الهيئة الحاصلة للقياس من جهة كم المقدمتين وكيفهما، أما الشكل فهو هيئة القياس الحاصلة من اقتران الحد الأوسط بالأصغر والأكبر حسب الأوضاع العقلية الممكنة له وهي أربعة.

فالضروب المنتجة من الشكل الثاني أربعة فقط، هي:

١. الصغرى موجبة كلية، والكبرى سالبة كلية، والنتيجة: سالبة كلية، كقولنا: «كل صلاة رباعية تقصر في السفر»، و«لاشيء من الوتر يقصر في السفر»، فينتج: «لاشيء من الصلاة الرباعية بوتر».

٢. الصغرى سالبة كلية، والكبرى موجبة كلية، والنتيجة: سالبة كلية، كقولنا: «لاشيء من المفاعيل بمرفوع»، و«كل مبتدأ مرفوع»، فينتج: «لاشيء من المفاعيل بمبتدأ».

٣. الصغرى موجبة جزئية، والكبرى سالبة كلية، والنتيجة: سالبة جزئية، كقولنا: «بعض الدم تباح معه الصلاة»، و«لاشيء من الحيض تباح معه الصلاة»، فينتج: «بعض الدم ليس بحيض».

٤. الصغرى سالبة جزئية، والكبرى موجبة كلية، والنتيجة: سالبة جزئية ، كقولنا: «بعض مايخرج من السبيلين يفسد الصوم»، و«لاشيء من البول بمفسد للصوم»، فينتج: «بعض مايخرج من السبيلين ليس ببول».

وبما أنَّ الماتن لم يذكر شروط انتاج الشكلين الثالث والرابع وضروبهما المنتجة، فنرى من المناسب بيان ذلك باختصار.

ثانيًا - شروط انتاج الشكل الثالث:

يشترط لإنتاج الشكل الثالث باطراد أمران:

الأول: بحسب الكيف، وهو أن تكون المقدمة الصغرى من مقدمتيه موجبة.

الثاني: بحسب الكم، وهو أن تكون إحدى مقدمتيه: الصغرى أو الكبرى كلية، فإذا تخلف شرط من هذين كان عقيمًا، أي لم ينتج باطراد.

والمنتج في هذا الشكل ستة ضروب، يتحقق فيها الشرطان معًا. والعقيم منها عشرة أضرب، لعدم تحقق الشرطين فيها. فأما ضروبه المنتجة فهي:

١. المقدمتان موجبتان كليتان والنتيجة موجبة جزئية، نحو: «كل إنسان جسم»، و«كل إنسان حيوان»، ينتج: «بعض الجسم حيوان».

٢. الصغرى موجبة كلية، والكبرى موجبة جزئية، والنتيجة موجبة جزئية، نحو: «كل بحريني خليجي»، و«بعض البحرينيين متعلم»، ينتج: «بعض الخليجيين متعلم».

٣. الصغرى موجبة كلية، والكبرى سالبة كلية، والنتيجة سالبة جزئية، نحو: «كل حيوان حساس»، و«لاشيء من الحيوان بجماد»، ينتج: «بعض الحساس ليس بجماد».

٤. الصغرى موجبة كلية، والكبرى سالبة، جزئية والنتيجة سالبة جزئية، نحو: «كل التفاح فاكهة»، و«ليس بعض التفاح بمر المذاق»، ينتج: «ليس بعض الفاكهة بمر المذاق».

٥. الصغرى موجبة جزئية، والكبرى موجبة كلية، والنتيجة موجبة جزئية، نحو: «بعض الزهر أحمر اللون»، و«كل الزهر جميل»، ينتج: «بعض أحمر اللون جميل».

٦. الصغرى موجبة جزئية، والكبرى سالبة كلية، والنتيجة سالبة جزئية، نحو: «بعض الإنسان حيوان»، و«لاشيء من الإنسان بجماد»، ينتج: «بعض الحيوان ليس بجماد».

تنبيه:

هذا الشكل لاينتج إلا جزئيًا، حتى ولو كان الضرب مركبًا من كليتين، وإنما كان كذلك لجواز أن يكون الأصغر فيه أعم من الأكبر فيمتنع الحكم بالأكبر على كل أفراد الأصغر إيجابًا وسلبًا كما رأيت في المثالين اللذين ذكرتهما للضرب الأول والثالث من هذا الشكل.

ثالثًا - شروط انتاج الشكل الرابع:

ويشترط لإنتاجه شرط واحد عام وهو ألا تجتمع فيه الخستان (السلب والجزئية) سواء أكانا في مقدمة واحدة أم في المقدمتين معًا، وسواء كان ذلك من جنس واحد كسالبتين أو جزئيتين، أو من جنسين كسالبة وجزئية، **ويستثنى من ذلك الشرط ضرب واحد فقط وهو الذي تكون فيه الصغرى موجبة جزئية فشرطه هنا كون الكبرى سالبة كلية،** فإن كانت الصغرى سالبة كلية انتجت مع الموجبة الكلية الكبرى، وإن كانت سالبة جزئية لم تنتج؛ لاجتماع الخستين فيها.

فحصل من ذلك أربعة أضرب، ثلاثة مع الموجبة الكلية الصغرى وواحد مع السالبة الكلية الكبرى أيضًا، ويستثنى من الصور العقيمة صورة واحدة فقط تجتمع فيها الخستان، ولكنها منتجة، وهي ماكانت صغراها موجبة جزئية، وكبراها سالبة كلية.

فتحصل لدينا أن الضروب المنتجة لهذا الشكل خمسة، هي:

١. موجبتان كليتان، والنتيجة موجبة جزئية، نحو: «كل إنسان حيوان»، و«كل ناطق إنسان»، ينتج: «بعض الحيوان ناطق».

٢. موجبتان: الصغرى كلية والكبرى جزئية، والنتيجة موجبة جزئية، نحو: «كل إنسان حيوان»، و«بعض الجسم إنسان»، ينتج: «بعض الحيوان جسم».

٣. سالبة كلية صغرى، وموجبة كلية كبرى، والنتيجة سالبة كلية، نحو: «لاشيء من الإنسان بفرس»، و«كل ناطق إنسان»، ينتج: «لا شيء من الفرس بناطق».

٤. موجبة كلية صغرى، وسالبة كلية كبرى، والنتيجة سالبة جزئية، نحو: «كل شجر نام»، و«لا شيء من المعدن بشجر»، ينتج: «ليس بعض النامي بمعدن».

٥. **صورة الاستثناء**، وهي موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى، والنتيجة سالبة جزئية، نحو: «بعض الحيوان إنسان»، و«لاشيء من الحجر بحيوان»، ينتج: «ليس بعض الإنسان بحجر».

الشكل الأول وضروبه

(وَالشَّكْلُ الْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي جُعِلَ مِعْيَارَاً) أي: ميزانًا **(لِلْعُلُومِ)**؛ لأنه هو الأصل من بين الأشكال، والباقية راجعةٌ إليه عند الاحتياجِ **(فَنُورِدُهُ هَهُنَا)** وحده مع ضروبه**(لِيُجْعَلَ دُسْتُوراً)** أي: قانونًا ومرجِعًا يُكتفى به، وتوطئةً لتفهيم الباقي **(وَيُسْتَنْتَجَ)** أي: يستحصلَ **(مِنْهُ الْمَطْلُوبُ)**.

ولما كان الشكل الأول واردًا على مقتضى الطبع، وكان دستورًا في هذا الفنِّ، والشكل الثاني لايحتاج من له عقل سليمٍ وطبع مستقيم إلى ردِّه إلى الأول في الاستنتاج، بخلاف الثالث والرابع، اهتمَّ الماتن بالأول والثاني، حيث تعرض لبيان شرطِ إنتاجِهما.

ولما كان الأول مستحقًا لمزيد الاهتمام، تصدى لبيان ضروبه أيضًا، فقال:

(**وَضُرُوبُهُ الْمُنْتِجَةُ أَرْبَعَةٌ**) والقياس العقلي يقتضي ستةَ عشرَ ضربًا، وهذا بناءً على أنه لاعبرة للقضية الشخصية والطبيعية في الإنتاج، وإلا فالقياس يقتضي أربعة وستين ضربًا[١]. أو على أنَّ الشخصية في قوة الجزئية أو الكلية، والطبيعية ساقطة عن درجة الاعتبار، وأنَّ المهملة في قوة الجزئية، فتكون القضية المعتبرة منها هي المحصورة فقط.

والمحصورات أربعٌ: الموجبة الكلية، والسالبة الكلية، والموجبة الجزئية، والسالبة الجزئية، وهي كلها معتبرة في الصغرى والكبرى، فإذا قُرنت إحدى الصغريات الأربع بإحدى الكبريات الأربع؛ يحصل ستةَ عشرَ ضربًا.

ولما كان شرط إنتاج الشكل الأول بحسب الكيف إيجاب الصغرى، وبحسب الكم كلية الكبرى، سقط بشرطي الإنتاج المذكورين اثنا عشر ضربًا، ثمانية بالشرط الأول وأربعة بالشرط الثاني، فبقي بعد الإسقاط أربعة أضربٍ منتجة، هي:

الضرب (**الْأَوَّلُ**) من موجبتين كليتين، وينتج موجبة كلية (**كَقَوْلِنَا: كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ، وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ مُحْدَثٌ، فَكُلُّ جِسْمٍ مُحْدَثٌ**).

(**وَ**) الضربُ (**الثَّانِي**) من موجبة كلية صغرى، وسالبة كلية كبرى، ينتج: سالبة كلية (**كَقَوْلِنَا: كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الْمُؤَلَّفِ بِقَدِيمٍ، فَلَا شَيْءَ مِنَ الْجِسْمِ بِقَدِيمٍ**).

(**وَ**) الضربُ (**الثَّالِثُ**) من موجبة جزئية صغرى، وموجبة كلية كبرى، ينتج: موجبة جزئية (**كَقَوْلِنَا: بَعْضُ الْجِسْمِ مُؤَلَّفٌ، وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ حَادِثٌ، فَبَعْضُ الْجِسْمِ حَادِثٌ**).

(**وَ**) الضربُ (**الرَّابِعُ**) من موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى، ينتج: سالبة جزئية (**كَقَوْلِنَا: بَعْضُ الْجِسْمِ مُؤَلَّفٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الْمُؤَلَّفِ بِقَدِيمٍ، فَبَعْضُ الْجِسْمِ لَيْسَ بِقَدِيمٍ**).

---

(١) حاصلة من ضرب الصغريات الثمانية في الكبريات الثمانية: الكلية الموجبة، والكلية السالبة، والجزئية الموجبة، والجزئية السالبة، والشخصية الموجبة، والشخصية السالبة، والطبيعية الموجبة، والطبيعية السالبة.

القياس الاقتراني بحسب التركيب

لـمَّا قسَّم القياس من قبلُ إلى الاقتراني والاستثنائي؛ أراد أن يبين أنَّ كل واحدٍ منهما من أي شيءٍ يتركبُ، فقال:

(وَ) القياس (**الْاقْتِرَانِيُّ**) ينقسم إلى قسمين رئيسيين: الأول: القياس الاقتراني الحملي، وهو المتركب من الحمليات المحضة ، والثاني: القياس الاقتراني الشرطي، وهو المتركب من الشرطيات المحضة، أو من الشرطيات والحمليات، وهذا القسم الثاني ينقسم بدوره إلى خمسة أقسام، فالمجموع ستة.

فهو [١] (**إِمَّا مُرَكَّبٌ مِنْ**) مقدمتين (**حَمْلِيَّتَيْنِ**) ويسمى قياسًا اقترانيًا حمليًا (**كَمَا**) بينَّا ذلك قريبًا، ومثاله ما (**مَرَّ**) في قولنا: «كل جسم مؤلف»، و«كل مؤلف محدث»، فينتج: «كل جسم مُحدث».

[٢] (**وَإِمَّا**) مُركبٌ (**مِنْ**) مقدمتين شرطيَّتين (**مُتَّصِلَتَيْنِ**) لزوميتين[١] (**كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، وَكُلَّمَا كَانَ النَّهَارُ مَوْجُوداً فَالْأَرْضُ مُضِيئَةٌ، يَنْتُجُ**) من اقتران هاتين المقدمتين: (**إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالْأَرْضُ مُضِيئَةٌ**)[٢].

[٣] (**وَإِمَّا**) مُركبٌ (**مِنْ**) مقدمتين شرطيَّتين (**مُنْفَصِلَتَيْنِ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ عَدَدٍ فَهُوَ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ، وَكُلُّ زَوْجٍ فَهُوَ: إِمَّا زَوْجُ الزَّوْجِ، أَوْ زَوْجُ الْفَرْدِ، يَنْتُجُ**) من هاتين المقدمتين (**كُلُّ عَدَدٍ فَهُوَ: إِمَّا فَرْدٌ، أَوْ زَوْجُ الزَّوْجِ، أَوْ زَوْجُ الْفَرْدِ**)[٣]؛ لأنَّ الصادق من المنفصلة الأولى إن كان الفردية فهي أحد أقسام النتيجة، وإن كان الزوجية - وهي

---

(١) لأنه لا فائدة في انتاج الأشكال المركبة من القضايا الاتفاقية؛ لأن العلم بالقياس في المركبة منها موقوف على العلم بوجود الحد الأصغر والأكبر في نفس الأمر، فيكونان معلومي الاجتماع من غير التفات إلى الأوسط، فلا يكون الأوسط محتاجًا إليه.

(٢) وهذا قياس من الشكل الأول؛ لأن المكرر تالٍ في الصغرى مقدم في الكبرى، وقس البواقي على ذلك.

(٣) اعلم أنَّ العدد إما أن يكون منقسمًا إلى المتساويين أو لا: فإن كان منقسمًا إلى المتساويين فهو الزوج كالاثنين مثلًا. وإن لم ينقسم إلى المتساويين بأن لا ينقسم أصلًا كالواحد، أو ينقسم إلى غير المتساويين كالثلاثة فهو الفرد. ثم الزوج إن انقسم إلى ماينقسم إلى المتساويين فهو زوج الزوج كالأربعة، وإلا فهو زوج الفرد كالستة.

منحصرة في قسمين - كان الصادقُ أحدَ قِسميها المذكورين في النتيجة أيضًا ، فتصدق النتيجة المركبة من الأقسام الثلاثة قطعًا.

[٤] **(وَإِمَّا)** مُركبٌ **(مِنْ)** مقدمة **(حَمْلِيَّةٍ وَ)** مقدمةٍ **(مَتَّصِلَةٍ)** سواء كانت المتصلة صغرى والحملية كبرى **(كَقَوْلِنَا: كُلَّمَا كَانَ هَذَا)** الشيءُ **(إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ، وَكُلّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ، يَنْتُجُ)** من هاتين المقدمتين **(كُلَّمَا كَانَ هَذَا)** الشيءُ **(إِنْسَانًا فَهُوَ جِسْمٌ)**، أو كانت الحملية صغرى، والمتصلة كبرى، كقولنا: «كل إنسان جسم»، و«كلما كان هذا الجسم ماشيًا فهو حيوان»، ينتج من الشكل الأول: «كُل إنسانٍ حيوان».

[٥] **(وَإِمَّا)** مُركبٌ **(مِنْ)** مقدمة **(حَمْلِيَّةٍ وَ)** مقدمةٍ **(مُنْفَصِلَةٍ)** سواء كانت المنفصلة صغرى والحملية كبرى **(كَقَوْلِنَا: كُلُّ عَدَدٍ إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ، وَكُلُّ زَوْجٍ فَهُوَ مُنْقَسِمٌ بِمُتَسَاوِيَيْنِ، يَنْتُجُ)** من هاتين المقدمتين **(كُلُّ عَدَدٍ هُوَ إِمَّا فَرْدٌ، أَوْ مُنْقَسِمٌ بِمُتَسَاوِيَيْنِ)**، أو كانت الحملية صغرى والمنفصلة كبرى، كقولنا: «كل إنسان حيوان»، و«كل حيوان إما أبيض وإما أسود»، ينتج: «كل إنسان إما أبيض وإما أسود».

[٦] **(وَإِمَّا)** مُركبٌ **(مِنْ)** مقدمة **(مُتَّصِلَةٍ وَ)** مقدمةٍ **(مُنْفَصِلَةٍ)** سواءٌ كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى **(كَقَوْلِنَا: كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ إِمَّا أَبْيَضُ وإِمَّا أَسْوَدُ، يَنْتُجُ)** من هاتين المقدمتين **(كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ إِمَّا أَبْيَضُ أَوْ أَسْوَدُ)**، أو كانت المنفصلة صغرى، والمتصلة كبرى، كقولنا: «كل إنسانٍ إما أبيض وإما أسود»، و«كلما كان هذا أبيض أو أسود فهو حيوان»، ينتج: «كلما كان هذا إنسانًا فهو حيوان».

تنبيه:

اعلمْ أنَّ الأشكال الأربعة تنعقد في كل واحدٍ من أقسام الشرطية، وتكون شرائطه وحال نتائجه في الكمية والكيفية كما في الحمليات من غير فرقٍ، إلا أن الماتن لم يذكر ههنا غيرَ الشكل الأول، فإن أردت الاستقصاء فيها فارجع إلى المطوَّلات.

القياس الاستثنائي بحسب التركيب

ولما فرغ من بيان القياس الاقتراني، شرع في بيان القياس الاستثنائي، فقال:

(**وَأَمَّا الْقِيَاسُ الاسْتِثْنَائِيُّ**) فهو مركب دائمًا من مقدمتين: إحداهما شرطيةٌ والأخرى استثنائية، أعني وضعَ أحد جزأي الشرطية – أي إيجابه –، أو رفعه – أي سلبه – ليلزم وضع جزئِها الآخرِ أو رفعه.

فأقسامه بحسب التركيب ستَّة عشر، وذلك لأنَّ الشرطية الموضوعة فيه لا تخلو من أن تكون متصلة، أو منفصلة حقيقية، أو مانعة الجمع، أو مانعة الخلو، وعلى كلٍ إما أن يستثنى عين المقدم أو نقيضه، أو عين التالي أو نقيضه، فهذه ستة عشر.

شروط إنتاج القياس الاستثنائي

١. أن تكون الشرطية المتصلة أو المنفصلة موجبة.

٢. كون الشرطية لزومية – لا اتفاقية – إذا كانت متصلة، وعنادية – لا اتفاقية – إذا كانت منفصلة.

٣. أحد الأمرين: إما كلِّية[١] الشرطية، أو كلِّية الاستثنائية[٢] (أي كلية إحدى مقدمتيه).

٤. كون المنفصلة الحقيقة مؤلفة من الشيء والمساوي لنقيضه، لامن الشيء ونقيضه.

إذا عرفت هذا (**فَالشَّرْطِيَّةُ الْمَوْضُوعَةُ فِيه**) أي: في القياس الاستثنائي (**إِذَا كَانَتْ مُتَّصِلَةً**) موجبةً لزومية، كلية الشرطية أو الاستثنائية، فالاستثناء فيها يُتصور على أربعة أوجه؛ لأنه إما أن يكون بعين المقدم، أو بنقيضه، أو بعين التالي، أو بنقيضه.

فالأول والرابع منتجان، والثاني والثالث عقيمان، وقد أشار إلى المنتِجَين بقوله: (**فَاسْتِثْنَاءُ عَيْنِ الْمُقَدَّمِ يُنْتِجُ عَيْنَ التَّالِي**)؛ لأنَّ المقدم ملزوم، والتالي لازم له، ووجود الملزوم يستلزم وجود اللازم، وإلا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم، فتبطل الملازمة (**كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ، فَهُوَ حَيَوَانٌ**)[٣].

---

(١) أي كلية الوضع أو الرفع.

(٢) والمراد بكلية الاستثناء ليس تحققه في جميع الأزمنة فقط، بل مع جميع الأوضاع التي لاتنافي وضع المقدم.

(٣) أما استثناء عين التالي فلا ينتج عين المقدم؛ لأن وجود اللازم لايستلزم وجود الملزوم، لجواز أن يكون اللازم أعمَّ، ووجود الأعم لايستلزم وجود الأخصِّ. وبيانه: لو قلنا: إن كان هذا إنسانًا فهو حيوان،

(**وَاسْتِثْنَاءُ نَقِيضِ التَّالِي يُنْتِجُ نَقِيضَ الْمُقَدَّمِ**)؛ لأنَّ انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم، وإلا لزم وجود الملزوم بدون اللازم، فتبطل الملازمة أيضًا (**كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ، فَلَا يَكُونُ إِنْسَانًا**)(١).

(**وَإِنْ كَانَتْ**) أي: الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي (**مُنْفَصِلَةً**)، لزِم أن تكون موجبة عنادية، سواء كانت حقيقية أو مانعة الجمع أو مانعة الخلو.

– فإن كانت حقيقية: فالاستثناء فيها يتصور على أربعة أوجهٍ كلها منتجة، اثنان باعتبار الوضع (الإيجاب)، واثنان باعتبار الرفع (السلب)؛ لأن وضع كل من الجزأين ينتج رفع الآخر، ورفع كل منهما ينتج وضعَ الآخر. وقد أشار إليه بقوله:

(**فَاسْتِثْنَاءُ عَيْنِ أَحَدِ الْجُزْأَيْنِ**) مقدمًا كان أو تاليًا (**يُنْتِجُ نَقِيضَ الْآخَرِ**)؛ لأن وجود أحد المعاندين يستلزم عدم الآخر، لامتناع الجمع بينهما، كقولنا: «العدد إما زوج أو فرد»، «لكنه زوج»، ينتج: «أنه ليس بفرد»، أو «لكنه فرد»، ينتج: «أنه ليس بزوج».

(**وَاسْتِثْنَاءُ نَقِيضِ أَحَدِهِمَا**) أي: الجزأين (**يُنْتِجُ عَيْنَ الْآخَرِ**)، لامتناع الخُلو بينهما، كقولنا: «العدد إما زوج أوفرد»، «لكنه ليس بزوج»، ينتج: «أنه فرد»، أو «لكنه ليس بفرد»، ينتج: «أنه زوج».

– وإن كانت مانعة الجمع: وهي المركبة من قضيتين كل منهما أخص من نقيض الأخرى، فالاستثناء فيها يُتصور أيضًا على أربعة أوجه: اثنان منها منتجان(٢)، وهما استثناء

لكنه حيوان، فلا ينتج فهو إنسان؛ لاحتمال كونه فرسًا أو غيره من أنواع الحيوان، فوجود اللازم (وهو كونه حيوانًا) لايستلزم وجود الملزوم (وهو كونه إنسانًا)؛ لأن اللازم (الحيوان) أعم، ووجود الأعم لايستلزم وجود الأخص.

(١) أما استثناء نقيض المقدم فلا ينتج نقيض التالي؛ لأنه لايلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم، لجواز كونِ الملزوم أخصَّ من اللازم، وانتفاء الأخص لايستلزم انتفاء الأعمِّ. وبيانه: لو قلنا: إن كان هذا إنسانًا فهو حيوان، لكنه ليس بإنسان، فلاينتج: فلايكون حيوانًا؛ لاحتمال كونه فرسًا أو غيره، فانتفاء الملزوم (وهو كونه إنسانًا) لايستلزم انتفاء اللازم (وهو كونه حيوانًا)؛ لأن الملزوم (وهو كونه إنسانًا) أخص من اللازم (وهو كونه حيوانًا)، وانتفاء الأخص لايستلزم انتفاء الأعم.

(٢) وأما العقيمان: فهما: استثناء نقيض أحد الجزأين لاينتج عينَ الآخر؛ لجواز الخلو بينهما، كقولنا: هذا

عين أحد الجزأين يُنتج نقيض الآخر؛ لامتناع اجتماعهما في الصدق، كقولنا: «هذا الشيءُ إما شجر أو حجر»، «لكنه شجر فهو لاحجر»، أو «لكنه حجر»، «فهو لاشجر».

– وإن كانت مانعة الخلو: وهي المركبة من قضيتين كل واحدة منهما أعم من نقيض الأخرى، فالاستثناء أيضًا يُتصور على أربعة أوجه: اثنان منها منتجان[1]، وهما استثناء نقيض أحدِ الجزأين يُنتج عينَ الآخر؛ لامتناع الخلو بينهما، كقولنا: «هذا الشيء إما لاشجر أو لاحجر»، «لكنه شجر»، فينتج: «أنه لاحجر»، أو «لكنه حجر»، فينتج: «أنه لاشجر».

خلاصة

أولًا – إنتاج القياس الاستثنائي المتصل يكون:

١. استثناء عين المقدم ينتج عين التالي.

٢. استثناء نقيض التالي ينتج عين المقدم.

ثانيًا – إنتاج القياس الاستثنائي المنفصل يكون:

١. في الحقيقية:

- استثناء عين أحد الجزأين ينتج نقيض الآخر.
- استثناء نقيض أحد الجزأين ينتج عين الآخر.

٢. في مانعة الجمع: استثناء عين أحد الجزأين ينتج نقيض الآخر.

٣. في مانعة الخلو: استثناء نقيض أحد الجزأين ينتج عين الآخر.

الشيء إما شجر أو حجر، لكنه لاشجر، فلا ينتج أنه حجر، أو لكنه لاحجر، فلا ينتج أنه شجر؛ لجواز كونه بشرا.

(١) وأما العقيمان فهما: استثناء عين أحدِ الجزأين لاينتج نقيض الآخر؛ لجواز الجمع بينهما، كقولنا: هذا الشيء إما لاشجر أو لاحجر، لكنه لاشجر، فلا ينتج أنه حجر، أو لكنه لاحجر، فلا ينتج أنه شجر. فتحصل لدينا أن مجموع المنتجات في القياس الاستثنائي عشرة، والعقيمات ست.

الفصل الثالث

أقسام القياس بحسب المادة

(الصناعات الخمس)

لما فرغ من الكلام عن القياس بحسب الصورة، شرع في الكلام عن القياس بحسب المادة؛ والقياس بحسب المادة خمسة أقسام، وتسمى «الصناعات الخمس»، ووجه الحصر:

- أنه إن تركب من المقدمات اليقينية يُسمى برهانًا.
- وإن تركب من المظنونات والمقبولات يُسمى خَطابةً.
- وإن تركب من المشهورات يُسمى جدلًا.
- وإن تركب من المـُخَيَّلاتِ يُسمى شِعرًا.
- وإن تركب من الشبيهة باليقينيات، أو الظنِّياتِ يُسمى مغالطةً.

ولما كان البرهان مركبًا من اليقينيات، قدَّمه على ما لايكون مركبًا منها لشرفه، فقال:

(الْبُرْهَانُ) أي: من جملة الصناعات الخمسِ البرهانُ **(وَهُوَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ يَقِينِيَّةٍ لِإِنْتَاجِ الْيَقِينِ)**.

شرح قيود التعريف

١. قياس: جنسٌ يشمل الأقيسة الخمسةَ، ولايرد أن أخذ القياس في تعريف البرهان فيه تكرار على أساس أن البرهان قياسٌ؛ لأن البرهان قياس مخصوص، وما في التعريف عام، فلا تكرار.

٢. مؤلفٌ: أي تأليفًا صحيحًا، وذكره ليتَعلَّقَ به قوله: (من مقدماتٍ).

٣. من مقدماتٍ: ذكره ليوصفَ به قوله: (يقينية)، ولايرد أنَّ ذكر المقدمات فيه دور؛ على أساس أن المقدمة هي ما جعلت جزء قياس أو حجة، فمعرفتها موقوفة على معرفة القياس، لأنا نقول: أن المقدمة تتوقف على مطلق القياس لا على القياس الخاص -

كما هنا -، فلا دور.

٤. يقينية: خرج به الخطابة، والجدل، والشعر، والمغالطة.

٥. لإنتاج اليقين: تكميل - لا احتراز - لأجزاء الحدِّ؛ لأنه علَّةٌ غائيةٌ له، ذكره ليشتمل التعريف على العلل الأربع؛ لأن من لطائف التعريف اشتماله عليها، وهي[1]: العلة المادية والصُّورية والفاعليَّة والغائيَّة[2].

فالمقدمات هي العلة المادية، والصورية هي الهيئة الاجتماعية للمقدمات، والفاعلية هي القوة العاقلة، والغائية هي إنتاج المطلوب اليقيني.

مراتب الإدراك الست

اليقين: هو اعتقاد الشيءِ بأنه لايمكن أن يكون إلا كذا، اعتقادًا مطابقًا للواقع غير ممكن الزَّوالِ. واعتقاد المعتقد بكون الشيء كذا، إما أن يكون مع احتمال نقيضه أوْ لا:

- فإن كان الأول فلا يخلو: إما أن يكون طرفاه متساويَيْن، أو يكون أحدهما راجحًا على الآخر، فإن كان الأوَّلَ فهو **الشَّكُّ**، وإن كان الثَّانيَ فالراجح هو **الظنُّ**، والمرجوح هو **الوهم**.

- وإن كان الثاني وهو مايكون بلا احتمال نقيضه، فلا يخلو: إما أن يكون مطابقًا لنفس الأمر أوْ لا، والثاني **الجهل المركب**، والأولُ لا يخلو: إمَّا أن يكون ممكن الزوال أوْ لا، فالأولُ **التقليدُ**، والثاني هو **اليقين**.

---

(١) ومثالها مجتمعة: السرير، فمادته الخشب، وصورته الإنسطاح وهي هيئته التي يوجد عليها، وفاعله النجار، وغايته الإضطجاع عليه.

(٢) وهي علة العلل الثلاث في الأذهان ومعلولها في الأعيان، وهو معنى قولهم: «أول الفكر آخر العمل».

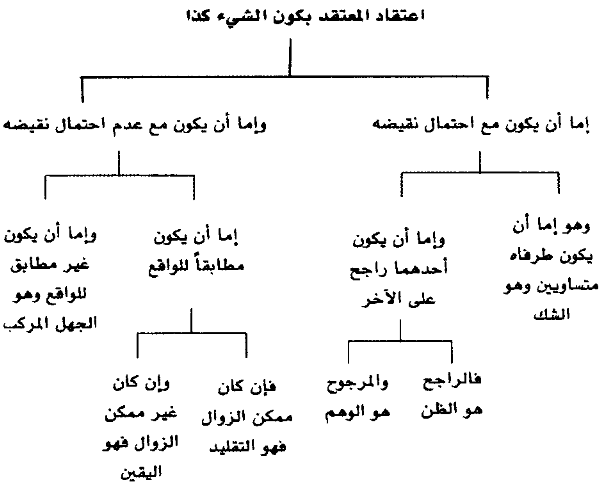

قِسمَي البرهان

اعلمْ أنَّ البرهان قسمان:

١. لِمِّيٌّ[١]: وهو ماكان الحدُّ الأوسط فيه علَّةً لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن والخارج، كقولنا: «زيد متعفن الأخلاط[٢]»، و«كل متعفن الأخلاط محموم»، «فزيد محموم»، فتعفن الأخلاط علةٌ لثبوت الحمَّى لزيد في الذهن والخارج.

وإنما سُمي لِمِّيًّا لإفادته اللِّمِّيَّةَ؛ أي: العلية، إذ في السؤال بـــ«لم كان كذا؟» يُجاب بها، فهو منسوب لـــ«لِمَ».

٢. إِنِّيٌّ: وهو ماكان الحدُّ الأوسط فيه علَّةً للنسبة المذكورة في الذهن لا في الخارج، كقولنا: «زيد محموم»، و«كل محموم متعفن الأخلاط»، «فزيد متعفن الأخلاط»، فالحمى علةٌ لثبوت تعفن الأخلاط لزيد في الذهن لا في الخارج، بل الأمر بالعكس في الخارج، إذِ التعفنُ علةٌ للحمى.

---

(١) بتشديد الميم، وإن كان المنسوب إليه«لِمَ» بتخفيفها؛ لأنَّ القاعدة العربية أنك إذا نسبت إلى الثنائي تضاعف الثاني منه، أفاده الصبان، ص ١٥٢.

(٢) هي الطبائع الأربعة الموجودة في كل إنسان، وهي السوداء والصفراء والبلغم والدم.

وإنما سُمي إنِّيًا لاقتصاره على إِنِّيَّةِ الحكم؛ أي: ثبوت أنَّ الأمر كذا، فهو منسوب لـ«إنَّ».

أقسام اليقينيَّات

لما كانت المقدمات اليقينيةُ المذكورة في تعريف البرهان أعمَّ من الضروريَّةِ، وهي التي لاتحتاج في حصولها إلى نظر وفكر، والنظرية هي التي تحتاج في حصولها إليهما، أراد أن يبيِّن الضرورياتِ منها، فقال:

(وَالْيَقِينِيَّاتُ) أي: المقدمات اليقينية الضروريةُ **(سِتَّةُ أَقْسَامٍ)** أي: منحصرةٌ فيها؛ لأنَّ الحاكم بصدق النسبة إما العقلُ أو الحسُّ أو كلاهما معًا؛ لأنَّ المــُدرِك منحصر فيهما:

- فإن كان العقل فهو: إمَّا أن يحكم بمجرد تصور طرفيه بلا توقفٍ على وسط حاضر في الذهْنِ: فهو **الأوَّليات**. وإن توقف عليه فهو: **القضايا قياساتُها معها**، أي أدلتها مصاحبةٌ لها في الذهن لاتنفك عنها.
- وإن كان الحسَّ: فهو **المشاهداتُ**.
- وإن كان كلاهما معًا فهو على ثلاثة أقسام؛ لأن الحسَّ الذي يكون مع العقل: إمَّا أن يكون حسَّ السمع أو غيره، فإن كان حسَّ السمعِ فهو **المتواترات**، وإن كان غيره: فإمَّا أن يحتاج العقلُ في الجزمِ إلى تكرار المشاهدة أو لا يحتاج، فإن احتاج: فهو **المجرباتُ**، وإن لم يحتجْ: فهو **الحدْسيَّاتُ**.

وإلى ما ذُكر أشار الماتن بقوله: أحدها **(أَوَلِيَّاتٌ، كَقَوْلِنَا: الْوَاحِدُ نِصْفُ الاثْنَيْنِ، وَالْكُلُّ أَعْظَمُ مِنَ الجُزْءِ)** والسواد والبياض لايجتمعان، فإن العقل في هذه الأحكام يحكم بمجرد تصور الطرفين **(وَ)** ثانيها **(مُشَاهَدَاتٌ)** وتُسمى حِسِّياتٍ **(كَقَوْلِنَا: الشَّمْسُ مُشْرِقَةٌ)** في المدركِ بالبصر **(وَالنَّارُ مُحْرِقَةٌ)** في المدركِ باللَّمسِ، فالعقل في هذين الحُكمين يحتاج إلى المشاهدةِ بالحسِّ، هذا إذا كان الحسُّ من الحواسِّ الظاهرة، وإن كانَ من الحواسِّ الباطنةِ تُسمى وجدانيَّاتٍ، كقولنا: إنَّ لنا جوعًا وعطشًا **(وَ)** ثالثُها **(مُجَرَّبَاتٌ، كَقَوْلِنَا: شُرْبُ السَّقَمُونِيَا يُسَهِّلُ الصَّفْرَاءَ)** فإنَّ العقل في هذا الحكم يحتاجُ إلى تَكرار المشاهداتِ

(وَ) رابعها (**حَدْسِيَّاتٌ**[١]، **كَقَوْلِنَا: نُورُ الْقَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنَ الشَّمْسِ**)؛ لاختلاف تشكلات نوره بحسب قُربِهِ وبُعدِهِ عن الشمسِ، وانخسافه عند حيلولة الأرضِ بينهما.

واعلمْ أنَّ المجربات والحدْسيات لاتصلح أن تكونا حجةً على الغير؛ لجواز أن لايحصل لذلك الغير الحدْسُ والتَّجربةُ المفيدان للعلم، والفرقُ بينهما: أنَّ الحدْسيات واقعةٌ بغير اختيار، بخلاف المجرَّبات (وَ) خامسُها (**مُتَوَاتِرَاتٌ، كَقَوْلِنَا: مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ادَّعَى النُّبُوَّةَ وَأَظْهَرَ الْمُعْجِزَةَ**)، فإنَّ العقل يحكم بذلك بواسطةِ السماع من الجمع الذي استحال تواطؤهم على الكذب. والضابط في حصول التَّواتر هو: حصول العلم اليقيني للسَّامعِ من خبر المخبِرين وزوال الاحتمال، ولايُعتبر فيه عددٌ معيَّنٌ مثل عشرين وتسعين وغيرها (وَ) سادسُها (**قَضَايَا قِيَاسَاتُهَا مَعَهَا، كَقَوْلِنَا: الْأَرْبَعَةُ زَوْجٌ**) فالعقل يحكم بزوجية الأربعةِ (**بِسَبَبِ وَسَطٍ حَاضِرٍ**) مُرتَّبٍ (**فِي الذِّهْنِ وَهُوَ الانْقِسَامُ بِمُتَسَاوِيَيْنِ**) والمرادُ بـ(الوسط): هو الحدُّ الأوسط المقارن بقولنا: «لأنَّه»، كقولنا بعدَ «الأربعة زوجٌ»: لأنها منقسمةٌ بمتساويَيْنِ، و«كل منقسمٍ بمتساويين زوجٌ»، فهذا الوسطُ متصوَّرٌ في الذهن عند تصوُّرِ «الأربعةُ زوجٌ».

أقسام غير اليقينيات

ولما فرغ من القياس البرهاني ومقدماته اليقينية، شرع في غير اليقينيات وهي الجدل والخَطابة والشعر والمغالطة، فبدأ بالجدل فقال:

الجدل

(**وَالْجَدَلُ**) أي: من جملة الصناعات الخمسِ الجدلُ (**وَهُوَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مَشْهُورَةٍ**) أو مُسَلَّمَةٍ بين الخصمين، والمراد من المقدمات المشهورة هي القضايا التي يحكم العقل بها بواسطة اعتراف عموم الناس بها:

- إما لمصلحة عامة، كقولنا: «العدل حسن»، و«الظلم قبيح» .
- وإما لرقَّةٍ، كقولنا: «مواساة الفقراء محمودة»، و«إكرام الضُّعفاء واجبٌ».

---

(١) الحدْس: حزر وتخمين قويٌّ.

- أو لِحَمِيَّةٍ، مثل قولنا: «كشف العورة مذمومٌ في المحافل».
- أو لعادةٍ، كـ«قبح ذبح الحيوان عند أهل الهند»، و«عدم قبحه عند غيرهم».

والمقدمات المشهورة قد تبلغ في الشهرة مرتبة الأوَّليات، والفرق بينهما: أنَّ في الأوليات يكفي تصور الطرفين بحكم العقل، بخلاف المشهورات فإنها تحتاج إلى شيءٍ من هذه المذكورات، وأيضًا أنَّ المشهورات قد تكون صادقةً، وقد تكون كاذبة، بخلاف الأوليات فإنها لاتكون إلا صادقة.

والغرض من ترتيب الجدل: إلزام الخصم، وإقناع من هو قاصر في عقله عن إدراك مقدمات البرهان.

الخَطابةُ

(**وَالخُطَابَةُ**) أي: من جملة الصناعات الخمس الخطابةُ (**وَهِيَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مَقْبُولَةٍ مِنْ شَخْصٍ مُعْتَقَدٍ فِيه**)، إمَّا لأمر سماوي: كمعجزات الأنبياء، وكرامات الأولياء، وإمَّا لاختصاصه بمزيدِ عقلِهِ: كالعلماء، أو بمزيدِ دينِهِ: كالصُّلحاء، أو قد تقبل من غير أن تُنسب إلى أحد كالأمثال السائرة (**أَوْ**) قياسٌ مؤلفٌ من مقدماتٍ (**مَظْنُونَةٍ**) وهي القضايا التي يحكم بها العقلُ حُكمًا راجحًا مع تجويز نقيضه تجويزًا مرجوحًا، كقولنا: «هذا الحائط ينتشر منه التراب»، و«كل حائط ينتشر منه التراب فهو ينهدم»، وكقولنا: «فلان يطوف بالليل»، و«كل من يطوف بالليل فهو سارق»، فالكبرى في القياسين مظنونة والصغرى تحتملها وغيرها.

والغرض من الخطابة: ترغيب الناس في فعل الخير وتنفيرهم عن فعل الشَّر، كما يفعله الخُطباء والوعَّاظُ.

الشِّعْرُ

(**وَالشِّعْرُ**) أي: من جملة الصناعات الخمس الشِّعر (**وَهُوَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ تَنْبَسِطُ مِنْهَا النَّفْسُ أَوْ تَنْقَبِضُ**)، ومثل هذه المقدمات تُسمى مُخَيَّلاتٍ وهي القضايا التي يُتَخَيَّلُ بها، فتتأثر النفسُ منها قبضًا وبسطًا، كما لو قيل: «الخمر ياقوتة سيَّالة

تنبسط بها النفس وترغبُ في شُربها»، وكما لو قيل: «العسل مرَّةٌ مُهَوِّعَةٌ[١]»، فالنفس تنقبض منه وتنفِر.

والغرض من الشعر: انفعال النفس بالترغيب والترهيب، لتصير مبدأً فعلٍ، أو تركٍ، أو رضاءٍ، أو سَخَطٍ، ولهذا يُفيد في بعض الحروب، وعند الاستماحة والاستعطاف ما لايفيد غيره؛ فإنَّ الناسَ أطوعُ للتخييل منهم للتَّصديق؛ لكونه أعذب وألذَّ. ويزيد في انفعال النفس أن يكون الشعر على وزنٍ، أو يُنشد بصوتٍ طيِّبٍ.

المغالطةُ

(وَالْمُغَالَطَةُ) أي: من جملة الصناعات الخمس المغالطةُ، وهي مفاعلةٌ من الغلط، أي الخطأ في قول أو فعل **(وَهِيَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ كَاذِبَةٍ شَبِيهَةٍ بِالْحَقِّ)** ولم تكن حقًا، وتُسمَّى سَفْسَطَةً **(أَوْ)** شبيهةٍ **(بِالْمَشْهُورَةِ)** ولم تكن مشهورةً، وتُسمَّى مُشاغَبَةً **(أَوْ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ وَهْمِيَّةٍ كَاذِبَةٍ)**، وهي القضايا الكاذبة التي يحكم بها الوهم الإنساني في أمورٍ غير محسوسةٍ، كأن يحكم بأن وراء هذا العالم فضاء لايتناهى، وهو حكم على غير محسوس قياسًا على المحسوس، فإنه لو حكم في الأمور المحسوسة لم تكن كاذبةً، كما لو حُكِمَ بحسن الحسناء، وقُبح الشَّوهاء؛ لتصديق العقل إياه في ذلك الحكم.

فتلخص لنا أنَّ المغالطة تنحصر في قسمين: السفسطةُ والمشاغبة، سواء تركبت من المقدمات الكاذبة الشبيهة بالحق أو بالمشهورة، أو تركبت من المقدمات الوهمية الكاذبة، وهي بقسميها قياسٌ فاسد لايفيد يقينًا ولا ظنًا، بل مجرد الشَّكِ والشُّبهة الكاذبة.

وفسادُه قد يكون من جهةِ الصُّورةِ، وقد يكون من جهة المادة:

- أما فساده من جهةِ الصورة: فإنه يكون بانتفاء شرط إنتاجه؛ ككون الصغرى في الشكل الأول سالبةً، والكبرى جزئية.

- وأما فساده من جهةِ المادة: فبأن يُجعل المطلوب مقدمةَ القياس، كما يقال: «كل إنسان بشر»، و«كل بشر ناطق»، ينتج: «كل إنسان ناطق». وسبب الغلط فيه مافيه من

---

(١) أي مُقيئةٌ.

المصادرة على المطلوب، لما مرَّ في تعريف القياس أنَّ النتيجة يجب أن تكون قولًا آخر، وهي ههنا ليست كذلك، بل هي عين إحدى المقدمتين، لمرادفة الإنسان للبشر.

أو بأن تُستعمل المقدمات الكاذبة على أنها صادقةٌ، بواسطة مشابهتِها إياها:

- إما من جهة الصُّورة: كما في قولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار: «إنها فرس»، و«كل فرس صهَّالٌ»، ينتج: «أنَّ تلك الصورة صهَّالةٌ»، وهو باطل محال، فإن أريد بالفرس في الصغرى الصورة فالقياس فاسد من جهة صورته؛ لعدم تكرر الحد الأوسط فيه، وإن أريد به فيها الفرس الحقيقي، ففساده من جهة مادته؛ لكذب صغراه.

- أو من جهة المعنى: وذلك قد يكون بوضع القضية الطَّبيعية مَقام الكُلِّية، كما يقال: «الاسم كلمة»، و«الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف»، ينتج: «أن الاسم إما اسم أو فعل أو حرف»، وهو انقسام الشِّيء إلى نفسه وإلى غيره.

وقد يكون بعدم رعاية وجود الموضوع في الموجبة، كقولنا: «كل إنسان وفرس فهو إنسان»، و«كل إنسان وفرس فهو فرس»، ينتج: من الشكل الثالث: «أنَّ بعض الإنسان فرس».

ووجه المغالطة فيه أن موضوع الصغرى والكبرى غيرُ موجودٍ؛ إذ لاشيء من الموجودات يصدق عليه أنَّه إنسانٌ وفرسٌ معًا.

والغرض من تأليف المغالطة: تغليطُ الخصم ودفعُه، والفائدة العظيمة فيها مَعرفتها للاحتراز عنها، كما قال الشاعر:

عرفت الشرَّ لا للشر لكـــــــن لتوقيـه
ومـن لايعرف الشرَّ من الخير يقعْ فيـــه

العمدة من هذه الصناعات الخمس هو البرهان

(**وَالْعُمْدَةُ**) أي: مايُعتمد عليه من هذه الصناعات الخمس (**هُوَ الْبُرْهَانُ لَا غَيْرُ**)، قيل في قوله تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ ﴾ [النحل: ١٢٥]، إنَّ «الحكمة» إشارة إلى البرهان، و«الموعظة الحسنة» إلى الخطابة، و«جادلهم»

إلى الجدل، فيكون كلٌّ من هذه الثلاثة معتمَدًا عليه في الدعوة إلى سبيل الحق، لكن بالنسبة إلى نفس المستدِلِّ العمدة هو البرهان فقط؛ إذ به يُتوصَّلُ إلى تحقيق الحقائق وتدقيق الدقائق، وبه يُتوصلُ إلى إدراك الصور القُدسية والأحكام النبوية، ولهذا خصَّ المصنف العمدة بالبرهان فقط.

(وَلِيَكُنْ هَذَا آخِرَ الرِّسالَةِ) الأثيرية **(فِي المَنْطِقِ)**، والحمد لله على التمام، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

الخاتمة

(متن إيساغوجي في علم المنطق)

بسمِ اللهِ الرّحمنِ الرحيمِ

نَحْمَدُ اللهَ على توفيقِهِ، وَنَسْأَلُهُ هِدَايَةَ طَرِيقِهِ، وَنُصَلِّي عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى عِتْرَتِهِ أَجْمَعِينَ، أَمَّا بَعْدُ: فَهَذِهِ رِسَالَةٌ فِي الْمَنْطِقِ، أَوْرَدْنَا فِيهَا مَا يَجِبُ اسْتِحْضَارُهَا لِمَنْ يَبْتَدِئُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْعُلُومِ، مُسْتَعِينًا بِاللهِ إِنَّهُ مُفِيضُ الْخَيْرِ وَالْجُودِ.

إِيسَاغُوجِي

اللَّفْظُ الدَّالُّ بِالْوَضْعِ، يَدُلُّ عَلَى تَمَامِ مَا وُضِعَ لَهُ **بِالْمُطَابَقَةِ**، وَعَلَى جُزْئِهِ **بِالتَّضَمُّنِ** إِنْ كَانَ لَهُ جُزْءٌ، وَعَلَى مَا يُلَازِمُهُ فِي الذِّهْنِ **بِالالْتِزَامِ**.كَالإِنْسَانِ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ بِالْمُطَابَقَةِ، وَعَلَى أَحَدِهِمَا بِالتَّضَمُّنِ، وَعَلَى قَابِلِ الْعِلْمِ وَصَنْعَةِ الْكِتَابَةِ بِالالْتِزَامِ.

ثُمَّ اللَّفْظُ إِمَّا مُفْرَدٌ: وَهْوَ الَّذِي لَا يُرَادُ بِالْجُزْءِ مِنْهُ دِلَالَةٌ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ، كَالإِنْسَانِ. **وَإِمَّا مُؤَلَّفٌ**: وَهُوَ الَّذِي لَا يَكُونُ كَذَلِكَ، كَرَامِي الْحِجَارَةِ.

وَالْمُفْرَدُ إِمَّا كُلِّيٌّ: وَهُوَ الَّذِي لَا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ عَنْ وُقُوعِ الشَّرِكَةِ بَيْنَ كَثِيرِينَ كَالإِنْسَانِ. **وَإِمَّا جُزْئِيٌّ**: وَهُوَ الَّذِي يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ عَنْ ذَلِكَ كَزَيْدٍ.

وَالْكُلِّيُّ: إِمَّا ذَاتِيٌّ: وَهُوَ الَّذِي يَدْخُلُ فِي حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِهِ، كَالْحَيَوَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ. **وَإِمَّا عَرَضِيٌّ**: وَهُوَ الَّذِي يُخَالِفُهُ كَالضَّاحِكِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ.

وَالذَّاتِيُّ إِمَّا مَقُولٌ فِي جَوَابِ مَا هُوَ بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ الْمَحْضَةِ، كَالْحَيَوَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ، **وَهُوَ الْجِنْسُ**، وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالْحَقَائِقِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ.

وَإِمَّا مَقُولٌ فِي جَوَابِ مَا هُوَ بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ وَالْخُصُوصِيَّةِ مَعًا؛ كَالإِنْسَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو، **وَهُوَ النَّوْعُ**، وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالْعَدَدِ دُونَ الْحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ.

وَإِمَّا غَيْرُ مَقُولٍ فِي جَوَابِ مَا هُوَ، بَلْ مَقُولٌ فِي جَوَابِ أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ، وَهُوَ الَّذِي يُمَيِّزُ الشَّيءَ عَمَّا يُشَارِكُهُ فِي الْجِنْسِ، كَالنَّاطِقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ، **وَهُوَ الْفَصْلُ**، وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ يُقَالُ عَلَى الشَّيْءِ فِي جَوَابِ أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ.

وَأَمَّا العَرَضِيُّ فَإِمَّا أَنْ يَمْتَنِعَ انْفِكَاكُهُ عَنِ الْمَاهِيَّةِ، وَهُوَ **الْعَرَضُ اللَّازِمُ**، أَوْ لَا يَمْتَنِعَ وَهُوَ **الْعَرَضُ الْمُفَارِقُ**.

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِمَّا أَنْ يَخْتَصَّ بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، **وَهِيَ الْخَاصَّةُ**، كَالضَّاحِكِ بِالْقُوَّةِ وَالْفِعْلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ. وَتُرْسَمُ بِأَنَّهَا كُلِّيَّةٌ تُقَالُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ قَوْلًا عَرَضِيًّا.

وَإِمَّا أَنْ يَعُمَّ حَقَائِقَ فَوْقَ وَاحِدَةٍ، **وَهُوَ الْعَرَضُ الْعَامُّ**، كَالْمُتَنَفِّسِ بِالْقُوَّةِ وَبِالْفِعْلِ لِلْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ. وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ يُقَالُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقَائِقَ مُخْتَلِفَةٍ قَوْلًا عَرَضِيًّا.

الْقَوْلُ الشَّارِحُ

الْحَدُّ قَوْلٌ دَالٌّ عَلَى مَاهِيَّةِ الشَّيءِ، وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ وَفَصْلِهِ الْقَرِيبَيْنِ، كَالْحَيَوَانِ النَّاطِقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ، **وَهُوَ الْحَدُّ التَّامُّ**.

وَالْحَدُّ النَّاقِصُ: وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ البَعِيدِ وَفَصْلِهِ الْقَرِيبِ، كَالْجِسْمِ النَّاطِقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ.

وَالرَّسْمُ التَّامُّ: وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ الْقَرِيبِ وَخَوَاصِّهِ اللَّازِمَةِ، كَالْحَيَوَانِ الضَّاحِكِ فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ.

وَالرَّسْمُ النَّاقِصُ: وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ عَرَضِيَّاتٍ تَخْتَصُّ جُمْلَتُهَا بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، كَقَوْلِنَا فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ: إِنَّهُ مَاشٍ عَلَى قَدَمَيْهِ، عَرِيضُ الْأَظْفَارِ، بَادِي الْبَشَرَةِ، مُسْتَقِيمُ الْقَامَةِ، ضَحَّاكٌ بِالطَّبْعِ.

الْقَضَايَا

الْقَضِيَّةُ: قَوْلٌ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِقَائِلِهِ إِنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ أَوْ كَاذِبٌ فِيهِ. وَهِيَ: **إِمَّا**

حَمْلِيَّةٌ، كَقَوْلِنَا: «زَيْدٌ كَاتِبٌ». **وَإِمَّا شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ**، كقَوْلِنَا: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ». **وَإِمَّا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَةٌ**، كقَوْلِنَا: «العَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ».

وَالْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الْحَمْلِيَّةِ يُسمَّى **مَوْضُوعًا**، وَالثَّانِي **مَحْمُولًا**. وَالْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الشَّرْطِيَّةِ يُسَمَّى **مُقَدَّمًا**، وَالثَّانِي **تَالِيًا**.

وَالقَضِيَّةُ: إِمَّا مُوجِبَةٌ، كَقَوْلِنَا: «زَيْدٌ كَاتِبٌ»، **وَإِمَّا سَالِبَةٌ**، كقَوْلِنَا: «زَيْدٌ لَيسَ بِكَاتِبٍ». وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا **إِمَّا مَخْصُوصَةٌ** كَمَا ذَكَرْنَا، **وَإِمَّا مَحْصُورَةٌ**، وَهِيَ: **إِمَّا كُلِّيَّةٌ مُسَوَّرَةٌ**، كَقَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ»، «وَلَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ».

وَإِمَّا جُزْئِيَّةٌ مُسَوَّرَةٌ، كقَوْلِنَا: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ كَاتِبٌ»، وَ«بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيسَ بِكَاتِبٍ». وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ، [و] **تُسَمَّى مُهْمَلَةً**، كَقَوْلِنَا: «الْإِنْسَانُ كَاتِبٌ»، و«الْإِنْسَانُ لَيْسَ بِكَاتِبٍ».

وَالْمُتَّصِلَةُ: إِمَّا لُزُومِيَّةٌ كَقَوْلِنَا: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ»، **وَإِمَّا اتِّفَاقِيَّةٌ**، كَقَوْلِنَا: «إِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ نَاطِقًا فَالْحِمَارُ نَاهِقٌ».

وَالْمُنْفَصِلَةُ: إِمَّا حَقِيقِيَّةٌ، كَقَوْلِنَا: «الْعَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ»، **وَهِيَ مَانِعَةُ الْجَمْعِ وَالْخُلُوِّ مَعًا**.

وَإِمَّا مَانِعَةَ الْجَمْعِ فَقَطْ، كَقَوْلِنَا: «هَذَا الشَّيْءُ إِمَّا حَجَرٌ أَوْ شَجَرٌ».

وَإِمَّا مَانِعَةُ الْخُلُوِّ فَقَطْ، كقَوْلِنَا: «زَيْدٌ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْبَحْرِ وَإِمَّا أَنْ لَا يَغْرَقَ».

وَقَدْ تَكُونُ الْمُنْفَصِلَاتُ ذَاتَ أَجْزَاءٍ ثَلَاثَةٍ، كَقَوْلِنَا: «الْعَدَدُ إِمَّا زَائِدٌ أَوْ نَاقِصٌ أَوْ مُسَاوٍ».

التَّنَاقُضُ

وَهُوَ اخْتِلَافُ الْقَضِيَّتَيْنِ بِالْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ بِحَيْثُ يَقْتَضِي لِذَاتِهِ أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا صَادِقَةً وَالْأُخْرَى كَاذِبَةً، كقَوْلِنَا: «زَيْدٌ كَاتِبٌ»، «زَيْدٌ لَيسَ بِكَاتِبٍ»، وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ اتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَوْضُوعِ، وَالْمَحْمُولِ، وَالزَّمَانِ، وَالْمَكَانِ، وَالْإِضَافَةِ، وَالْقُوَّةِ وَالْفِعْلِ، وَالْكُلِّ وَالْجُزْءِ، وَالشَّرْطِ.

وَنقِيضُ المُوجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ إِنَّمَا هِوَ السَّالِبَةُ الجُزْئِيَّةُ، وَنَقِيضُ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ إِنَّمَا هِوَ المُوجِبَةُ الجُزْئِيَّةُ، كَقَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ».. «بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»، وَ«لَاشَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ».. «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ».

فَالمَحْصُورَتَانِ لَا يَتَحَقَّقُ التَّنَاقُضُ بَيْنَهُمَا إِلَّا بَعْدَ اخْتِلَافِهِمَا فِي الْكَمِّيَّةِ؛ لِأَنَّ الْكُلِّيَّتَيْنِ قَدْ تَكْذِبَانِ، كَقَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ»، و«لَاشَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ»، وَالجُزْئِيَّتَيْنِ قَدْ تَصْدُقَانِ، كَقَوْلِنَا: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ كَاتِبٌ»، «بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِكَاتِبٍ».

العَكْسُ

وَهُوَ أَنْ يُصَيَّرَ الْمَوْضُوعُ مَحْمُولًا، والمَحْمُولُ مَوْضُوعًا مَعَ بَقَاءِ الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ بِحَالِهِ والتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ بِحَالِهِ.

المُوجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ لَا تَنْعَكِسُ كُلِّيَّةً؛ إِذْ يَصْدُقُ قَوْلُنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»، وَلَمْ يَصْدُقْ: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ»، بَلْ تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً؛ لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيوانٌ» يَصْدُقُ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، فَإِنَّا نَجِدُ شَيْئًا مُعَيَّنًا مَوْصُوفًا بِالْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانِ، فَيَكُونُ «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانًا». وَالمُوجِبَةُ الجُزْئِيَّةُ أَيْضًا تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً بِهَذِهِ الْحُجَّةِ.

وَالسَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ تَنْعَكِسُ كُلِّيَّةً، وَذَلِكَ بَيِّنٌ فِي نَفْسِهِ، فَإِنَّهُ إِذَا صَدَقَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الْحَجَرِ بِإِنْسَانٍ» صَدَقَ: «لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ». وَالسَّالِبَةُ الجُزْئِيَّةُ لَا عَكْسَ لَهَا لُزُومًا؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ قَوْلُنا: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، وَلَا يَصْدُقُ عَكْسُهُ.

الْقِيَاسُ

هُوَ قَوْلٌ مؤَلَّفٌ مِنْ أَقْوَالٍ مَتَى سُلِّمَتْ لَزِمَ عَنْهَا لِذَاتِهَا قَوْلٌ آخَرُ.

وَهُوَ إِمَّا اقْتِرَانِيٌّ ، كَقَوْلِنَا: «كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ» و«كُلُّ مُؤَلَّفٍ مُحْدَثٌ» فَـ«كُلُّ جِسْمٍ مُحْدَثٌ». **وَإِمَّا اسْتِثْنَائِيٌّ**، كقَوْلِنَا: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ».. «لَكِنَّ النَّهَارَ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ» فَـ«الشَّمْسُ لَيْسَتْ بِطَالِعَةٍ».

وَالمُكَرَّرُ بَيْنَ مُقَدِّمَتَيِ الْقِيَاسِ يُسَمَّى **حَدًّا أَوْسَطَ**، وَمَوْضُوعُ المَطْلُوبِ يُسَمَّى **حَدًّا أَصْغَرَ**، وَمَحْمُولُهُ يُسَمَّى حَدًّا أَكْبَرَ، وَالمُقَدِّمَةُ الَّتِي فِيهَا الْأَصْغَرُ تُسَمَّى **الصُّغْرَى**، وَالَّتِي

فِيهَا الْأَكْبَرُ تُسَمَّى **الْكُبْرَى**، وَهَيْئَةُ التَّأْلِيفِ مِنَ الصُّغْرَى وَالْكُبْرَى تُسَمَّى **شَكْلًا**.

وَالْأَشْكَالُ أَرْبَعَةٌ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ الْأَوْسَطَ إِنْ كَانَ مَحْمُولًا فِي الصُّغْرَى وَمَوْضُوعًا فِي الْكُبْرَى **فَهُوَ الشَّكْلُ الْأَوَّلُ**، وَإِنْ كَانَ بِالْعَكْسِ **فَهُوَ الرَّابِعُ**، وَإِنْ كَانَ مَوْضُوعًا فِيهِمَا **فَهُوَ الثَّالِثُ**، وَإِنْ كَانَ مَحْمُولًا فِيهِمَا **فَهُوَ الثَّانِي**، فَهَذِهِ هِيَ الْأَشْكَالُ الْأَرْبَعَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْمَنْطِقِ.

وَالشَّكْلُ الرَّابِعُ مِنْهَا بَعِيدٌ عَنِ الطَّبْعِ جِدّاً. وَالَّذِي لَهُ عَقْلٌ سَلِيمٌ وَطَبْعٌ مُسْتَقِيمٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى رَدِّ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ. وَإِنَّمَا يُنْتِجُ الثَّانِي عِنْدَ اخْتِلَافِ مُقَدِّمَتَيْهِ بِالْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ.

وَالشَّكْلُ الْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي جُعِلَ مِعْيَاراً لِلْعُلُومِ، فَنُورِدُهُ هَهُنَا لِيُجْعَلَ دُسْتُوراً وَيُسْتَنْتَجَ مِنْهُ الْمَطْلُوبُ. **وَضُرُوبُهُ الْمُنْتِجَةُ أَرْبَعَةٌ:**

الْأَوَّلُ كَقَوْلِنَا: «كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ»، وَ«كُلُّ مُؤَلَّفٍ مُحْدَثٌ» فَـ«كُلُّ جِسْمٍ مُحْدَثٌ».

وَالثَّانِي كَقَوْلِنَا: «كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ»، وَ«لَا شَيْءَ مِنَ الْمُؤَلَّفِ بِقَدِيمٍ» فَـ«لَا شَيْءَ مِنَ الْجِسْمِ بِقَدِيمٍ».

وَالثَّالِثُ كَقَوْلِنَا: «بَعْضُ الْجِسْمِ مُؤَلَّفٌ» و«كُلُّ مُؤَلَّفٍ حَادِثٌ» فَـ«بَعْضُ الْجِسْمِ حَادِثٌ».

وَالرَّابِعُ كَقَوْلِنَا: «بَعْضُ الْجِسْمِ مُؤَلَّفٌ» وَ«لَا شَيْءَ مِنَ الْمُؤَلَّفِ بِقَدِيمٍ» فَـ«بَعْضُ الْجِسْمِ لَيْسَ بِقَدِيمٍ».

وَالْاقْتِرَانِيُّ: إِمَّا مُرَكَّبٌ مِنْ حَمْلِيَّتَيْنِ كَمَا مَرَّ.

وَإِمَّا مِنْ مُتَّصِلَتَيْنِ، كَقَوْلِنَا: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ» وَ«كُلَّمَا كَانَ النَّهَارُ مَوْجُوداً فَالْأَرْضُ مُضِيئَةٌ» يَنْتُجُ: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالْأَرْضُ مُضِيئَةٌ».

وَإِمَّا مِنْ مُنْفَصِلَتَيْنِ، كَقَوْلِنَا: «كُلُّ عَدَدٍ فَهُوَ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ» وَ«كُلُّ زَوْجٍ فَهُوَ: إِمَّا زَوْجُ الزَّوْجِ، أَوْ زَوْجُ الْفَرْدِ» يَنْتُجُ: «كُلُّ عَدَدٍ فَهُوَ: إِمَّا فَرْدٌ، أَوْ زَوْجُ الزَّوْجِ، أَوْ زَوْجُ الْفَرْدِ».

وَإِمَّا مِنْ حَمْلِيَّةٍ ومُتَّصِلَةٍ، كَقَوْلِنَا: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ» وَ«كُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ» يَنْتُجُ: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ جِسْمٌ».

وَإِمَّا مِنْ حَمْلِيَّةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ، كقَوْلِنَا: «كُلُّ عَدَدٍ إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ» وَ«كُلُّ زَوْجٍ فَهُوَ مُنْقَسِمٌ بِمُتَسَاوِيَيْنِ» يَنْتُجُ: «كُلُّ عَدَدٍ هُوَ إِمَّا فَرْدٌ، أَوْ مُنْقَسِمٌ بِمُتَسَاوِيَيْنِ».

وَإِمَّا مِنْ مُتَّصِلَةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ، كقَوْلِنَا: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ» وَ«كُلُّ حَيَوَانٍ إِمَّا أَبْيَضُ وَإِمَّا أَسْوَدُ» يَنْتُجُ: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ إِمَّا أَبْيَضُ أَوْ أَسْوَدُ».

وَأَمَّا الْقِيَاسُ الاسْتِثْنَائِيُّ: فَالشَّرْطِيَّةُ الْمَوْضُوعَةُ فِيهِ **إِذَا كَانَتْ مُتَّصِلَةً**: فَاسْتِثْنَاءُ عَيْنِ الْمُقَدَّمِ يُنْتِجُ عَيْنَ التَّالِي، كقَوْلِنَا: «إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ» .. «لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ» فَـ«هُوَ حَيَوَانٌ». وَاسْتِثْنَاءُ نَقِيضِ التَّالِي يُنْتِجُ نَقِيضَ الْمُقَدَّمِ، كَقَوْلِنَا: «إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ».. «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ» فَـ«لَا يَكُونُ إِنْسَانًا».

وَإِنْ كَانَتْ مُنْفَصِلَةً: فَاسْتِثْنَاءُ عَيْنِ أَحَدِ الْجُزْأَيْنِ يُنْتِجُ نَقِيضَ الْآخَرِ، وَاسْتِثْنَاءُ نَقِيضِ أَحَدِهِمَا يُنْتِجُ عَيْنَ الْآخَرِ.

الْبُرْهَانُ

وَهُوَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ يَقِينِيَّةٍ لِإِنْتَاجِ الْيَقِينِ.

وَالْيَقِينِيَّاتُ سِتَّةُ أَقْسَامٍ:

- أَوَلِيَّاتٌ، كَقَوْلِنَا: «الْوَاحِدُ نِصْفُ الاثْنَيْنِ»، وَ«الْكُلُّ أَعْظَمُ مِنَ الْجُزْءِ».
- **وَمُشَاهَدَاتٌ**، كقَوْلِنَا: «الشَّمْسُ مُشْرِقَةٌ»، و«النَّارُ مُحْرِقَةٌ».
- وَمُجَرَّبَاتٌ، كَقَوْلِنَا: «شُرْبُ السَّقَمُونِيَا يُسَهِّلُ الصَّفْرَاءَ».
- وَحَدْسِيَّاتٌ، كَقَوْلِنَا: «نُورُ الْقَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنَ الشَّمْسِ».
- وَمُتَوَاتِرَاتٌ، كَقَوْلِنَا: «مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ادَّعَى النُّبُوَّةَ وَأَظْهَرَ الْمُعْجِزَةَ».
- وَقَضَايَا قِيَاسَاتُهَا مَعَهَا، كَقَوْلِنَا: «الْأَرْبَعَةُ زَوْجٌ» بِسَبَبِ وَسَطٍ حَاضِرٍ فِي الذِّهْنِ وَهُوَ الانْقِسَامُ بِمُتَسَاوِيَيْنِ.

وَالْجَدَلُ: وَهُوَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مَشْهُورَةٍ.

وَالْخَطَابَةُ: وَهِيَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مَقْبُولَةٍ مِنْ شَخْصٍ مُعْتَقَدٍ فِيهِ أَوْ مَظْنُونَةٍ.

وَالشِّعْرُ: وَهُوَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ تَنْبَسِطُ مِنْهَا النَّفْسُ أَوْ تَنْقَبِضُ.

وَالْمُغَالَطَةُ: وَهِيَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ كَاذِبَةٍ شَبِيهَةٍ بِالْحَقِّ أَوْ بِالْمَشْهُورَةِ، أَوْ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ وَهْمِيَّةٍ كَاذِبَةٍ.

وَالْعُمْدَةُ هُوَ الْبُرْهَانُ لَا غَيْرُ. وَلِيَكُنْ هَذَا آخِرَ الرِّسالَةِ فِي المـــنْطِقِ.

المراجع

(مرتبة حسب الحروف الهجائية لاسم المؤلف)

أولًا – كتب المنطق:

١. الأدرنوي، محمد فوزي بن عبد الله الرومي، سيف الغلاب شرح مغني الطلاب، شركة الصحافة العثمانية، آستانه، ١٣٠٦هـ.

٢. الأنبابي، شمس الدين محمد بن محمد، تقريرات على شرح الباجوري على السلم للأخضري، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٢٩٧هـ.

٣. الأنصاري، زكريا بن محمد، المطلع شرح إيساغوجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٤٧هـ.

٤. الباجوري، إبراهيم، شرح على متن السلم للأخضري، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٢٩٧هـ.

٥. الباجوري، إبراهيم، شرح على مختصر العلامة السنوسي في المنطق، مطبعة التقدم العلمية، القاهرة، ط١، ١٣٢١هـ.

٦. حبنكة، عبد الرحمن حسن، ضوابط المعرفة، دار القلم، دمشق، ط٤، ١٩٩٣م.

٧. الحفناوي، يوسف، حاشية على المطلع شرح إيساغوجي، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٢٨٣هـ.

٨. الدمنهوري، أحمد عبد المنعم، إيضاح المبهم لمعاني السلم، تحقيق: مصطفى أبو زيد الأزهري، دار البصائر، القاهرة .

٩. رمضان، محمد، علم المنطق، كتاب مقرر للتدريس في كلية الشريعة بجامعة بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٢م.

١٠. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية على شرح الملوي على السلم، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٣٥٧هـ.

١١. العطار، حسن بن محمد، حاشية على شرح الخبيصي على تهذيب المنطق

والكلام للتفتازاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٥٥هـ.

١٢. العطار، حسن بن محمد، حاشية على المطلع شرح إيساغوجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٤٧هـ.

١٣. عليش، محمد المالكي، حاشية على المطلع شرح إيساغوجي، مطبعة النيل، القاهرة، ١٣٢٩هـ.

١٤. الغماري، عبد الله بن الصديق، التوقي والاستنزاه عن خطأ البناني في معنى الإله.

١٥. فودة، سعيد، الميسر لفهم معاني السلم، علّق عليه: بلال النجار، دار الرازي، عمّان، ط٢، ٢٠٠٤م.

١٦. الفناري، أحمد بن حمزة، شرح متن إيساغوجي، طبعة عثمانية قديمة، ١٣٠٤هـ.

١٧. فودة، سعيد، رفع الاشتباه عن كلية لفظ الإله، دار النور المبين، عمّان، ٢٠١٢م.

١٨. فودة، سعيد، تدعيم المنطق، دار البيروتي، دمشق، ط١، ٢٠١٠م.

١٩. الرازي، قطب الدين، شرح الرسالة الشمسية للكاتبي القزويني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٢٠. الكلنبوي، إسماعيل، شرح متن إيساغوجي، المطبعة العامرة، ١٢٨٣هـ.

٢١. محمد شاكر، الإيضاح لمتن إيساغوجي في المنطق، مطبعة النهضة، القاهرة، ط٢، ١٩٢٦م.

٢٢. المغنيسي، محمود بن حسن الحنفي، مغني الطلاب، حققه وعلّق عليه: عصام بن مهذب السبوعي، دار البيروتي، دمشق، ط١، ٢٠٠٩م.

٢٣. الملوي، أحمد، شرح على منظومة السلم في المنطق، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٢، ١٣٥٧هـ.

ثانيًا -كتب النحو:

٢٤. الأهدل، محمد بن أحمد، شرح متممة الآجرومية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٥١هـ.

٢٥. الأيوبي، عبد الله، شرح متن الإظهار للبركوي، المطبعة العامرة، ١٢٨٢هـ.

ثالثًا -كتب التراجم:

٢٦. ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

٢٧. الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٢٨. الطهطاوي، أحمد رافع، القول الإيجابي في ترجمة العلامة شمس الدين الأنبابي، المطبعة العامرة الشرفية، القاهرة ، ١٣١٤هـ.

رابعًا – كتب متفرقة:

٢٩. الأبهري، أثير الدين، رسالة في علم الكلام، تحقيق: محمد أكرم أبو غوش، دار النور المبين، عمّان – الأردن، ط١، ٢٠١٢م.

٣٠. التفتازاني، سعد الدين، حاشية التلويح على التوضيح شرح متن التنقيح لصدر الشريعة البخاري، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م.

٣١. الحبشي، عبد الله محمد، جامع الشروح والحواشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٤م.

٣٢. المدابغي، حسن بن علي، حاشية على الفتح المبين بشرح الأربعين لابن حجر الهيتمي، المطبعة العامرة الشرفية، القاهرة، ١٣٢٠هـ.

٣٣. الهيتمي، أحمد ابن حجر، الفتح المبين بشرح الأربعين، المطبعة العامرة الشرفية، القاهرة، ١٣٢٠هـ.

المؤلف

- النُّعمان مُنذر إبراهيم أحمد الشَّاوي.
- ولد في عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) .
- دَرَسَ العلوم الشرعية على يد كثير من العلماء والمشايخ، وكان من ثمرة ذلك:

١. الإجازة العامة بتجويد القرآن الكريم وقراءته برواية حفص عن عاصم من طريق الشاطبية.

٢. الإجازة العامة برواية الحديث النبوي الشريف وتدريس علومه.

٣. الإجازة العامة بتدريس علوم الشريعة الإسلامية النقلية والعقلية.

- دكتوراه في القانون الخاص (المـــعاملات المالية والأحوال الشخصية).
- ماجستير في الشريعة الإسلامية (أصول الفقه الإسلامي).
- قام بتدريس علوم الشريعة الإسلامية النقلية والعقلية لطلاب العلم الشرعي في العراق والبحرين منذ عام ٢٠٠٣م، ولغاية الآن.
- قام بتدريس الشريعة الإسلامية في عدد من كليات القانون والمعاهد الشرعية في العراق والبحرين منذ عام ٢٠٠٤م، ولغاية الآن.
- قام بتدريس أكثر فروع القانون الخاص، وبعض فروع القانون العام في عدد من كليات القانون في العراق والبحرين منذ عام ٢٠٠٤م، ولغاية الآن.
- المستشار القانوني للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمملكة البحرين.
- مدرس أصول الفقه وقواعده في معاهد الدراسات الإسلامية بمملكة البحرين.
- محاضر في الشريعة الإسلامية والقانون الخاص بدرجة أستاذ مساعد في عدد من الجامعات الخاصة بمملكة البحرين.
- واعظ بوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بمملكة البحرين، ومدرس علوم الشريعة الإسلامية النقلية والعقلية في جوامع مملكة البحرين ومساجدها.

- له العديد من الكتب، والبحوث، والرسائل، والمقالات، في الشريعة، وفي القانون، وفي المقارنة بينهما، منها المطبوع، ومنها المخطوط.

- البريد الإلكتروني: nmsh75@yahoo.com

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة الشارح	٥
القسم الأول	
ترجمة صاحب المتن، والمبادئ العشرة لعلم المنطق	١٧
القسم الثاني	
شرح متن إيساغوجي	٢٩
فصل تمهيدي	٢٩
المبحث الأول: شرح ديباجة الماتن	٢٩
المبحث الثاني: بيان معنى كلمة «إيساغوجي»	٣٠
الباب الأول: دلالات الألفاظ	٣٢
الباب الثاني: مبادئ التصورات (الكليات الخمس)	٤١
الباب الثالث: مقاصد التصورات (القول الشارح أو المـُعَرِّف)	٥١
الفصل الأول: أقسام المـُعَرِّف	٥١
الفصل الثاني: شروط المـُعَرِّف	٥٤
الباب الرابع: مبادئ التصديقات (القضايا وأحكامها)	٥٦
الفصل الأول: أقسام القضايا	٥٧
المبحث الأول: القضية الحملية	٥٨
المبحث الثاني: القضية الشرطية	٥٩
الفصل الثاني: أحكام القضايا	٧٣
المبحث الأول: التناقض	٧٣
المبحث الثاني: العكس	٧٨
الباب الخامس: مقاصد التصديقات (القياس)	٨٤
الفصل الأول: تعريف القياس	٨٤

الفصل الثاني: أقسام القياس بحسب الصورة.................. ٨٩
الفصل الثالث: أقسام القياس بحسب المادة (الصناعات الخمس) ١٠٧
الخاتمة: متن إيساغوجي.................................. ١١٧
المراجع.. ١٢٥
المؤلف.. ١٢٩
الفهرس.. ١٣١